کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب شرح هدایه و خلاصة الحساب

مؤلف قاضی میر حسین میبدی و شیخ بهایی

موضوع

شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۰۶۴۸

شمارهٔ اختصاصی ( ۲۶۴ ) ازکتب اهدائی: کریم زاده

۲۶۴
۲۱۰۶۴۸

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب شرح هدایه و خلاصة الحساب

مؤلف قاضی میر حسین میبدی و شیخ بهایی

موضوع

شمارهٔ اختصاصی ( م ۲۶ ) از کتب اهدائی: کریم زاده

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۶۴۸

۷۹۷

اهدایی

۲۱۰۶۴۸

۲۶۴

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الهداية امر من لدنه وكل شئ يعود اليه له الحمد على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد درجات العدالة وخاتم نفس الرسالة وعلى آله الواصلين

وبعد فيقول المفتقر بلطفه الابدى حسين ابن معين الدين المبيدى اصلح الله حالهما ونور بالهدى مآلهما لما رأيت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان بالنظر الى علام الفطنة والاذهان الى قسم الحكمة اذ بها يعرف الناظر حقائق الاشياء بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال واللاعمال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدى الى اصلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال الثانى يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلاثة اقسام اما العلمية فلانها اما علم بصلاح الشخص بانفراده ليتحلى بالفضايل ويتخلى عن الرذايل ويسمى تهذيب الاخلاق واما بصلاح جماعة منشاركة فى المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى السياسة المدنية واما النظرية فلانها اما علم باحوال

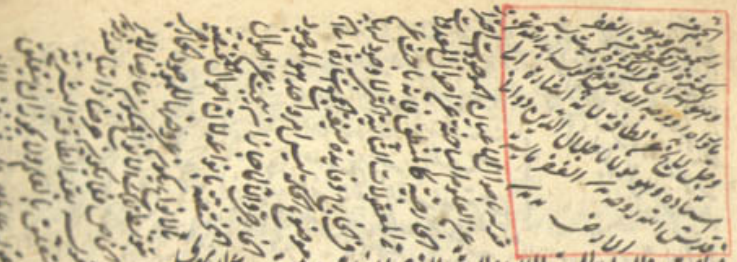

الاجرام السماوية وما فيها من الكواكب الثابتة والسيارة وما يحدث فى العالم العنصرى من المعادن والنبات والحيوان ويسمى علم الهيئة والتنجيم والطلسمات والعزائم والسحر والكيمياء والحيل الغريبة وعلم الفلاحة والطب وعلم الفراسة والقيافة والعيافة والزجر والكهانة والرمل والجفر والاسطرلاب والتكسير والتعديل والتقويم والتاريخ والعروض والقوافى والقرض والنحو واللغة والمعانى والبيان والبديع والخط والقرائة والتفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى الشريعة واما علم باحوال الاعيان الموجودة على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال واللاعمال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدى الى اصلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال الثانى يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلاثة اقسام اما العلمية فلانها اما علم بصلاح الشخص بانفراده ليتحلى بالفضايل ويتخلى عن الرذايل ويسمى تهذيب الاخلاق واما بصلاح جماعة منشاركة فى المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى السياسة المدنية واما النظرية فلانها اما علم باحوال



الاجرام السماوية وما فيها من الكواكب الثابتة والسيارة وما يحدث فى العالم العنصرى من المعادن والنبات والحيوان ويسمى علم الهيئة والتنجيم والطلسمات والعزائم والسحر والكيمياء والحيل الغريبة وعلم الفلاحة والطب وعلم الفراسة والقيافة والعيافة والزجر والكهانة والرمل والجفر والاسطرلاب والتكسير والتعديل والتقويم والتاريخ والعروض والقوافى والقرض والنحو واللغة والمعانى والبيان والبديع والخط والقرائة والتفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى الشريعة واما علم باحوال



الاجرام السماوية وما فيها من الكواكب الثابتة والسيارة وما يحدث فى العالم العنصرى من المعادن والنبات والحيوان ويسمى علم الهيئة والتنجيم والطلسمات والعزائم والسحر والكيمياء والحيل الغريبة وعلم الفلاحة والطب وعلم الفراسة والقيافة والعيافة والزجر والكهانة والرمل والجفر والاسطرلاب والتكسير والتعديل والتقويم والتاريخ والعروض والقوافى والقرض والنحو واللغة والمعانى والبيان والبديع والخط والقرائة والتفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى الشريعة واما علم باحوال



الاجرام السماوية وما فيها من الكواكب الثابتة والسيارة وما يحدث فى العالم العنصرى من المعادن والنبات والحيوان ويسمى علم الهيئة والتنجيم والطلسمات والعزائم والسحر والكيمياء والحيل الغريبة وعلم الفلاحة والطب وعلم الفراسة والقيافة والعيافة والزجر والكهانة والرمل والجفر والاسطرلاب والتكسير والتعديل والتقويم والتاريخ والعروض والقوافى والقرض والنحو واللغة والمعانى والبيان والبديع والخط والقرائة والتفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى الشريعة واما علم باحوال



الاجرام السماوية وما فيها من الكواكب الثابتة والسيارة وما يحدث فى العالم العنصرى من المعادن والنبات والحيوان ويسمى علم الهيئة والتنجيم والطلسمات والعزائم والسحر والكيمياء والحيل الغريبة وعلم الفلاحة والطب وعلم الفراسة والقيافة والعيافة والزجر والكهانة والرمل والجفر والاسطرلاب والتكسير والتعديل والتقويم والتاريخ والعروض والقوافى والقرض والنحو واللغة والمعانى والبيان والبديع والخط والقرائة والتفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى الشريعة واما علم باحوال



الاجرام السماوية وما فيها من الكواكب الثابتة والسيارة وما يحدث فى العالم العنصرى من المعادن والنبات والحيوان ويسمى علم الهيئة والتنجيم والطلسمات والعزائم والسحر والكيمياء والحيل الغريبة وعلم الفلاحة والطب وعلم الفراسة والقيافة والعيافة والزجر والكهانة والرمل والجفر والاسطرلاب والتكسير والتعديل والتقويم والتاريخ والعروض والقوافى والقرض والنحو واللغة والمعانى والبيان والبديع والخط والقرائة والتفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف واما علم بصلاح جماعة منشاركة فى المدينة ويسمى الشريعة واما علم باحوال

اما في جانب الحكم فبان يكون متصور اللموجودات كما هي ومتصدقا للقضايا كما هي

واما في جانب العمل فبان يحصل له الملكة التي تحدث الافعال المتوسطة بين الافراط والتفريط

فهم الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل جميع العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي بهذا الاهتمام وبهذه الشدة احتياجا الى الطبيعي فلذا اخره عنه وقبل العرض عن الحكمة الرياضية كالاثنينية للعاد في الكثرة على الامور الموهومة كالمكان وامور الموهومة كالجوهر عنها في علم اليه وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان البرهانية بعده المصطفوية قد قضيت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر وبخيرة عنه الوهم فلا تم ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا لمست على مركزها فلا بد ان يتعرض فيها نقطتان لا محالة لها اصلا وهما القطبان وان يتعرض بهما دايرة عظيمة هي حاق الوسط ويكون محالة عليها سريعة وهي المنطقة وان يتعرض من جنبتيها دوايرصغار موازية لها يكون محالة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوء متفاوتا فاحدها اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة متمثلة تخييلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما تحجز عنه الوهم كاذناب الاغوال

وان اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلا نسلم ان الابتناء عليها يصد علما عن الاعراض كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والحكمة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات ويتكشف بها احكام الافلاك والارض وما فيها من دقايق الحكمة وعجايب الفطرة

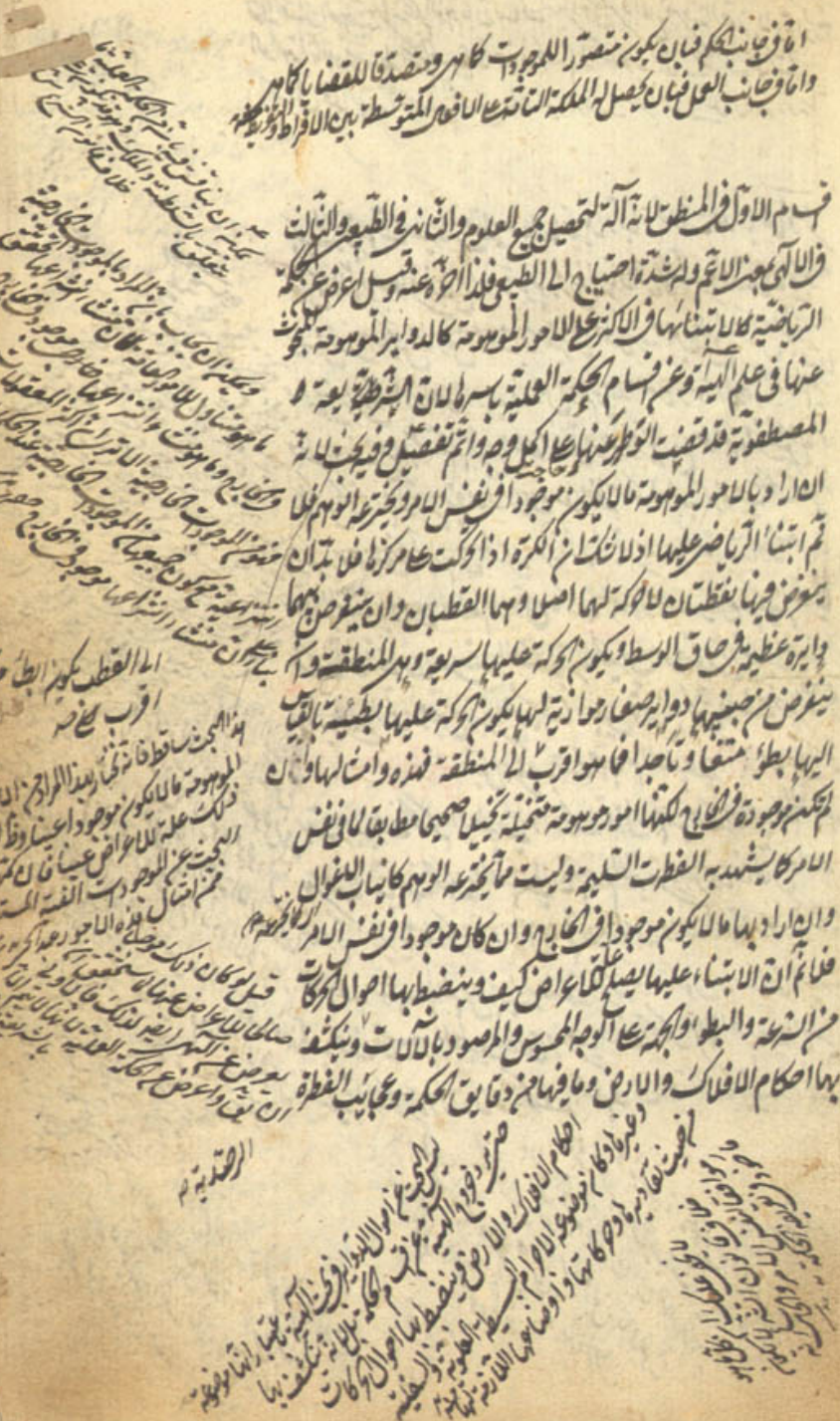

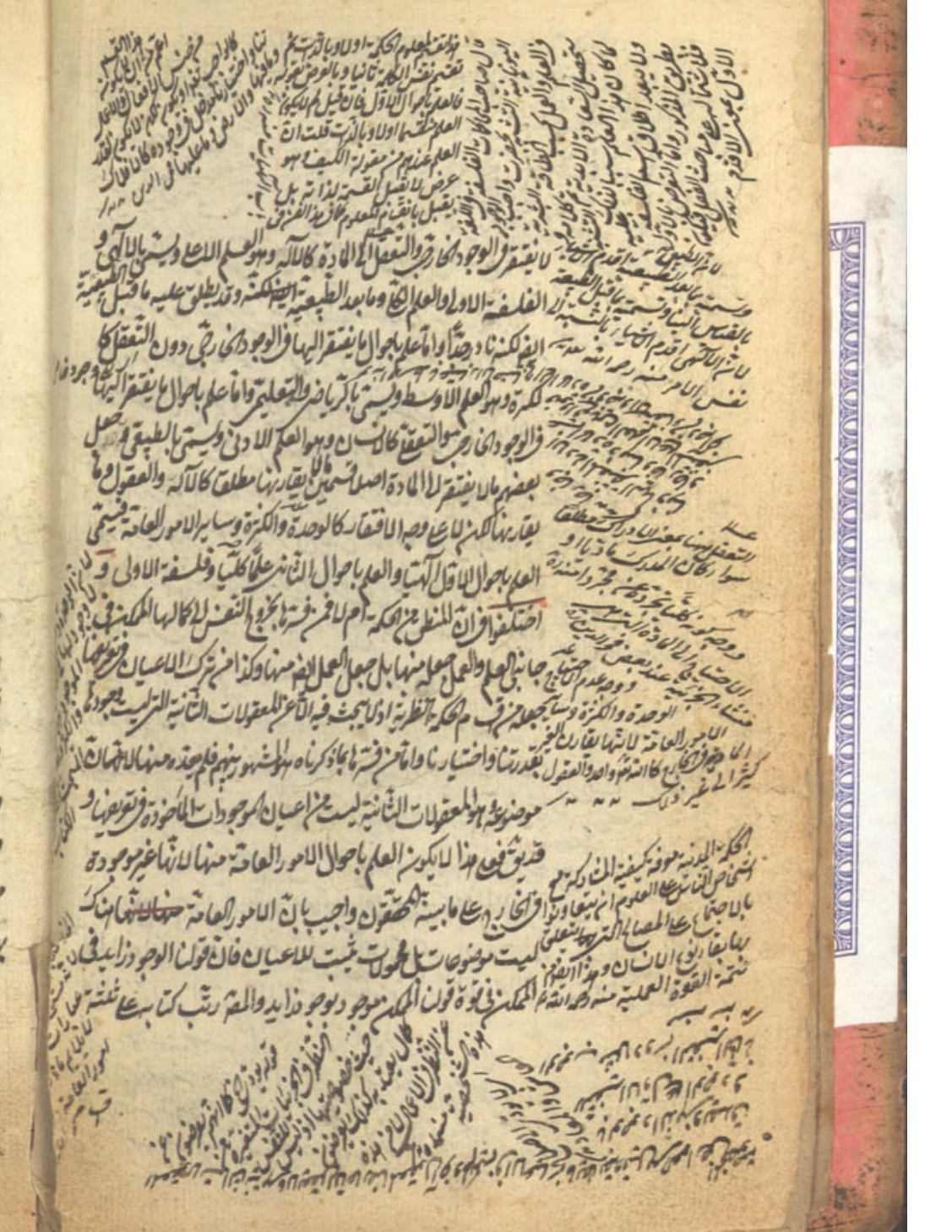

قوله القسمة الوهمية هو ان يحكم الوهم بان هناك شيئين دون شيء والحاكم هو حسه المشترك لان ادراك الواهمة انما هو بواسطة ادراك الحس المشترك الظاهرة فالجسم اذا صغر حدا غاب عن الحس فلا يتقبض الخيال فلا يقدر الوهم الحسي على تميز طرف عن طرف ملازاده رحمه

بحيث يتجزأ الوقوف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا وسبحانك

كون الشيء موجودا في نفس الامر انما هو موجود في نفسه فالامر هو الشيء والمحصل ان وجوده ليس متعلقا للغرض فارض واعتبار معتبر مثل الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة فرضه اتفاقا سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء فرضها اولم يفرضها قطعا ونفس الامر عام من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج هو موجود في نفس الامر بالعكس كلي وهو الذهني من وجه لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمس فكونه يكون موجودا في الذهن لا في نفس الامر وعدمها يستدعي ذهنيا حقيقيا والنسبة عكس الذي بالتباين على القسم الاول وما كان مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فافترقت عن شيخ القسم الاخير من موضوع اكثر المباحث عايرة على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

القسم الثاني في الطبيعيات

قيل ان موضوع مباحث اجسام الطبيعية اعني الجسم الطبيعي بقيد بمباحث الحكمة الطبيعية ولذلك تقول ان مباحث الاجسام الطبيعية هو بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمسائل واحد والجهة مختلفة وفيه ما فيه اولوية ما ذكرت فاقول لما تم ان المال واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستفاد للحكمة والسكون لا مطلقا فلبيت فالمباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الخيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الخيثية وان

ستسمعه

ستسمعه فلا شك ان مقتضى المقام بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية

واذا امكن حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه وايضا يجب حمل الالهيات على مباحث الحكمة الالهية فقط فحمل الطبيعيات النزهي نظرا على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام وانحصرت الثلثة اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا بالقابل القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شيء لان القابل بالذات للانقسام بالجهات الثلث منحصر في الجسم التعليمي اذ الكم القائم بالجسم الطبيعي ان رئي فيه في الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب على ثلثة فصول لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحديهما الغرض الاول هو ما يقوم الاجسام اي الطبيعية وهو المنبأ عنه اطلاقا الى الفهم والكثرة هم على ان اطلاق الجسم على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك اللفظي وقيل ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعي وان كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول

فصل في ابطال الخلا لا يتحيز ويبقى له الجواهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو حسب المفهوم التوهم جزئيا والفرضية ما هو حسب فرض العقل ان يكون لها مبدأ استوى فان كان لها منتهى باب الجواب ان النبات والا فهو باب المعاد و

فيما يأتي من قوله القسم الثاني في الالهيات

ستسمعه

ستسمعه

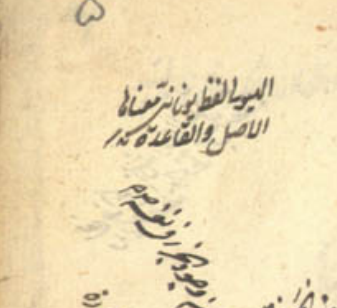

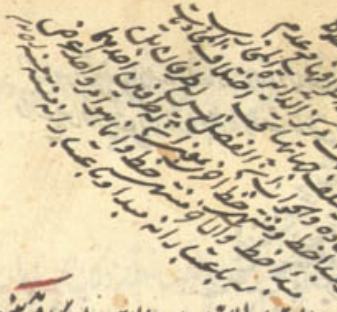

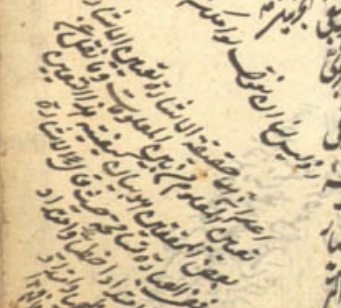

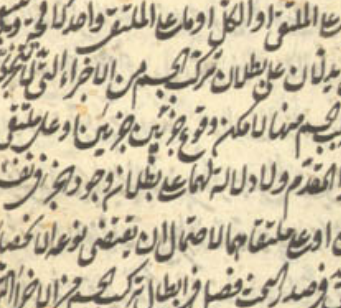

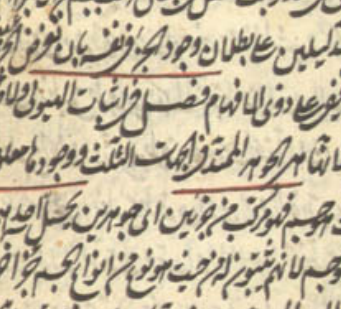

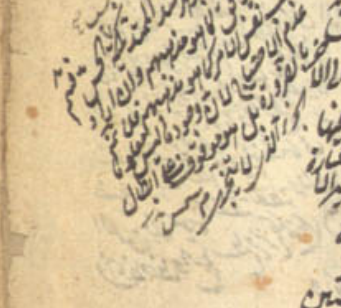

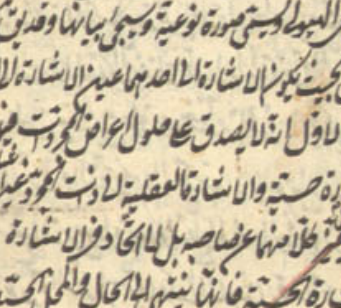

لانه القابل للشئ هو موصوف به ويجب بقاء الموصوف عند وجود
الصفة فلا يلزم وجود الصفة بدون موصوفها وهو ظاهر

فلا بد هناك من شئ آخر هو ترك بين المتصلين الاولين وهذين المتصلين ولا بد من ان يكون
ذلك الشئ باقيا بعينه والا كان اثنين فلا يكون التفريق اعداما بالكلية فليس فيكون ذلك
الشئ باقيا بعينه موصلا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو المتصل الواحد
الذي كان قبل التفريق متصلا واحدا او المتصلين متصلا متعددا والكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون
ذلك الشئ لا واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو فرد ذلك تابع
الاول في الهيولى والصورة الجسمية وهو ظاهر فيكون ذلك الجوهر المتصل فردا واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا لكونه
واحدا او منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع المتصل
الواحد او المتعدد متصلا واحدا او مع المتعدد متصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد متصلا
بذلك الشئ فيكون ذلك الشئ فصلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون
جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل فحد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك
الجوهر المتصل الذي صورته جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لا بد للبياض
حلول الصورة الجسمية والهيولى من اثبات ان الصورة نفسها ثابتة للهيولى كما ان
البياض ثابت للجسم وليس كذلك ما ذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة
والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به
لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالجوهر ويمكن ان يجاب بان حلول
الصورة انما هو بالجسم والجسم انما هو بالهيولى فالهيولى هي المحل للصورة
والصورة للجسم والجسم للعرض فيشير الى ان يكون جميع الثلاثة ثابتة للاول الاول منفيا عنها
معلولة الوجود بالانفصال والاتصال والكثرة والوحدة وحلول الجوهر فيشير الى ان يكون جميع الثلاثة ثابتة للاول الاول منفيا عنها
تعريف بالاتصال والانفصال مع ثبوتها للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض بجميع ثبوته وقولهم لا منافاة
محتاج الى البيان فان الهيولى لا يكون ثابتا للهيولى بعد عدمه

الثاني يشتمل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب ابن كاسطو
والشيخين ابي نصر فارابي وابي علي واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول
فهو الان الجوهر الوحداني المتصل فحد ذاته قابل غير حال في شئ آخر كونه جزءا
بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب ذاته اصلا و
قابل للاتصال والانفصال مع بقائه وهو الذي هو في ذاته وهو من حيث
جوهره وذاته ليس جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية الكرية يسمى جسما
بسيطا ولو اثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون ايضا
كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان
يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لكان محال حلولها والمحل
فيه لطرآنه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي ان قطع الذاتية لاتصال ان لا يكون
الشئ غنيا لذاته عن المحل ولا محل بالذاتية اليه بل يعرض كل منهما له عن علة و
قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشئ
اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا
عنه فحد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد
بالمستغنى عن المحل في حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل
فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون علة لذلك احتياجا ولا لعدمه وان اراد منه
ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه

ماهية تم

اولا فلانم سهنا انه حصول الصورة في المحل على تقدير الغنى الذاتي لها صح ان يكون
غير الصورة علة للاحتياج فلعل جسم مركب من الهيولى والصورة محتاج في
اثبات ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية اذ يحتمل ان تكون جنسا او عرضا
عاما فلا يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بانا
الجسمية بانها اذا خالف جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك
باردة وهذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من
الامور التي تلحق الجسمية من الخارج فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة
الفلكية مثلا موجودا خذ المضاف الى هذه الطبيعة في الخارج والى الطبيعة
الجسمية المتمايزة عنها في الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر موهوم لا يوجد
في الخارج عالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خط او سطح مثلا وكلما كان
اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان
يكون جسمية الفلك المنضمة في الخارج الى الطبيعة الفلكية هي نفسها بحقيقة
الجسمية العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق
الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات التي لفقد
الحقايق وبخصوصاتها التي تلف بين الجسميات في تلك الامور خارجة عن
المضاف اليها فحينئذ يجب في الخارج ثم لا بد له من دليل وقد يقال سلمنا ان
الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب تساوي افرادها في الحاجة

الماد

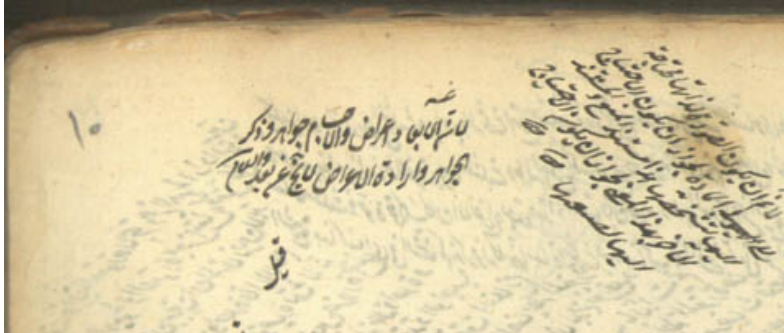

غير

ان الاجناس والاعراض والاجسام جواهر وذكر
الجواهر وارادة الاعراض لانها غير مقصودة بالذكر

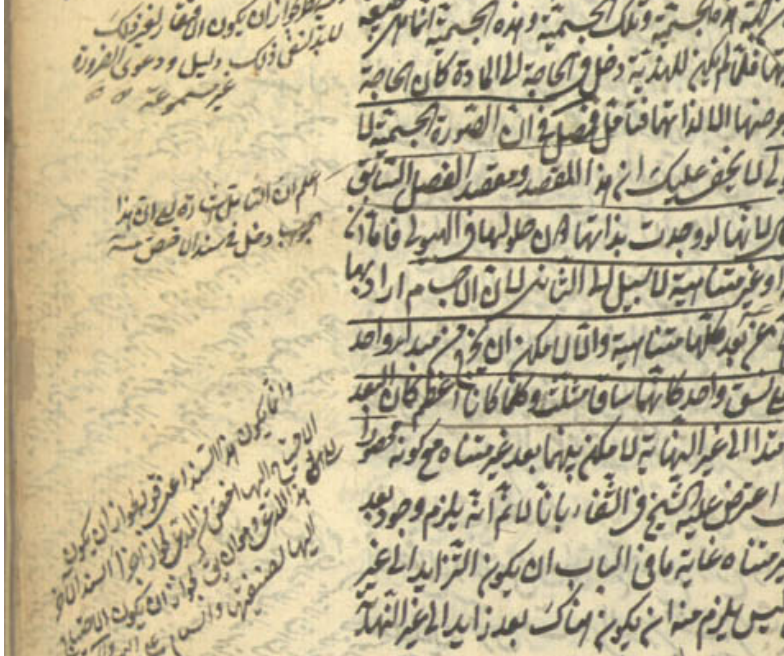

بحيث يكون بينهما بعدا هما غير متناه كبعد ب ج عن آ او يكون كل منهما اذا اريد
حتر لو وصلنا بين نقطتي ده ط بخط ده لكان كل ضلع من مثلث آ ده
ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي
ز و ونصل بينهما بخط ز ح بحيث يكون كل من اضلاع آ ز ح آ ده
بعد الاحداد فيلزم بحضار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا ستر فيه وفيه
نظر اذ لمى اتجاز ان نفرض امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه
فان وجود خط واصل بين القطعتين يستحيل عدم تناهيهما فان الخط
الواصل بينهما انما يصل بين النقطتين منهما بخط فنهايته
النقطتين كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط
الواصل بينهما وقيل لا يقتضي هذه المقدمة حتى الا تقضي بحيث يندفع
عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات لا ولا ان الخطين المتحدين من
مبدا واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية
بحسب البعد وغير زايدة بعدد واحد مثل لو اخذ من مبدا واحد مثل نقطة آ
خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان يفرض بينهما على الخطين
نقطتين مت وبين البعد عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا
بينهما بخطوط ب ج ك ل م ن ي ط ظ ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض
الاضلاع ولنفرض ان كلا من اضلاع ذراع وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين مت وبين البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي ده

بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد متناه الابعد متناه والزايد على المتناه بقدر
متناه لا يزيد على مرتبة

ان ارادوا ان الابعاد التي بين الخطين على اوضاع غير متناهية
فالمعتبر والصحيح غير متناه فيلزم اختيار غير المتناهي
بين اكاذيب وان ارادوا انها غير متناهية في العدد
لان كل واحد منها متناه فهو قول على واحد
المقدار حاصل والمسئلة

عليها وعلى زيادة تنهيهما

ان نحكم بان قد يطلق المثلث ويراد به الثلث اضلاع متساوية وعاله اضلاع ثلث لا على خصوصية التساوي والمساواة
على فهم هذا وهذا مناط الفرق بين المثلث وعاله اضلاع ثلثة لا على حد اذا قيل اضلاع ثلث فقوله كانها
ساقا مثلث قوة قولك كان الاقرار بعدد هذا والسابقين فلا يرد ما هو المنقول عن الشيخ ومن رد عليه
الى هناك

الى النظام الغير المتناهي عدد
متناه لا يزيد على مرتبة

بحيث

ذراعين

الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل
عليها الابعاد الثلث موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا
عمدت المقدمات الثلثة فنقول ان احد الخطين الخارجين من مبدا واحد
الى غير النهاية لزمان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا
بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زياداه غير متناهية بحكم المقدمة الثانية
فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد
والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد
واحد غير متناه الكبر والصغر بين حاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع
المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة
وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه
اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون مجموع
تلك الزيادات في بعد جاز ان لا يكون ما يحكم على كل واحد حكما على
الكل المجموعي فان كل واحد من الاناس يشبعه هذا الرغيف ولبعض هذا
الدار والمجموع ليس كذلك وقد يق اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في
بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله
ايضا في بعد وفيه بحث لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فسلم
ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير

المتناهية



المتناهية في بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه
فلا نسلم ان كل مجموع في بعد الثالثة لانا نفرض الزيادات الا
البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات
متساوية او متناقصة اولا نهاية زيادات متقدارية بحيث تزداد دفعة بعد المقدار
فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة
تصديق الزايد على سبيل التناقص لا يفيد المطلوب اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل
على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا خطا
بقدر شبر وجعل البعد الاصل نصفه ثم منصف النصف الباقي وزيد على البعد
الاصل حتى يكون بعدا اولا تم منصف نصف النصف وزيد على البعد الاول
ويصير بعدا ثانيا فهكذا الى غير النهاية يلزم ان لا يقف التنصيف قبل الوصول
الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على مجموع تلك الزيادات شبرا
واحدا بل ينقص منه واما اذا كان الزايد على سبيل التساوي او التزايد فانه يفيد
المطلوب وانما اقتصرنا على الاول لان المثل موجود في التزايد فاذا علم حصول
المطلوب من اعتبار المثل علم حصوله عن التزايد بطريق الاولى بدون العكس
وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن
خروج جميع الاقسام الى الفعل الخ ولو فرض خروج جميعها الى الفعل
كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه

قطعي فراده ان لكل جوهر له وضع فوق بل للكل ... لا يتم الكلام
الا اذا ثبت ان البسيط جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل للمقدار
الجسمية وقد شرحنا الجرح ما عليه وتارة بانها جزء للجسم الذي هو
جوهر وهو مردود لان البنية المخصوصة جزء للبنية مع انها عرض
ولا سبيل الى الاول لانها اما ان ينقسم في جهة واحدة فقط فيكون
خطا جوهريا او في جهتين فقط فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات
فيكون جسما اقول لا يخفى ان الكلام في هذا المقام من اضطراب اذ
لا شبهة في ان الشق الثاني من الترديد الاول هو عدم الوضع
والجهة فلا نسلم ان ما له وضع والجهة ومنقسم في الجهات الثلث
منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فمع عدم مساعدة
اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا او وجب ايضا حمل الجسم ههنا على
الصورة الجسمية بناء على ان الجسم في بادي النظر كما حمل
المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم لما يصرح انها لو كانت
جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منهما
باطل اما انه لا يجوز ان يكون خط فلان وجود الخط على الاستقامة
الجوهري فلانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين قيدهما بعضهم
بالمستقيمي الاضلاع واقول هذا القيد حشو لان لانه لا يتم

الخط



اعلم ان الحكماء على ان الخط والسطح والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهبهم لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم فان النقطة
نهاية الخط والخط نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد ثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلا من حيث
ذهبوا الى ان الجوهر الفرد يتألف في الطول فيحصل منها خط والخطوط تتألف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتألف في
العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة لان المتألف من الجوهر لا يكون عرضا واما النقطة المستقلة
فان قالوا بها فهي الجوهر الفرد لا غير اذ لا يعقل من النقطة المستقلة الا ذو وضع غير منقسم هو جوهر وهذا بعينه هو الجوهر
الفرد ۱۲ م

المطلق ان باطل بطلان الخط الجوهري مطلق سواء كان مستقيما او غيره وهذا المخصوص
بابطال المستقيم منه على انه يكفي في ذلك استقامة ضلع من كل منهما ولا
حاجة الى استقامة جميع الاضلاع فانا ان تجب تلاقيهما اولا تجب لا جائز
ان لا يجب الا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من
الواحد في التداخل يوجب خلافه بعض فيه لان اراد ان كل خطين فمجموعهما
اعظم من احدهما في جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في
الطول بل في العرض وان اراد في جهة العرض ايضا فممنوع اذ لا عظم للخط
في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث انها
مقادير فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وما له
مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وما له
مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهتين فقط دون
الجهة الثالثة وما له مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية
فان قلت فعلى ما ذكرت لا يصح تمتنع التداخل في الاجزاء التي لا تتجزى
اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل ثمة انما هو على تقدير
تركب الجسم منها اذ على التقدير لو تداخلت لم يحصل بانضمام بعضها
الى البعض ما له مقدار في جهة فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى
كلامه قوله واذا فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل جسمين

حصلت في بعض الاماكن ان بعض يلزم الترجيح بلا مرجح ومن ثم قيل يجوز ان يقتضيه
الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكره واجيب بان الصورة
النوعية وان عنت حكاناها كلية لكن نسبتها الى جميع اجزاياته واحدة فلا
يصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها وذلك انا نقول يجوز ان يكون مقارن
الهيولى صورة اخرى وحالة الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان المتحد و
ايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كما قلنا حاجة في التخصيص الى غير
الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاماكن قبلا
بدان تخصص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية
لا تقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء
بالاجزاء ليس وفق نسبتها اليها فيكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد
ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصفة فيكون اجزائها
مفروضة لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد جاز ان يكون هناك
حالة مخصصة للهيولى ببعض معين ولا يلزم الاعتراض على ما ذكرنا
بان يقال ان الى اذا انقلب هواء او على العكس صار المنتقل اليه
بعض من اجزاء الحيز الطبيعي ما انقلب اليه حتى ولى نسبتها اليها فقط
الهيولى بعد مقارنة الصورة اول بجزء حتى ولى نسبتها الى
جميع الاماكن لان الوضع الذي بقي يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون

ترجيحا

ان يكون م

ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب
في الموضع الهيولى الطبيعي لما انتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع في الغرب
مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء فيه استقر فيه
بعده طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
التي لا وضع لها اصلا فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي
تختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية
صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض
الاحياز اذا لم يكن عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون البعض
بل بالعكس بيان الاول ظاهر اذ الجسم بالقوة والهيولى لا تنافي قابلة فلا
يكون فاعلة بل بحق وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا
فلا يكون مبدأ الامور مختلفة فاما ان يكون للجسمية العامة الى الصورة
الجسمية المشاهدة في جميع الاجسام او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول
والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب لا يخفى
عليك انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد ذهب
الحكماء ان اختصاص في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث
كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لا جلها استعدت لقبول الصورة
اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة في لقة بالفلك

هيولى الماء اذا انقلب هواء قبل قضاء الاقتضاء
الصورة الجسمية المخصوصة وقد
مر في مثل ذلك محرر

هيولى الشهور فيجوز ان يكون فاعلا
للصورة فيجوز ان يكون فاعلا
وما مر عندهم هو ان القابل شرط
فاعل لم يعرف عند المدرس م

لما دات الفلك الآخر وكل مادة فلكية لا يقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقبل
لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالمادة والعنصريات لان مادتها قبل الاتصاف
بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللائقة
وفي الفلكيات لان مادة كل فلك لا يقبل الا كيفيتها الحاصلة لسببها فلا يحتاج
لاثبات الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار مخالفة
لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري يختص به كل منهما ان لم نعلم الا
ان الآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد او متعدد فلا دلالة
له عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل
هذا منقوض بقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد
عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا
واحدا بالذات الا انها متعددة بالجهات تقتضي كل جهة منها سببا لاية
علة اخرى فلا تنافي بينهما ان قيل كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى
انما يحتاج الى علة اذا لم تكن هذه الصورة موجودة فيها والصورة اعلم ان
ان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت
فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يلزم منه ان لا تتقدم
لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا
فغير معلوم منه وان اراد انها لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا فان اراد

بقوله

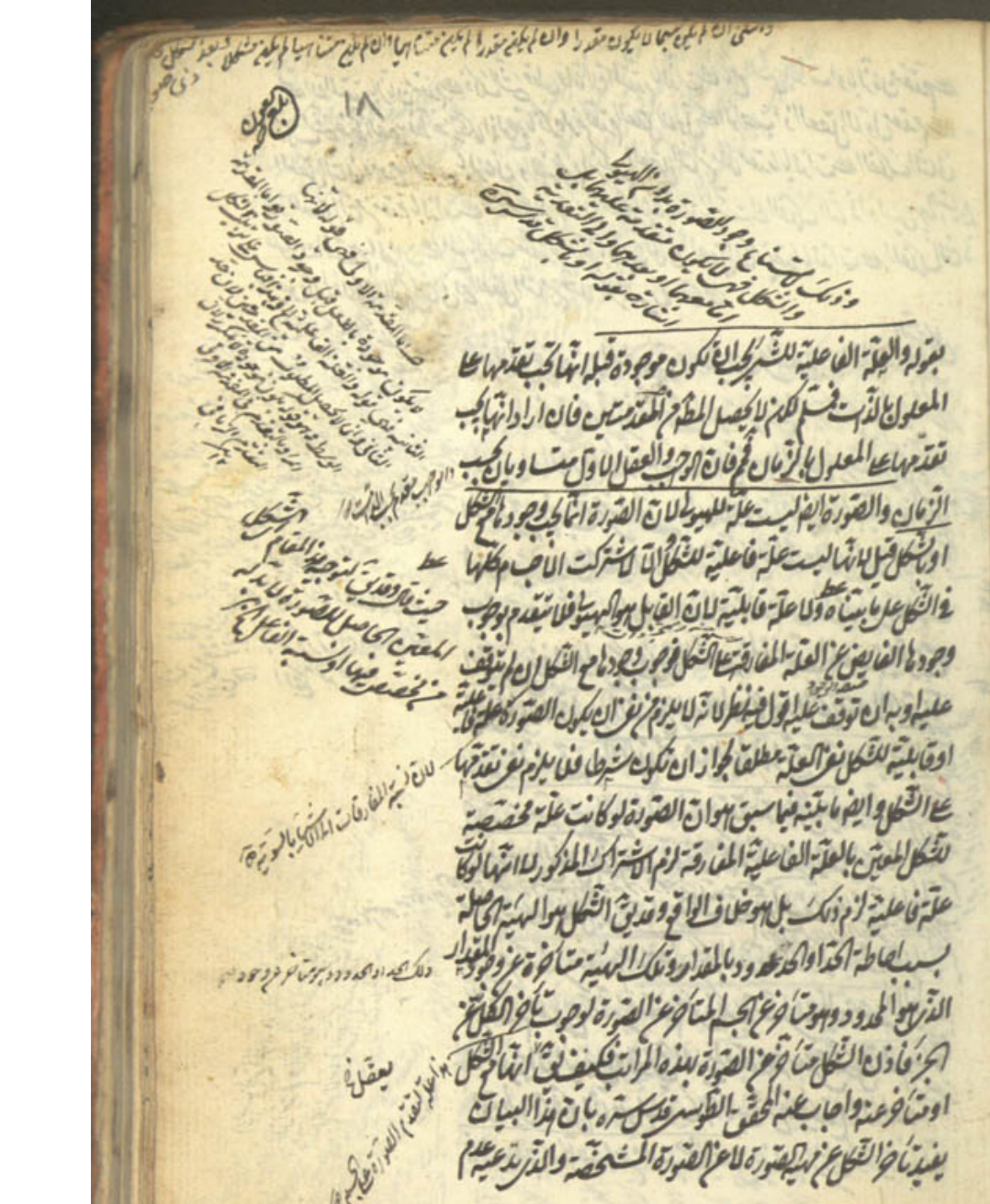

بقوله والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله انتهى يجب تقدمها على
المعلول بالذات فقط لكن لا يحصل المطلوب الا بعد مقدمتين فان اراد انتهاء يجب
تقدمها على المعلول بالزمان فمم قال فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب
الزمان والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما تجب بوجود ما يقبل
الشكل او الشكل قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل الا لاشتراكت الاجسام كلها
في قبول الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم بوجوب
وجودها الفارض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجود ما يقبل الشكل ان لم يتوقف
عليه او بان توقف عليه لقول في نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية
او قابلية للشكل نفي العلة مطلقا لجواز ان تكون شرطا فلا يلزم من نفي تقدمها
على الشكل وايضا ما بيناه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت علة مخصصة
للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت
علة فاعلية لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة
بسبب احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة عن وجود المقدار
الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن الصورة لوجوب تاخر الكل عن
الجزء فاذن الشكل متاخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انتهاء الشكل
او متاخر عنه واجاب عنه المحقق الطوسي قدس سره بان هذا البيان
يفيد تاخر الشكل عن مجموع الصورة لا عن الصورة المشخصة والذي يدعيه عدم

بقوله

نفي ان المتقدم بالزمان متقدم على ذلك الشيء قطعا واما ان المتقدم بالذات على ما هو الشيء بالذات او بالزمان متقدم على ذلك الشيء غير ظاهر الصحة فقد عرفت الحكم اذ وضح ما ذكره لزم تقدم العقل الاول على الواجب اذ العقل الاول متقدم على العقل الثاني وهو مع الواجب بالزمان والبديهة تحكم بان لا يكون العقل الثاني مثلا معدا بالذات على الفلك الثاني اذ العقل الثاني متقدم بالذات على الثالث عندهم وان معيته بالذات بالنسبة الى الفلك الثالث اذ ليس بينهما تسابق فلو كان المتقدم بالذات على المع بالذات متقدم الآخر بالذات لكان العقل الثاني متقدما بالذات على الفلك الثالث وليس كذلك اذ لا يجب الفلك الثاني في العقل الثاني مثلا محي الدين

تأخر الشكل عن الصورة المشخصة لاحتياجها في تشخصها الى التناهي والشكل لها بالعكس ولا يبعد ان يجيء الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم المحتاج في تشخصه الى الاين والوضع المتأخرين عنه فاذا التناهي والشكل غير متأخرين عن الصورة المشخصة من حيث هي مشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا وان امكن ان يقول لان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا فقليل لان يقول الصورة في تشخصها اليهما غير معقول لانه ان كان الى جزء منهما زال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة المتعينة باقية مع تبدل افراد التناهي والشكل عليها وان كان الى الكل منهما فالصورة لا يفيد ما تشخصها والشكل ما وجد قبل البيولى فهما متقدمة عليه وهو ظاهر لكن الصورة علة لوجود البيولى لكانت متقدمة على البيولى بالذات والبيولى متقدمة على الشكل بالذات او هو مع المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء او المتقدم على ما هو الشيء متقدم عليه بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بالمتقدم على ما هو الشيء متقدم على ذلك الشيء لا يظهر صحته في التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال البيولى متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بثبات ركنة البيولى وهي لا يكتفي الى المقدمة المتقومة فاذن وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا مبتنى على زعم ان

المتأخر غير

المتسلزمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للآخر او يكونا معلولا علة موجبة لها ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف المعلول عنها سواء كان بينهما علية تامة او جزء اخير امنها فهي مستلزمة للمعلول الا بالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهي للمعلول الآخر وبالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد فلا يلزم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولا علة موجبة لها لزم امكان انفراد احدهما عن الآخر وهو خلف وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون البيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام وليست البيولى غنية عن الشكل في كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة اذ بدون الصورة تستحفظ المادة متوارد افرادها عليها اذ لو زال صورة عنها ولم تتعين صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك الصور المتواردة عليها كالوعاء لها لا تزال واحدة منها عن التلف ويقام مقامها وعاءة اخرى فيكون التلف باقيا على حاله بتعاقب تلك الاوعاء وليست الصورة ايضا غنية عن البيولى في كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الا اليها فالبيولى مفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها اقوى فيه بحيث اذا لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان البيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى البيولى فيما تبين ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون البيولى

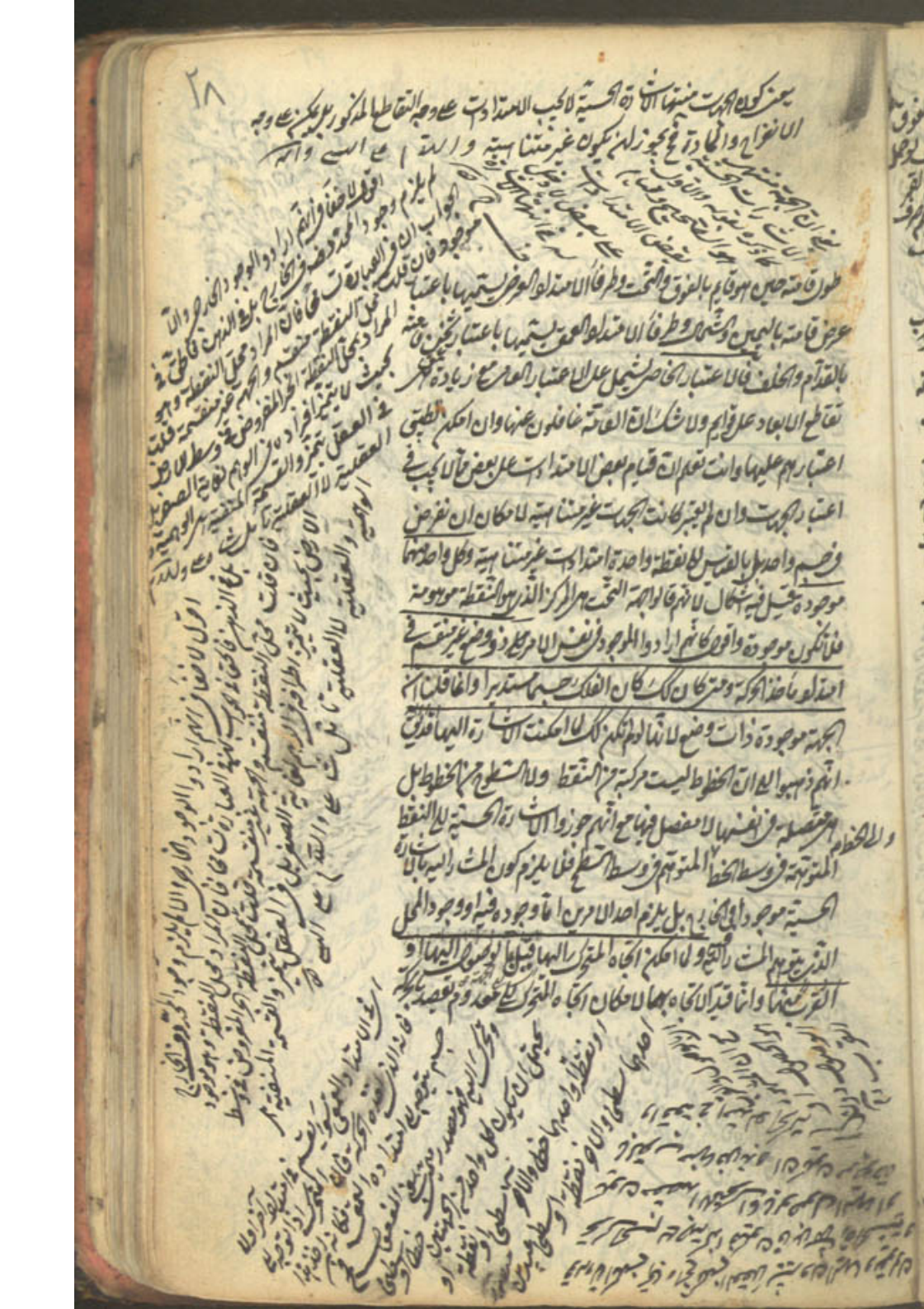

معتقدة به والفلك ليس بفلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة
ومن كان فلكا وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه اما
بالطبع مثلا طبيعيا او قسريا او يكون بعضها على الشكل الطبيعي وبعضها على الشكل
القسري بالسبيل الاول والثاني لكان كل واحد منهما كريا لان الشكل الطبيعي
هو الشكل الكري قالوا لان الطبيعة فاعل بسيط واحدة والفاعل الواحد في
القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان
المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطا واحدا وسطى واحد ونقط ولو كان كل واحد
منها كرة لامكن ان يحصل من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء وكل سبيل الى الثاني
والثالث لانه لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي
فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا يخرجه عن حركته الاينية هذا خلف
عليك ان اثبت فيما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
والمفيد هاهنا استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة لها وقد بقي اذا كانت اجزاؤه
قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركتها كانها متقدمة عليها وهي متقدمة
عليه لتقدم اجزاء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا
لها هذا خلف فثبت اما اولا فلان اجزاء الفلك اذا تحرك على دايرة مركزها
مركز العالم فهو لم يتحرك الا احد جهتين الفوق والتحت فلم يلزم تحدد هما قبل
الحركة المحددة اذ ما يحدد جهتين لا يحدد جميع الجهات واما ثانيا فلان اللازم
لانه لا يكون متوجها بجهة دون اخرى

هو تقدم

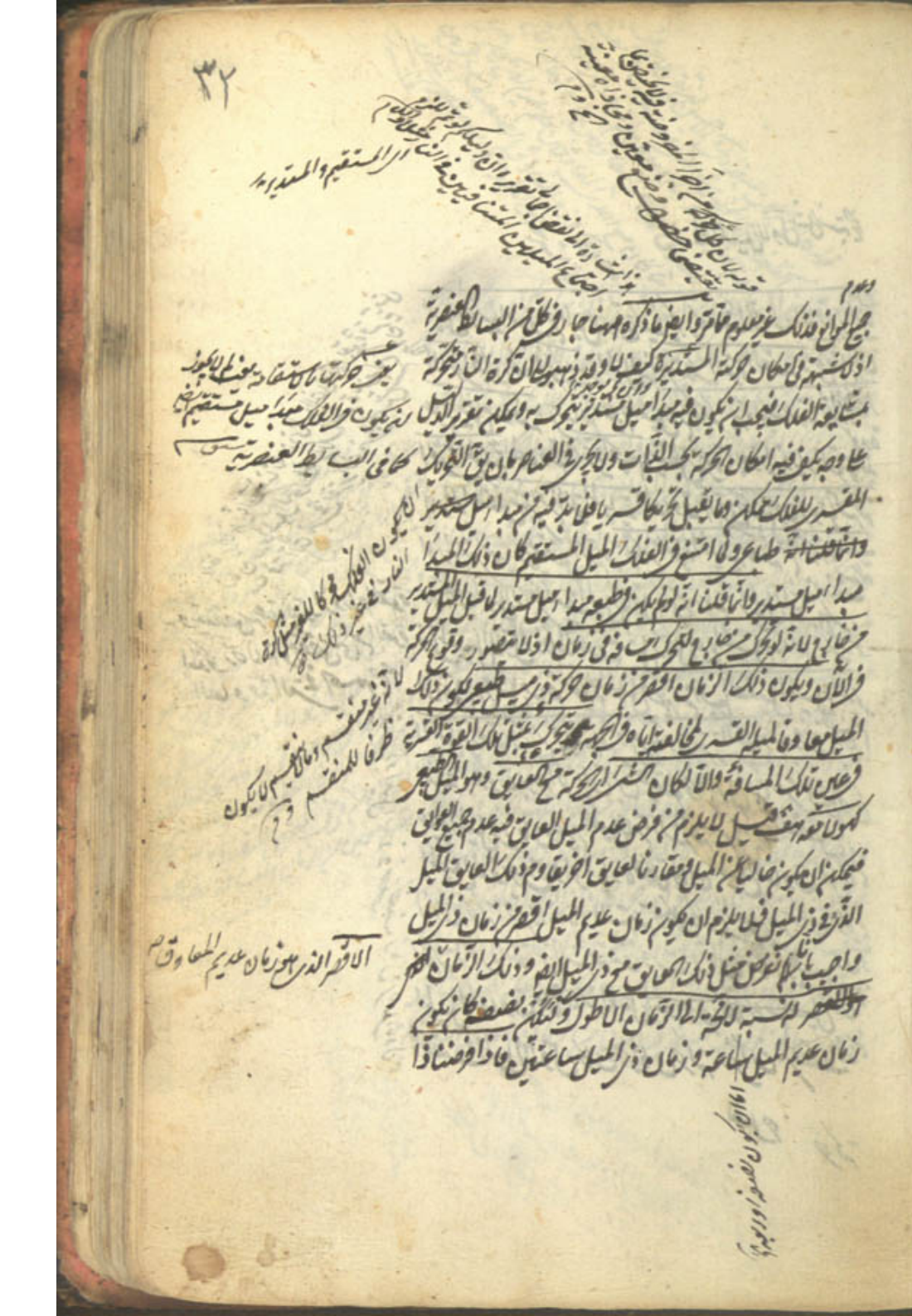

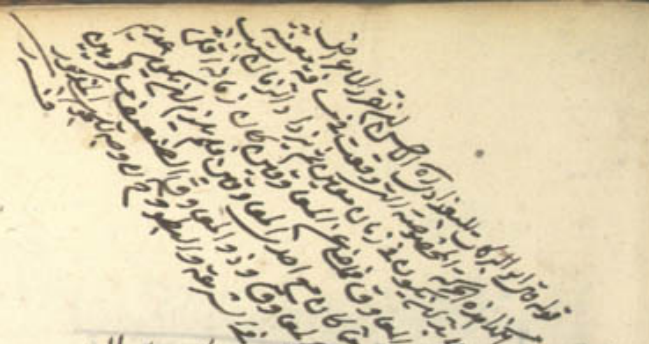

حركة ذى نصف الميل الاول وهذا ساعتان فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل
وقال ابو البركات وجود الحركة فى حيز يدل لا يتصور الا فى الزمان فذلك الزمان
الذى تقتضيه بالذات يكون محفوظا فى جميع الحركات وما ذا دعاه يكون بحسب المعاوق
فنجد ان نشترك الاجسام الثلثة فى ساعة واحدة لكن اصل الحركة وهو زمان
حركة عديم الميل ويكون ساعة فذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل
ذى الميل الثانى نصف الميل ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازا
ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان متصل واحد بالذات
فيه بالفعل واما ينقسم بالفرض لان اجزاءه زمنة ثابت ما لا يقف عند
حد وكذلك حركة المتصلة لانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم
الا الى اجزاء هو حركات كما ان المسافة لا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة
وكل واحد منها مسافة فزمان اية ايضا حركة فرضت واذا اجتمعت على اى وجه
اريد كان كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء
ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء المسافة وهو نفسه ايضا مسافة فمهما فرضت الحركة
من حيث هى صالحة لان يقع فى اى جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان
والمسافة فلا يقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة
بل تقبض مطلقها وعلمنا ان بين ان البداية تحكم بان الحركة المخصوصة التى
بوجب مسافة مخصوصة تقتضى قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة

لعل الميل الاول مثل نسبة ج

ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الزمان الاقصر الذى
الاطول فيكون فضله فيتحرك ذو الميل الثانى بتلك القوة القسرية فى مثل ذلك
عديم الميل مسافة اى حسافة عديم الميل لان الحركة يزداد سرعتها بتوفر القوة
القوة الميلية المعاوقة الاكثر فى الجسم وتنقص سرعتها بعد ازدياد القوة المذكورة
لانه لو انتقص شئ من القوة الميلية المعاوقة الاكثر فى الجسم ولا زاد الكثر عنه
او ازداد شئ منها وتنقص الكثر عنه لم يكن القوة الميلية فاعلة فى الحركة بل
فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان سرعة ذى الميل الثانى نصف سرعة
ذى الميل الاول فى ذلك النصف مثل زمان عديم الميل حسافة ذى الميل
الاول وهو مثل حسافة عديم الميل فظاهر ان ج الجسم الصقيل الميل والذى
لا ميل فيه متساويان فى السرعة وهو ح وقد تقرر الكلام بعد فرض الاجسام
الثلثة المذكورة بوجه آخر بان يتخيل ذو الميل الثانى مثل حسافة
عديم الميل فى زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بتفاوت
الميل المعاوق وازديادها فكلما كان الميل المعاوق اقل كان
زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر كان زمان
الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت
الميل المعاوق فلما كان الميل المعاوق كلما كان الميل الثانى
نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الثانى نصف زمان

الميل ح

حركة

والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان
يزداد بسبب المعاوق فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعضه
بازاء المحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما
كان من الزمان بازاء المحركة باعتبار ما فوض تساوي تلك الاجسام
فيها وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا يجوز ان
يكون الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا كان
الميل القليل عارضا وهو لا يكون كذلك لانه يتعاقب مراتب الضعف لا حيث
لا تبقى له اثر معها وقته كما ان قطرات الماء اذا سالت وتكررت اثرت
في الحجر وان لم تؤثر اصلا للقطرة فيه وهذا الذي ذكره الامام يلزم من فرض محال وذلك
ان الجسم الذي لا ميل فيه فرض الذي نسبته لا الميل الا كنسبة زمان عديم الميل
لا زمان ذي الميل الاول وانما يتوجه ذلك لو كانت الاجسام الماضية بالفعل
لا خلاف في حجة ميلها والاجسام الامور المذكورة واذا الاول ثبت عدم
تأثير انكاره واستحالة ان تكون نسبة الشيء الى شيئين الامور المجتمعة
وهو منتف ههنا بالضرورة لكن فرض الميل على النسبة المذكورة لا يمكن
ان يتبع نسبة مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير
متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان اليه الزمان مقدارية وقد
برهن اقليدس على انه يجوز ان يكون لمقدار نسبة لا مقدار آخر اذ لا يوجد

تلك

فيجوز انه يكون بين زمان عديم الميل وذي الميل
الاول زمان ثالث وهو بين ذي الميل الاول ومتناهي الميل

تلك النسبة بين النسبة العددية فهذا الحق انه لا يلزم من فرض تحرك الجسم الذي
لا ميل فيه اصلا في زمان كاقصر ما فيكون في نقول انه ان الفلك لا يكون بطبعه
ميل مستقيم وان كانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي التأثير المستقيم فيه
فيظهر لنا ان المنافاة بين الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم الى جهة و
لاجتماع في الكرة الواحدة وما قيل من ان الميل يقتضي توجه الجسم الى جهة و
المستدير يقتضي صرفه عنها ممنوع اذ المستدير لا يقتضي التوجه لكنه يقتضي القرب
وان تم المنافاة فيجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين بالاعتبارين متقابلين
فصل ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
وهما يطلقان بالاشتراك على معنيين على حدوث صورة نوعية وزوال
اخرى وعلى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول على ما عرف
والاستدلال ان افراد الانواع اما ان لا يقبل الكون والفساد
فلانه محدد الجهات ولا شر من الحدد والجهات بعد بل للكون والفساد
واما العنصر فقد قدر تحققها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد
فلصورته اما ذاتية خير طبيعي والصورة الفاسدة خيرا آخر طبيعيا لما بينا ان كل جسم
فله خير طبيعي هذا لا يدل على ان يكون الخير الطبيعي للصورة الفاسدة اما ذاتية غير الخير
الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الخير الواحد لا يقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ان لم لا ان الامور التي لغته بالنوع

المستقيم

احد الامام

فلا يرجع

ج اما الطبيعية فجزء الفلك ذو طبيعة واحدة ولا يقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية فلان الفلك الب طة خادم للآلات الجسمانية المختلفة التي يصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة فحصل ان الفلك يتحرك على الاستدارة دايما لان الحركة الحافظة للزمان اي شيء كان ازمان مقدارها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية فلا شك ان الترديد ههنا غير صحيح اذ يمكن ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملايم للكلام ههنا بداية ان يجعل حركة المستقيمة على عادتهم على الخط المستقيم ويصيرة الى المناقشة في الحصر او سلمنا جاز ان يكون مستقيمة لم لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية او يرجع كما قبل المال الاول والا لزم وجود بعد مستناه هو المسافة لان الحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة وكل قبل الى الثاني لانها لو وجدت لكانت تتجزى فيكون منقضية بانسكون لان بين كل جزئين سكونا لان المتحرك الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول لكان حال ان يفعل الوصول قبل عليه لانه ان المتحرك فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل

غير مم

جاز ان يشترك في لازم واحد وكل ما هذا شانه ان ما يكون بصورة اي ذاتية غير طبيعي والصورة الفاسدة غير الطبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة لان القسرية الكائنة اما ان تحصل في غير طبيعي او في غير غريب فان حصلت في غير غريب يقتضي ميلا مستقيما الى جزء الطبيعي قبل الفساد حاصلة في غير غريب فحالت

وان حصلت في غير طبيعي فالصورة الفاسدة كانت

يقتضي ميلا مستقيما الى غير ما الطبيعي جهة جذب اذ الممتد لا غير له بعينه المكان الا يقوم حمله ههنا على العذر الاقوم منه واما انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا يتبادر منه بيان ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل مستلزمان لها انما يحصل بالحركة المستقيمة الاجزاء الفلك وقد مر ان المراد بها ههنا الحركة الاينية مطلق فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام من اقتران الاجزاء وافتراقها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة فقط او المستديرة ايضا لان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة تحاذيه الاولى او تسكن لكن هذه لا فاعل المختلفة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل

فهام

مستحيلة مم

هو بعد الوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان الميل الموصل حاصلا
لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل بعين الا وصول كما بين انه اجتماع الميلين
المتنافيين في الجهة اورد عليه الامام بانا لانم ان الميل المذكور والقوى كلاهما
يسمى ميلا بل الميل مبدأ المنافاة والعلم اراد ان يجيب
بالميل ههنا نفس المنافاة فانه يطلق عليها ايضا وكاشبهة في تلك الاطلاق
قال الشيخ لا تضيع لك قولي في تقويم اثر الميلين مجتمعان فكيف يمكن
ان يكون شيء فيه بالفعل منافاة للجهة وفيه بالفعل المنتهى عنها ولا
تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدأ المنافاة
ان حدثت ذلك الميل اذا زال العائق فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه ميل الا وصول وكل واحد من الميلين بمقتضى الاصل
وازالة الوصول اني اراد حادث فان لان الوصول وكونه غير موصل
لانه لان حال الوصول اي ما يحدث هو فيه لو كان زمانا وفيه
فحينئذ ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا فيه نظر لان اراد انه لم يكن
واصلا وصولا تاما فلا محذور فيه وان اراد وصولا في الجملة فمسلم وقد
يقال الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما في ذلك
الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا فلو كان الوصول اليه انيا اذ لو كان
زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا

وكذا



وكذا اصل الحركة غير موصل قبل وايضا قد ثبت انه الوصول انيا وبهذا يلزم
ان يكون اللا وصول انيا ايضا لان رفع الانى انى وقد يقال ان التطابق
والموازاة والمماسة والتماس والوصول وامثالها انيات لانها تحصل
عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زماني اذ لا يحصل الا بعد الحركة
فان احد الجسمين اذا تحرك وعاد المماس انطباق على الجسم الاخر
فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق
الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة تقتضي الحصول الا بالزمان وكذا الحال في
جميع ما ذكرناه واذا كان كل واحد منهما اثر الميلين انيا وصار انيا
يكون بين الانيين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الانيين
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى وهو محال ويلزم منه تركب
المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها على تلك المسافة عند الحركة المنطبقة
على الزمان هذا خلف على وجود زمان بين الانيين واما انه
لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فاما في ذلك الطرف المذكور فيلزم
ان لا يكون للجسم وصول في الان الذي فرضناه انه الوصول
اليه او عنه فيلزم ان لا يكون للجسم وصول في ذلك الان الذي هو اول الميل
قبل حدوثه اذ الحركة عنه انى توجد بالميل الثاني اعلم ان الجسم
بهذا المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه فرانى واذا تحرك عنه بعد كونه

واصل اليه فلا يخلو اما ان يتصل مفارقا ومباينا له في آن واحد او لا يكون كذلك
واصل الى المنتهى ومباينا له معا فوجب بقاؤه بالذات واستحال تاليها بل قبلي
زمان بينهما لاستمرار التوصل بالحركة وذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة بينهما
لا المؤدية الحد ولا عنه وهذه الحركة بعينها قاطعة في احد حدود المفروضة في المسافة
المتصلة التي تقطعها حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة
والمباينة امر حركة الرجوع فذلك امر لا امكان ان يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة
وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان
عنوانا المباينة طرف زمان المباينة يختاران ذلك الآن هو بعينه ان
الوصول بان يكون حد فاصلا بين زماني الحركتين وان عنوانا به انا
يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع يختاران ما يريدان الوصول
وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو
بعض حركة الرجوع فان كل ان يفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع ثم انه
اقام الحجة باستلزام الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة و
اقول قد ظهر مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة حوالة الى ان
الآن الوصول ليس كما فصله المتأخرون بعيد جدا فعلى ان الحركة الحافظة للزمان
ليست بمستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة وان لزم ان ينقطع
الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة واذ لا حركة مستديرة تكمل

يمكن ان يقال ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع

الدوام

الدوام الحاصل حركة الفلك فان الفلك اراد من الافلاك وهو الفلك
الاعظم على رأيهم تتحرك على الاستدارة دايما وهو الحق واقول فيه يجب ان يحتمل
ان يكون بعض الكواكب حركة مستديرة على نقطة مستمرة ابدا ويكون الزمان
محفوظا بها بهداية من يرتفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب
تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرضنا انه رميت
حجرة الى فوق وتوهمنا ههنا الجو جبلا ساقطا كيف تماس سطحه وترجع
تحت الحجرة فيجب توسط سكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك
يوجب سكون الجبل والتالي باطل اذ كل عاقل يجزم ان الجبل لا يقف في الجو
بمصادمة الحجرة فاجاب بان الجبل المرمية الى فوق عند نزول الجبل تنقطع
حركتها المستديرة لا تنقطع حركة القاعدة فان الملاقاة وعدم الملاقاة
فيها ذاتي لا توجد الا في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها
ان لم يستمر زمانا وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا قابلين متغايرين
ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان في ان الملاقاة لعدم تنافيهما
لذاتيه احدهما وهو الميل القاعدة وعرضية الآخر وهو الميل الهابط
الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر المرمي الى فوق كيس منه الرافع فيلا
هابطا هو وسيلة الذات الطبيعي وكيس منه من وضع يده عليه فيتحرك
الحاكة حيلا صاعدا هو وسيلة العرضي الحاصل له من جهة الرافع وحركة

الدوام

الميل زمانية وليس بينها اربعة الحركة التي توجد في زمان وذلك ليكون
الذي يوجد فان يوجد ذلك الزمان وينعدم بعده حاقه هذا خلاصة
ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه كيف اذا المراد بالميل المضر
ما لا يوجد بالمتحرك بل ما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة الوضعية والمخصم
ان يقول ان الميل العابط للحجر ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل
القاعد للحجر المرفوع بين فعدم جواب البعض بان الحجر لما حس الحبل بل انما
وصلت حركته اليها وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الحبل بل ما وصلت
حركته اليها فذلك الآن ذكر ثم نسلم انافيها فرض ثم ويجوز استمرار ميله الذي
هو وقوف الحبل بان وقوف الحبل في الحجر غير مستحيل بل مستبعد لكن
الضرورية تقتضي الطبيعة تقتضي امورا فيستبعد العقل كما في الخلا
فصل ثم ان الفلك يتحرك بالارادة لان حركته الذاتية لو
لم يكن بارادية لكانت طبيعية او قسرية لا جايز ان يكون طبيعية
لان الحركة الطبيعية تهرب عن حالة عنيفة وتطلب حالة طبيعية
وذلك ان كل من الارض والفلك والحركة المستديرة ثم اما ان
لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يتحرك كل
وضع يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجب اليها
والهرب عن الشر بالطبع استحال ان يكون توجها اليه فلا يلزم

لو كان

واحد ٩

لو كان ترك كل قضل من وضع الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع
مرادا وغير مرادفي حالة واحدة قلت يجوز ذلك لعدم جهتين فان مبدا الحركة اذا
كان له شعور جاز ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور
هناك اختلاف الجهات والاغراض وبهما قلت لانا لا نسلم ان ترك الوضع
هو التوجه الى ذلك الوضع بل لا مشكلة ضرورة انعدام ذلك الوضع وهو شاغل
المعدوم وانا انها ليست طالبة بل طالبة لحالة ملايمة فلان كل وضع يتحرك
اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هربا عنه والتوجه الى الاكثر شرا بالطبع
ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة
سكنته قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل
بها اليه واما اذا كان المقصود بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة
ليست مطلوبة لذاتها بل لغرض ما نسلم ذلك انها تقتضي الانتقال الى امر اخر غير فيكون
المقصود ذلك الغير ويمكن ان يقال يلزم التسلسل ان اذا لم يستعد الفلك بجملته
نيل الحالة المطلوبة لا رتيادها حالة اخرى هلم جرا الى غير النهاية حتى كلما
حصلت له حالة مطلوبة يستعد حالة اخرى يطلبها فلا يتحرك ابدا والمستدير
الفلكية ليست كذلك ولا جايز ان يكون قسرية لان القسرية تعاضد
ميل الطبيعة الطبع فيجب لا طبع لا قسر فيه يجب اذ لا يلزم من عدم كون حركته
المستديرة طبيعية انه لا يكون له ميل طبعي عرفي لف لهذه الحركة تفصل

لاستحال كون حركة الفلك ارادية ايضا
والا لكان ذلك الوضع ٩٩

ملك البيع اذا كان يتحرك حبا ولا فرق في ذلك بين الحسم كان قبول الكبر للحركة اشد من قبول الاصغر لامكن احدهما اعصى والاخر اطوع حيث لا معاوقة انتهى منه

في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال اي على دورات غير متناهية بحسب العدد وكل قوة من القوى الجسمانية المتشبثة بهذه الحالة والجسم البسيط المتفق به كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية واذا قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرنا انها قابلة بتجزي الجسم للتجزي الى اجزاء كل منها قوة والجزء اي كل منها بالنسبة الى الجزء الجسم يقوى على اشد نسبة الا اثر كل القوة بالنسبة الى الكل الجسم كنسبة جزء الجسم الى الكل والجملة يقوى على الجزء تلك النسبة او الاقل فجزء اثر جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا للكل اثر كل القوة بالنسبة الى الكل الجسم او اكثر منه في التاثير هف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا او كبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوتين حاصلتين فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين في قبول الحركة سلم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا في المحرك فبقي التفاوت في المحركين بالنسبة تفاوتهما وحينئذ كان لك ان تجعل اثر القوة كالجزء غير المتناهي لان اجزاءها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدا او على جملة غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع يقوى من ذلك المبدا على ما هو زائدة فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف قيل لعله انما قيد غير

المتسق بـ

المتناهي

المتناهي بالمتسق النظم لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الا نظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والاكثر المتضاعفة اما غير النهاية وتوضيحه انه المراد بكون غير المتناهي متسق النظم ان يكون آحادا واحدا متصلا فرقة ولا يلزم من اتصال الزمان في فرقة اتصال الشهور والسنين لانها لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض لاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى في الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه ما يندفع عنه وهو ان الاتساق لا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان النظر موقوف على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع بالزيادة عليه فيصح عدم تناهيه وذلك لا يلزم فيما نحن فيه لان الغرض وقوع التحريك عن مبدا واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية قبل الامين من مبدءين مختلفين احدهما يوم والاخر من يوما آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدون

شرح م

ونعني بزيادته على غير المتناهي العدم الملحق ع

مستدرك ع

غير متجزية واما الاتصال بعد الانفصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة
بدونه الا ان المشترك ذكره للظهور في الحركة واقول زيادة غير متناهية على
غير متناه انما يتحقق اذا كانا متداديين مبدأهما واحد فان لم يكونا متداديين
كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبدأ احدهما اعتبر خط غير متناه
مبدأ موسط لك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله والمتفق
النظم اشارة الى هذين العيدين وقد يقال انما التفاوت واقع في الطرف
المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم المحذور المذكور لجواز ان يقع التفاوت في الخلال
لاختلاف حركتي في السرعة والبطو فعلم ان الخبر المقرون على عليه متناهية
والخبر الآخر مثله فالمجموع لا يقرن على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى
المتناهي مرات متناهية لا يخرج المتناهي واذا كانت مرات الانضمام
متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم
قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا يبقى وما ذكرنا
فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه فصل
في ان المحرك القريب اربابا وسطا محرك آخر للفلك قوة جسمانية نسبتها
الى الفلك كنسبة الخيال السماوي الى كل صنف من ارسام الصور الجزئية
الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سيارة في جرم الفلك لبطئه
وعدم بقاء بعض اجزائه على بعض في المحلية ولسير نفسه منطبعة

وعلم



واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الخرقية للكواكب المتبعة السيارة
فذهب فريق الى ان كل كوكب منها ينزل من الافلاك منزلة حيوان
واحد وفي نفس واحدة متعلق بالكواكب اولا تعلقها بافلاكها ثم
الكواكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا وبا عضائه الباقية
بعد قلبه بتوسط القوة المحركة للفلك متبعثة عن الكوكب الذي كالقلب
في افلاكه الثلث كالطوابع والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون الفلكية تسعا
اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات وافلاكها دون
الشيخ ومن تابعه للان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه
وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات الوضعية على انفسها
بعدد النفوس المحركة على هذا الرأس عدد الافلاك والكواكب جميعا لان
التحريكات الاختيارية لا يقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب لشوق
لا طلب ملايم وليس شهوة اولا دفع امر منافر وليس غضبا ويدل
على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان مريدا للتناول مالا شتهيه
كالدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور
النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه
كالذي اضمر عاقبة صبا او حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك
الامر او المنافر من حيث انه ملايم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق

يعني الارادية الجزئية

نفوس

الملايم

وة اما ان يتوقف تصور كل او جزئي بالسبيل الى الاول لان التصور الكلي بالنسبة
الى جميع الجزئيات على السوية فلا يتوقع حينئذ بعض الحركات الجزئية دون البعض
والا يلزم الترجيح بلا مرجح فمبدء الحركات الجزئية الارادية له تصورات
جزئية قيل لو كان المقتضي لصدور الفعل الجزئي المتصور الجزئي لزم الدور
لان تصوره من حيث انه جميع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده لانا نقول
حدوث السواد المعين مثلا لا يتصور الا سواد ما فيتصاف هذه المحل في هذا
الوقت على هذا الشرط والمقيدة لهذه القيود وان كانت الوقائع
الا كلية واما تصور هذا السواد من حيث الشخصية الملابسة عن فرض الاشارات
فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا
واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في الخارج لا
على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل الفاعل
اياه المتوقف على ادراكه فانه كثيرا ما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدا
لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخارج ايضا مبدا لحصوله في الخارج
ولا يلزم الدور وكل حالة تصور جزئي وهو جسماني هذا انما يصح على اطلاقه
اذا الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد مر جوابان الجزئيات المجردة
يرتسم في النفس لان الصورة الجزئية يرتسم وهي اصغر يرتسم واكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين

بالحقيقة



بالحقيقة او الاختلاف المأخوذ عنه الصورتان بالصغر والكبر او لا اختلاف فيهما
في المحل من المدرك قيل الحكم ثم الجواز ان يكون الاختلاف كالاعراض كالشكل والسواد
والبياض واجيب بان المفروض تساويهما فيها الوقوف تساويهما في الاعراض على ما
ممنوع وفرد التساوي في مهيات الاعراض لا يفيد بل المناقشة لاحتمال ان يكون
الاختلاف لتخصص منها لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد
ولا سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون ما خوذة
من ضربي فصلين القسم الثالث فيكون الصورة الكبرى منها مرتسمة في محل
المدرك غير راسخة فيه الصغيرة فيقسم المدرك لا محالة فرط الوضوح وما هذا شانه
وهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا يتاثر على التحريكات
الغير المتناهية وهي هذا النفس المنطبعة فلك قوة جسمانية فكيف صدرت
عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب بان
مبادي التحريكات الفلكية هي الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة
في اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا يكون موثرة اثرا غير
متناهية لا على ان لا يكون واسطة في صدور تلك الاثار رودة بانه لا جائز
بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور اثار لا تتناهى
حال بقائه كونها مبادي تلك الاثار لانها مباشرة لتلك التحريكات عندهم و
اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها استقلالا او قد يجاب ايضا بان

هذا التحولات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات
الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحولات
الغير المتناهية عن القوة الجسمانية المتناهية من غير واسطة وذلك لما ثبت من صدور
التحولات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية
عليها على ما قدمنا في الفن الثالث في العنصريات وهي تشتمل على ستة فصول
فصل في البسيط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار و
على التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو
الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهوا والعنصر هو الاصل
في اللغة العربية كما سطعتس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها بسيطة
عنها المركب تستر بسطقسات ومن حيث تتحلل اليها المركبات يسمى عناصر ومن
حيث يحصل بتضده ما في عالم الكون والفساد اركانا ومن حيث ينقلب كل
منها الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الآخر في
صورته الطبيعية او النوعية والشكل كل واحد منها يخالف الآخر منها
بطبعه الى الآخر المناسب تركب كل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم
الكل والتالي باطل اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن ضده غير ان المقدم
مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد دوالصور المختلفة غير قابلة للانفعال بها
انما غير حاصلة بما منفعاليته كل من الاربعة هي النسبة الباقية بعضها

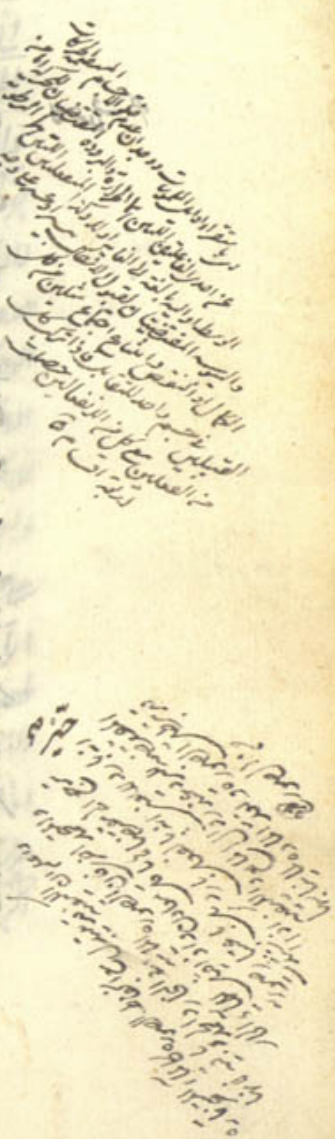



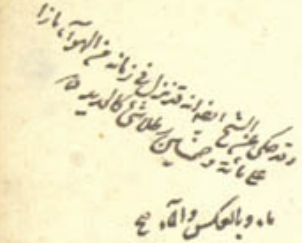

لا بواسطة فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتضادين على الآخر يعني انقلاب
الارض هواء وبالعكس والنار ماء وبالعكس وبعضها لا يحصل الا بواسطتين غير
انقلاب الارض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الستة عشر قد
ذهب بعضهم الى ان النار المتموجة وصارت لا تنقلب الى الرودة على ما هو المشاهد
فعلى هذا ما ذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء الارض بواسطة واحدة
والارض قد صح بالبراهين الهندسية تحصل الاجزاء الارضية نارا لان الكل
الصافي ينقلب في زمان قليل جدا بتوسط منه فكيف فلا يحال لما قد توهم ان فيها اجزاء
ارضية انعقدت جدا بعد ذهاب الماء بالتبخر والتذوب وقيل ذلك معلوم
بالحس كما يوجد في قرية من بلدة دراغة من بلاد اذربيجان وماء ينقلب جمرا
والجمر يخيل بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصيير ملحا اما بالاحراق او بالتحتي
مع ما يجري مجرى الملح كالنشادر ثم اذابته بالماء وقد يتولى ارباب الاكسير
يتخذون مياها قوية ويحلون فيها اجسادا اصلية جمرية حتى تصير مياها جارية
وكذا الهوا ينقلب ماء كما تجد في قلل الجبال فانه يغلظ الهوا الشديد البرد
ويصير ماء وينقاطر قطرة قطرة من غير ان يساق اليها سبب من موضع آخر
او ينعقد من بخار رمتصاعد والشيخ قد حكم انه شاهد ذلك في جبال طبرستان
وطوس وغيرها وقد شاهد اهل المكنة الجبلية امثال ذلك كثيرا والهوا ايضا
ينقلب هوا بالجمر كما يشاهد في الشتاء المطيرة المطروقة والشمس وعند علياء

القدر وكذا الهواء ينقلب نارا كما في الكور الحدادين اذا اشتدت المنافذ فانه يدخل فيها الهواء الجديد وهي النفخ والنار ايضا ينقلب هواء كما ترى في المصباح فان ما ينفصل عن شعلته لو بقيت لرأيت ولاحت سقف الخيمة فان انقلب هواء وايضا النار الكائنة في الكور الحدادين يطفئ ويصير هواء وتنقلب ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها بالتحليل والكيفيات مثل التسخين والتبريد مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات كالصور الطبيعية لاستحال ذلك لانك علمت ان ماذكره غير مطرد في جميع الكيفيات لسائر العناصر والمركبات سواء كانت حقيقية او اضافية كالشغل والفراغ والتشابه وبالعكس تعريف المزاج اذا تقرر واجتمعت عناصر المركب فتفعل بعضها في بعض بقواها الكيفية اما تكيفها بالكيفيات المتضادة مثل الاربعة المتضادة الكيفيات هي التي تؤلف مطلقا للانتضاد والتحقيق المصطلح الذي يكون بين شيئين في غاية الخلاف والائم يكفيه الكلام متسامحا والمزاج الذي كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزئبق والكبريت لانه مزاج الزئبق في غاية البعد عن مزاج الكبريت لشبههما وهو ذلك بالنسبة الى الحاصل على الخلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكالوان بين السواد والبياض على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكثير كل منها سورة

ههنا

كيفية



الاخر الظاهر ان مذهبه ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الخاص هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة وليس كسر سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة لان الى الفاتر اذا اضيف اليه الشديد البرد يكسر سورة برودتها وكذلك كسر سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذا الى القليل البرد اذا اضيف اليه الشديد الحرارة يكسر سورة حرارتها فيحصل سورة كيفية متوسطة متوسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث تستخن بالنسبة الى البرودة وتستبرد بالنسبة الى الحرارة وكذا الحال في اليبوسة والمشابهة واجزاؤه يمتزج فيكون الحاصل من ذلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب عاملا على الحاصل في الجزء الاخر المساوية في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالمحل وهو المزاج فصل في كائنات الجو هي ما يحدث من العناصر بلا مزاج وهو بالشمس اكثر ما يحدث في الهواء ما بين استوائه والارض اما الشمس والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثر في ذلك تكاثف اجزاء البخار هواء اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة لا تمايز بينهما والحس لغاية الصغر الصاعد لان ما في الاقرب الهواء يستفيد كيفية البرد من الثانية قيل هذه المقدمة ليست بكلية لما قبلها بل هي مقدمة يفيد نافي اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا

الرطوبة واليبوسة

للهواء اربع

فقد ينعقد سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة
ههنا بان يقال قد ذكروا ان الهواء الى ثلاث طبقات الاولى مايتصل بوجه الارض والتي
يتلاشى فيها الابخرة المرتفعة عن الثقل وتكون فيها الكواكب ذوات
الاذناب والشهب ونحوها والثانية الهواء الغالب وهو الذي
تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة الحارة
ولا يصل اليها اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض وبسبب طبقة
زمهريرية وهي منشأ الثلج والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء
الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان عنها حارتان
للنار والاخيرتان للماء في اصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخيرتين
يستفيد كيفية البرد من الطبقة الاجزاء الارضية لكن الطبقة الرابعة
لا يبقى على حرارة برودتها المكتسبة من الطبقة تلك الاجزاء
لوصول اثر الشعاع الشمس اليها بالانعكاس من الطبقة الثالثة اكثر
ينقطع عنها تاثر شعاع الشمس بسبق بادرة فاذا بلغ البخار في صعوده
اليها يتكاثف بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا احتبس البخار
وتقاطر للثقل وهي اصل من التكاثف والانجماد فالمجتمع هو الثلج والمتقاطر
هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب
قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل

قبل

قبل اجتماعها ينزل الثلج وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده
ينزل البرد وينتج الزرواة اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية
لقلة حرارته المرجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذا اصابه برد
كما ذكر الشيخ انه شاهد البخار وقد يصعد من اسافل بعض الجبال صعودا بسيرا
وتكاثف حتى كانه مكتبة موضوعة عن وجه وكان هو فوق تلك تلك
الغمامة فوق الشمس وكان من تحته من اهل القرية التي كان هناك يطيرون وقد لا
ينعقد ويبقى ضبابا ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان
قليلا فاذا ضربه البرد اس برد الليل فان لم يجد فيه الظل وان اجد فهو
الضعيف ونسبة الى الظل كنسبة الثلج الى المطر وقد يكون السحاب من
انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ من اقسام المذكورة وذا قد يكون
السبب فيها سبق بالاكثر والرعد والبرق سببهما ان الدخان اذا وجد الحرارة
يخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة لما تبين فيما فرسخ بين لطافة الصغر
اذا ارتفع مع البخار فخلطتين وانعقد السحاب من البخار وحبس الدخان
فيما بين السحاب فاصعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى
الثقل لزواله فرق السحاب فصعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل
صوت مايل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل لطافته من الدخان فيحصل الحركة
العنيفة المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا ينطفئ بسرعة

والقلقة الدهنية

الدخان

وصاعقة ان كان غليظا والا يخطف حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما
صار لطيفا يتفرق المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المنضجة فيذيب الذهب
والفضة من البعرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذهب وربما كان كثيفا غليظ
فيحرق كل شئ اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه وكذا ما الرياح فقد يكون
اثر السحاب اذا ثقل لكثرة المادة فيه فيسقط نحو الاسفل فصار تسخن بالحركة وتحلل
الاجزاء الارضية فتنشأ ريح او هواء متحركا اريحيا وايضا تهب الهواء بالاندفاع
المذكور فيحصل الريح وقد يكون الاندفاع بعرض بسبب تراكم السحب وتراصها
او اختلافها في القوام فيدفع الكثيف الرقيق فيصير التي ب من جانب الى جهة
اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة او ازدياد مقداره بدوام
انضمام جسم آخر اليه واندفاعه من جهته الى اخرى فيدافع ما يجاوره وذلك المجاور
ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا
الى غاية ما فيقف وقد يحدث تارة من تخالف الهواء لانه اذا اصفر محله تحرك
الهواء الذي وراءه الى تلك الجهة ضرورة امتناع الخلاء وقد يكون بسبب تمزق الدخان
المتصعد الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اي مشتملة
بكيفية سمية فتحرق وقد يمر في حفرة شعل النيران لا تحرقه فتنفيه بالكلية
وقيل باختلاطه بكيفية مادة الشعب او لمروره بالارض الحارة جدا وقد
يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية

فيضغط



فيضغط تلك الاجزاء بعضها فترتفع كالدخان يلتوي على نفسها وهي الاعاصير واما
قوس قزح فانما يحدث من انعكاس ضوء البرق الاكبر او الشمس في اجزاء رشية
صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة كرذاذ قد وقع على هيئة الاستدارة
وبيانه انه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس
الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء اضواء بعدد
شكلها جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من
الافق وادبرناها عن الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع
البصر الى الشمس فيرى في كل من تلك الاجزاء ما بعدد من بدو شكلها لانا
نعلم بالتجربة ان الصيقل الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى
الصور واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء هيئة قوس
مستديرة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينقص هذا
القوس لان تقاطع اجزاء الكرة التي ينعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس
من الطرفين وانما اصطلح حدودها على ان يكون وراء تلك الاجزاء اجزاء
جسم كثيف ليصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيها شيء اذا كان وراءه
شفاف آخر وانما قيد كون الشمس قريبة من الافق فلان من الاجزاء
الرشية الكائنة في الجو للطف منها ينحل سريعا بادنى سخونة يصيبها من
ارتفاع الشمس فان قلت لو صح ذلك لرئي في الجو احيانا غير مستدير

ص ٩٦ م

صنهاهم

وقرح هم

وبحسب م

فان الشفاف م

على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الكائنة في احد
المذكورة على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع قلت لا نسلم ان النظر الى
لا بد من تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على
غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما ينعكس عن المحدب
صحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاط ضوء النير والوان القوام المختلفة وقد
بين ان الناحية العليا منها لا وقت من الشمس قوس قزح فيها الاشراق فيرى حمرة
ناصعة واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى
فيها حمرة الى سواد وهو الارجواني وما يتوسط بينهما فان لونه متولد من ذينك
اللونين وهو الكراثي ورد هذا بان الكراثي لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد
عن الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها
بالقرب والبعد مقتضيا الى النيران الاشتراك من احد اللونين على الآخر على بدل
او التدريج فلم يكن الوان الثلثة مشتبهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ لست
احصل واما الهالة فليس انا تحدث من ضوء النير في اجزاء رشية
صغيرة صقيلية متقاربة غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه انه اذا
وجد بين ان ظر والى الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري من
كل منها الى النير دون الشكل لما سبق فلكان مجتمعا عليها على هيئة دائرة غالبة
او ناقصة وهي حالة الهالة ويدل على حدوث المطر للهالة على طوبة

ونظر في تلك الاجزاء فيرى كل منها ضوء النير صح

الهوا

الهوا واذا اتفق ان يوجد سحاب على الصفة المذكورة احدى بحاذاة الكاذب
صدقت هناك هالة تحت هالة ويكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا و
زعم بعضهم انه راى سبع هالات معا واعلم ان هالة القمر ليست الطف وهو
بهم الطف نادرة جدا لان القمر قليل التسخين لرقته وقد حكى الشيخ في الشفاء انه
ظن حصول لها نادرة الهالة الناصعة ونادرة الهالة الناقصة على الوان قوس قزح
واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا غير متصل بالارض
اشتعل فيه النار فانقلب الى النار وتكهب بسرعة حتى يرى كالمنطفئ بسرعة
على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه الاعلى اولا ثم يذهب الاشتعال
فيه الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب
فاذا استمال الاجزاء الارضية نارا حرفة صارت غير مرئية فقط انها طفئت و
ليس كذلك بل قد يكون الدخان غليظا لا ينطفئ النار بالكلية وشهوده
بقدر غلظه ويكون على صورة ذؤابة او ذنب ورمح او صولجان لقرون و
حكى ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر في السماء نار مضطربة حتى ناحية
القطب الشمالي وبقيت بالسنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع
ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان تنزل
من الجو شبيه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان بالارض يشتعل النار
فيه نازلة الى الارض وليس بحريق واما الزلزلة وانفجار العيون فلم

ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويثير دبيبا اى بالارض
فينقلب سيالا فيخلط بالجواري زيته فاذا كثر بحيث لا تسعه الارض
اوجب الشقاق الارض واتقوم منها العيون قال ابو البركات في
المعتبر انشر السبب في العيون والفنوات وما يجب مجريها هو ما يسيل
من الثلوج والامطار لانها تخذ تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وانه
يستحيل ان الاهوية والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل لها في ذلك
واصح بان باطن الارض في الصيف اشد برودا في الشتاء ولو كان السبب هذه
يستحيل ان يوجب ان يكون العيون والفنوات وحياة الاشجار في الصيف
ازيد وفي الشتاء انقص وهو بخلاف ذلك على ما دلت عليه
التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا انه
غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المقدسي واصحابه في المنع من ذلك
على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز
ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ في
مجاري الارض اذا كانت الارض كثيفة عدية الما م اجتمع طاكبا
للحرفي ولم يمكنه النفوذ فتزلزلت الارض لغاية غلظه وكذا الى
والاذخان وربما قوي بالمادة على شق الارض فيحدث صوت
مابل وقد يحدث نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار

زلزلة

يخرج م

والاذخان



والاذخان المخرجين على طبيعة الدهن فصل في المعادن المركب التام وهو الذي
له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء اولا فالذي له نشو ونماء هو المعدن
والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية اولا فالذي له ذلك هو الحيوان والثاني
هو النبات والذي لم ينته فيه الى ان المعدن والنبات ليس لهما
حس وحركة ارادية وان المعدن ليس له تغذ ونمو غايته عدم الوجدان
وانه لا يدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه
ذاتا فهو النبات والا فهو المعدن وقد يتمسك بشعور النبات واختياره
وحركته بما تشاهد من ميلانه عن سمت استقامته في القعود اذا كان
هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد
الى ذلك الاستقامة وفي شجرة البقطين والنخل اماراة شاهدة بذلك
ويتمسك ايضا لاعتداد المعدن بما ظهر في المرجان من هيئة النبات الا ان بحره
والا وضنه المحبسة في الارض اذا كثرت يتولد منها ما مر واذا انضم
كثرة اختلطت على ضروب من اختلاطات المختلفة في الكم والكيف
فيكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان تولد منه
البلور والزيبق والرصاص هواما ابيض وهو القلع او اسود
وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد الابيض وعبر عنه في الحواشي
المشطة قيل في عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظرا الى ان الرصاص

ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه م

مغذية من الاخلاط والشبعة المتشابهة الاجزاء التربيق والكريت ولا تزال
تتخلف فيه اما التربيق فلانه لا تخلف ايه فول تقرر عندهم ان ما تولد من
جسم ما فخالطته اجزاء الكريتية فغاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث
لا يوجد له سطح البتة وهو مختص بخلاف من الاجزاء الكريتية كالقطرات التي
على تراب ههنا اصعوق غاية التحق بحيث يصير كل قطرة منها مختصا
بخلاف تراب يحفظها وان غلب الدخان تولد الدم والبلغم والكريت
والتوتيا ونحو من اختلاط بعض هذه اما التربيق من بعض الكريت
تولدت الاجسام الارضية اما الاجسام والسبعة المنطرقة وهي القابلة
لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تتفرق بل يلين وينبسط في كل عضو منها
فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصين والاسرب
والقلع فصل في النبات وله قوة ارضية نوعية عدية الشعور
عند الاكثر تحفظ تركيبه ويصدر عنها كل كمالات النبات في الاقطار
المسماة نموا واغتذاء بآلات مختلفة قيل فان الواحد من حيث
هو واحد لا يصدر عنه الا واحد على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر
عن الواحد افاعيل مختلفة الا بآلات مختلفة وفيه نظر لان قولهم
الواحد من حيث هو واحد سواء كان ذا جهات الذات او غيره وليس
وهم كمال هو ما يتم به الشيء اما في ذاته كمية الشريفة كمال

لا يصدر عنه افاعيل مختلفة
الا بآلات مختلفة وفيه
نظر لان قولهم الواحد من
الا بآلات المختلفة هو
نقيض

الشريف

الشريف لا يتم الشريف في حقيقة ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانها
كمال للجسم الابيض لا يحصل في صفته الا به والاول كمال اول والثاني
كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل يقابل
الجسم الصناعي واحترز به عن مثل هيئة السريرية وضمن من رفع طبيعي على انه
صفة للكمال احترز به عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا
كحصول بصنعة الانسان كما في السرير وقد يكون طبيعيا كما دخل في صفته
فيه آيا يجوز ان يكون جزءا على انه صفة جسم ارضي مشتمل على الآلات ورفع على
انه صفة كمال اي كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسيط والمعدنيات
من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فقط واحترز به عن النفس الحيوانية و
الانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة المحركة
جسما لاجل مخالطة الجسم الذي هو فيه تلك القوة وذلك الجسم المشتمل به
بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية او غيرها ولها قوة ناعية لاجل
التشخص والقياس ان يقال ممتنع تكثيرها اعوانها كالغاذية وهي القوة
التي يزيد الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل
احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلثة
لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في
بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام

فليتصق ص

الغذا اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فتتولد فيه از بادة الصناعية البضع
اذا اضاف الصانع الى الشمع مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة
في اقطار الى ان يبلغ كمال التشويج به مقدار السمن والورم اذ
ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال تشوه وقيل هما خراجان عن قوى على
تناسب طبيعي ارتسمه يقتضيها طبيعة المحل وقد يتزايد السمن
والورم خراجان بتولد في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه
لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلانه حشو الورم
الغلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين واقوى فيه كبث
لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من
حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين
بان السمن يزيد في الطول ايضا والمادة مولدة لاجل بقاء الشيء و
هي المكتسبة ما خذ من الجسم الذي فيه جزء وكيله مادة وعبد المتكلم
او شخص من جنسه لشمل البغل واعلم انه ههنا ثلثة قوى احديها
ما يجعل الدم المستعد للمنوية منيا في الانثيين وثانيها ما يميز
كل جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى في الرحم بعضو مخصوص
بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية الى
غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوجدتها اعتبارية

وثالثها

وثالثها ما تصور مواد الاجزاء عضا بصورها الخاصة بها وليس في مصوره
وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير من قوة علمية الشعور ممتنع و
كان احتج ايضا ذهب اليه ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا والعاذية تجذب
الغذا اوتمسكه وتهضمه وتدفع فضلته فيها خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة
ودافعة للفعل لا يبعدان يتحد العاذية والهاضمة واكثر الاطباء كابن سينا
وابن سهل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا
بينهما وغايته ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة يبتدا فعلها عند انتهاء فعل
الجاذبة وابتداء فعل الماسكة واذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم
وامكنه ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شيء منها
بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا
للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما
يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ بالاجلة ما يجد استعدادا لمادة
للصورة الدموية في الانتقاص ويا خذ استعدادا للصورة العضوية
في الاستداد ولا يزال الاول ينقص والثاني يشتد الى ان ينتهي الاول
الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى الدموية فيحدث الاخر وهي العضوية
فهنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى في الحالة الاولى من فعل القوة
الهاضمة والثانية من فعل القوة العاذية واورد عليه بانه لم لا يجوز

حصول الحالتين بالقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستند
كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء
له تغيرات كثيرة كسب رائب المضموم بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها
تغير في الصورة فقط النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة
بقوة واحدة وهي الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا
لتلك القوة بعينها فتكون هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة
العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية و
تقف عن الفعل اولا حين كمال التشوه بالغاذية وتفعل بعد ان يجز
فيعرض الموت قبل هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان يكون
هناك قوة واحدة تختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل
ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو اعني في قريب من الثلاثين ثم
يتطرق اليها من الضعف فتحصل منه غالب وبين وذلك في سن
الوقوف اعني في قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا يقوى على
تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي الذي لا
يتبين اعني في قريب من الستين وهو سن الانحطاط الذي هو ما بعد
الى آخر العمر فصل في الحيوان وهو المختص بالنفس الحيوانية وهي اول
الجسم الطبيعي الآلي من جهة ما يدرك الجزئيات الحسية ويتحرك

بالارادة



بالارادة واقول هنا بحث لانه ان اراد الاول من جهتي هذين الامرين
فقط على ما تقرر في الشبات فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية بما انها
آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الاول من جهتهما مطلقا فيقتضر
التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل الافعال
النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم
الا ان يقال انه ذهب الى ما ذهب اليه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل
على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى هذا النفس النباتية للتغذية والتنمية
والتوكيد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية وعلى هذا
على تعريف النفس النباتية بما ذكرها وان صدر عنها اثر الصورة المعدنية
وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته فلها باعتبار ما يحفظها من
الآثار قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او الباطن اما الاول
فهي حس والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ممكن
التحقق في نفس الامر او المتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس
الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا
يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع الشمع وهو قوة في العصبة
المفروشة في مؤخر الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل
الهواء المتكيف بكيفية الصوت المتموج الحاصل من قرع او قلع عنيفين

خمس

مع معاونة الخوف للقوى والمقلق للقوى لتلك العصبة وقرعها ادركتها
القوة المودعة فيها وهذا اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول
الهواء الحامل للصوت الى الساحة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف
بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ فنذكر
السامعة والبصر وهو قوة في ملتقى العصبتين التاليتين من مقدم الدماغ
المجوفتين تتقاربان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا او يتخرقان فيهما
واحدا ثم تنبسطان على العينين فتلك التجويف الذي هو الملتقى
اودع فيه القوة الباصرة وليس يخرج النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار
ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار يخرج من الشعاع في
العينين على هيئة مخروطة رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم
انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب
جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها كلها
عند البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فانه يطبق على البصر
اطراف تلك الخطوط ادرك البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه
ولذلك يخفى على البصر الميل الذي في غاية الدقة في سطوح المبصرات
وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا
انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية

السرعة

ويوصله الى ما بل الماء كما ذكر ذلك

الهواء المتكيف بالصوت يتموج

ويتكيف بالصوت ايضا

يتبا

السرعة وتخيل بحركته هيئة مخروطة الثالث مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار
بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان
مقابلة المبصر للبياض يوجب استعداد الصقيل به صورته على الجليدية ولما
تكيف للابصار الانطباع في الجليدية والا لرأينا شيئا واحدا شيئين لانطباع
صورته في جليدية العينين بل لابد من مادة الصورة لملتقى العصبتين
المجوفتين والحس المشترك لانتقال العرض الحس الذي هو الصورة بل الادوا
ان الانطباع هناك في الجليدية مع فيضان الصورة على الملتقى وفيضانها منه
عند فيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طايفة من الحكماء وهو
ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المتوسط الذي
بين البصر والمبصر يصير بذلك آلة للابصار والشم والذوق تكيف كيفية الشعاع
الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار والشم وهو قوة في البدين تاتيان
في مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء المتوسط بين
القوة الشامة وذي الرايحة متكيف بالرايحة الاقرب فالاقرب الى ذي الرايحة
الشامة فيدركها وقال بعضهم سببه تبخر وانفصال اجزاء من ذي الرايحة
تجذبها الرايحة الهوائية فيصل الى الشامة وقد يتفق انه يفعل ذو الرايحة
في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تبخر وانفصال والذوق وهو قوة
في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة الملقاة

ولم يريدوا بما ذكر الصورة في
الجليدية بل الملتقى ومنه الى الحس
المشترك

بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم يفوض هذه الرطوبة معها فى مجرى اللسان
الى الدابغة فالمحسوس هو كيفية فى الطعم ويكون الرطوبة واسطة التسهيل
وصوب المجرى حامل للكيفية الى الحاسة او بان تنكيف نفس الرطوبة بالطعم
بسبب المجاورة فيفوض واحدا فالمحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة فى العصب
المفترش لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين وهم
الشيخ انها اربعة متحكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين
الخشونة والملاسة وبين الثقل والخفة واما الثقل والباطن فهما بحس بالاستقراء الحس المشترك والخيال
والوهم والحافظة والمتصرفة على جميعها من المدركة من ان المدركة منها ما هو الحس
المشترك والوهم فقط لان الباقى معين على الادراك اما الحس المشترك
وليس بالجسمانية بخلاف سائر القوى النفسية فهو قوة مرتبة فى مقدم التجويف
الاول من تجاويف الثلثة المشرفة الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة فى الحواس
الظاهرة قبولا لا جرم سمى لها ولذا سمى حسا مشتركا وهو غير البصر لانا
نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا
وليس ادراكهما ادراك الخط المستقيم والمستدير فى البصر اذ البصر لا يدرك
فيه الا القابل وهو القطرة والنقطة فاذن ادراكهما انما يكون فى قوة
اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة ويبقى قليلا على

وجهه

وجه تقبيل الارتسامات المتتالية بعضها ببعض فيثبت خط واحد واعترض عليه بانه يجوز ان يكون من اتصال الارتسامات فى الباصرة بان يرتسم الاول فى المقابل الثانى قبل ان يزول الارتسام الاول لقوة ارتسام الاول وسرعة تعقب الثانى فيكونان معا واما الخيال فهو قوة مرتبة فى مؤخر التجويف الاول عند الجمهور وقال المحقق فى شرح الاشارات كان الروح المصبوب فى البطن المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الآتى ما فى المقدم من ذلك البطن

بالحس المشترك اعنى بحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة وكل خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى يحكم علينا انا هى التى شاهدناها قبل فلولم يكن تلك الصورة محفوظة فيما زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك وقيل هذه الموازنة ثم لجواز ان يحفظها فى بعض الاشياء الغايبة عنا ويكون

ان يكون

الا اختلاف بين حالتى الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان الغايب انما يحفظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثانى لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع صيحة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم

وفى تسميته بالخيال بحث

البصرية ثم

اسعد ایی
محمد بن ابراهیم زاده
۱۲۷۷



مركون الغريب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان يدرك شيئا بالقوة
الجسمانية الغايبة عنها بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص بعينه بصيرة
الغير وسمعه وساعته بل اللازم منه هو امكان ان يدرك شيئا ارتسم في قوة
جسمانية غايبة متاثرا بالاتصال كالقوة الحافظة في الاجرام الدماغية وهذا غير
البطلان وتصديق الذين يدعون وجود هذه القوة انما القبول غير الحفظ ولهذا
يوجد احدهما دون الآخر كما في الاوعية تقبل ولا تحفظ والقوة الواحدة لا يصدر
عنها الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا في الغالب
وهي الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق بالقبول
ومشروط به ضرورة فقد اجتمع في قوة واحدة سميتموها بالخيال على ان القبول
والادراك في قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع القبول والحفظ في شيء واحد
لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة في
الدماغ نظنه اكمن الاخير منها هو آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني
غير المدركة بالحواس الظاهرة بجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة
في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظ فهو
قوة مرتبة في اول التجويف الآخر من الدماغ يحفظ ما يدركه القوة الوهمية من
المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة للقوة الوهمية
واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن الاول من التجويف الاوسط من الدماغ و

سلطانها

سلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف من مشاعرها تركيب بعض المعاني الجزئية الموجودة
في الصور والمعاني مع بعض وتفصيل بعضها عن بعض وهذه القوة اذا استعملها العقل سميت
بالمفكرة واذا استعملها الوهم سميت متخيلة واذا استعملها الوهم في الصور المحسوسات على
الاطلاق سميت متخيلة فان قيل كيف يستعمل الوهم في الصور المحسوسات مع انه
ليس مدركا لها اجيب بان الصور الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها
ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك الصور فلها التصرف في مدركاتها
بل لها تسلط على مدركات العاقلة فيما يرجعها ويحكم عليها بخلاف احكامها
واما القوة المحركة فيقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وليس شوقية فهي القوة
التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت اشرنا القوة
القوة الفاعلة على التحريك لتحريك الاعضاء وهي الباعثة ان حملت الفاعلة
على تحريك بطلب الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة في نفس الامر او نافعة
طلبا لحصول اللذة وليست قوة شهوانية لان حملها هذا انما يكون للتوصل الى
تحصيل الملايم الحسي شهوة وان حملت الباعثة على تحريك بالهرب عن مؤلم
الخيال سواء كان ضارا في نفس الامر او حقيرا طلبا للغلبة ليست قوة
غضبية لامتناع هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر الحسي غضبا واما
الفاعلة فهي التي تعد العضلات بقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها
على التحريك وتصل في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة وهي محركة

٧٧٢١

اول الجسم الطبيعي الخ هيئة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة وتفعل الافعال
الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة عاقلة يدرك بها
التصورات والتصديقات الامور التصورية والتصديقية وليس تلك القوة العقل
النظري والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بدن الانسان لما يليق الافعال الجزئية
بالفكر والروية او بالجزئي على ما يقتضيه ارادة واعتقادات تخصها ايضا تلك الافعال
وليس تلك القوة العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة
منها وقد اتت المرتبة الاولى ان يكون لها قوة تخزن جميع المعقولات التي تكون
تعقلها بالانظار فان النفس لها تخزن العلم الحضوري بنفسها وهي في هذه
المرتبة العقل الهيولاني او اكثر اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا في سائر
المراتب والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس
الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا
احست جزئيات كثيرة وانتبهت لما بينها الجهات المشتركة ولاحظت نسبة
بعضها لبعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ صور كلية وحكم
ضمنيها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل من البديهيات الى
النظريات بالفكر او الحدس وهو العقل بالملكة وهي التي حصل لها من ملكة الانتقال
الى النظريات وفي نظر الجمهور في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد
بالملكة اما ما يقابل بل الحال او الكيفية الراسخة لان استعدادها الانتقال الى

النظريات



النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل بل العدم كما انه قد حصل للنفس فيها وجود
الانتقال اليها بالفعل على قرب كما يسمى العقل بالفعل عقلا بالفعل حين كونه بالقوة
لان قوة قريبة من الفعل جدا او المرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية
لكنها لا يلتفت بها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث يستحضرها متى شاءت
بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة
مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة تقوى لها على ذلك الاستحضار وهو العقل
بالفعل وقال صاحب المحاكمات عند ان الاعتبار للملكة الاستحضار
والعقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية فيه فاذا حضرت المعقولات
وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها في هذه المرتبة لو لم يكن عقلا بالفعل
لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار على الاقتدار
على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان يطالع معقولاتها المكتسبة وهو
العقل المطلق اعتبارها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده لانها بديهية
فوقوعها في حالة ما قد يعتبر بالقياس الى كل معقول جميع المعقولات
معا والظاهر انها انما تكون في دار القرار ومنهم من جوزها في هذه النشأة
لنفوس كاملة لم تشغلها شأن عن شأن فانهم حين كونهم جلابيب من اجسادهم
تذاخر ظواهر اسرار المجردات التي تشاهد معقولاتها دائما واعلم ان العقل
بالفعل متأخر في الحدوث عما تسامه المصنف عقلا مطلق لان المدرك

عالم السنا بهدرات كثيرة لا لغير ملكة ومتقدمة عليه في البقا لان الف هدة برول
بسرعة وبين ملكة الاستحضار مستمرة فيستعمل بها لا مشاهدة فمنهم من
نظر الى التاخر في الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم في البقا
فجعله مرتبة ثالثة وليس بمعقول لانها عقلا مستفاد والا يخفى على من احاط
بكتب القوم ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل
المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة ثم العقل
بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري بالحدس من غير
حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة اريد بها النفس الناطقة
فانها كما يطلق على مبدا التعقل للنفس يطلق على نفسها ايضا مجردة عن
المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او
تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على
ما عرف في الجزء والى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة
يلزم انفكاك مهما ان اريد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل
ولا بالقوة فلا يلايم قولهم كل مركب انما يتركب من البسيط وان اريد
به ما لا جزء له بالفعل فلا يلزم وهو الا نقسام بالقوة غير منافي للبسيط
لان الحاصل بعد جزئيها غير الحاصل قبل الانقسام انما يتم هذا اذا كان
الحلول سريانيا وهو ههنا ممنوع بعد وجوه ثم وان كان مركبا وكل

مركب

مركب انما يتركب من البسيط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية
فيلزم التناهي في البسيط هف ويلزم ايضا ان التعقل اي تعقل النفس
المجردة ليس بآلة الجسمانية ولا يعرض لها الكلال لضعف البدن
بعد الاربعين بل تزداد في النفصان مع ان القوة العاقلة اي عاية التعقل
هناك يشرع في الكمال واما الخرافة العاربة في اواخر السن الشيخوخة
فليس لضعف القوة العاقلة بل لاشتغال النفس في تدبير البدن المشرف
تركيبه للاخلال ذلك الاشتغال يعوق عن تعقلها وقد يجوز ان
يضعف القوة العاقلة لضعف البدن فكان ما تدرك ازدياد التعقل
بسبب اجتماع علوم كثيرة عند العقل النفس وبسبب التمرن والاعتياد
فان المدمنين على فعل من الشيخ يقدرون على ما يقدر عليه مثله الشباب
الاقوياء وفي السن الشيخوخة يستولي الضعف على البدن وذلك على
القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعوض
الخرافة واليه يجوز ان يكون الخرف الحاصل في زمان الكهولة او وقت
للقوة العاقلة من سائر الامراض وبذلك يتبين القوة العاقلة ويتبين
ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب
اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قايل بقدمها لانها لو كانت موجودة
قبل البدن وهي مختلفة متعددة بالماهية فالاختلاف فيها اما

تلك ٥

كما يعرض لمبدا الاحساسات
والحركات ويتبين ذلك لان
البدن ٥ ٥ ٥

اوجز ٥

طه

ده

يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة ولا جايز ان يكون بالماهية
ولوازمها لانها مشتركة يستدل بها على اشتراك الماهية فتشمل حد كل ما لها
فيه نظر لانا لانم ان عرفوا النفس به حدا لها بل ان سلم فلم لا يكون حدا
للقدر المشترك بين النفس وهي معنى لفظة بالحقيقة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا جايز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض
انما تلحق الشيء بسبب القوابل اذ العوارض المفارقة للشيء لا تفتقر في
الصدر الفياض عليه الا القوابل ذلك الشيء واختلاف استعداداته
لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما و
القابل للنفس وعوارضها انما هو البدن لهيكلين الابدان موجودة فلكل
النفوس موجودة على التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع الابدان
ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز
اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة التي صلحت
لها بابدان اخر سابقة لا الى النهاية القسم الثالث في المباحث
الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فصول لان
ما لا يفتقر في العادة اما ان يكون مقارنة لها وهو الامور العامة
او لا الثاني اما واجب او ممكن الفصل الاول في تقاسيم الوجود وفيه
اراد بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود

والمراد

الواجب

والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجود الذي هو الواجب والجوهر
والعرض وقيل هو ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هو الشامل بجميع الموجودات
اما على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو موجود ما يقابله شاملا لها
ولو كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات فان الاحوال المختصة بكل واحد
واحد من الجوهر والعرض ايضا هو ما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم
قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض غلط وهو مرتب على ستة
فصول فصل في الكم والجوهر اما الكم فليس واحدا بالعدد مشتركا بين كثيرين
فانه لو كان الكم الواحد بالعدد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة
في حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض معا وهم من زعم ان اجتماع المتقابلات
انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية
او الجنسية وقال في الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج وهي مشتركة
بين افرادها وهي في كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض معا لاستلزام اشتراك شخص
واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا يخفى حاله
فيه ورد عليه بان كل موجود في الخارج هو بحيث اذا نظر اليه في نفسه
مع قطع النظر عن غيره كان متشخصا لذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة
فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج معينة وحدة ذاتها

غير قابلة للاشتراك فيها فلا تتصور كونها موجودة في الخارج وهو مشتركة بين
افراد ما بل هو معقول والنفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على
معنى انه في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان
ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد شخصا يشخص
زيد كان عين زيد ولو وجد شخصا يشخص عمرو كان عينه وهكذا الحال
بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتأتى على مذهب من قال ان حصل
في النفس هو مهيات الاشياء واما من قال ان حصل فيها صورها و
اشباحها التي الفتها الحواس فالكلي عنده هو المهيات المعلومة بها
واما الجزئي فانما يتعين بشخصيات الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع
والاين وغيرهما اقول ظاهر هذا الكلام غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين
بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية وحينئذ يكون منحصرة
فيه وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض
المشخصة فانها لو كانت عقلية لم يتشخص بها شيء خارجا وان
كانت خارجية فهي عارضة في الخارج وحينئذ البين عند العقل ان الشخص
الموضوع الخارجي بل وجوده موقوف على وجود الموضوع وتشخصه
فكيف يحتاج في تشخصه الى الوضع بل الحق ان المشخص هو
المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية بالغير وذلك

معنى

الحكم

وهذه الهوية ربما تكون لذاتها وهو
واجب الوجود وربما تكون هذه الهوية

الغير

نفس

انه

الهوية

الغير هو الذي يجعل هذه الهوية ولا تغير بالمشخص الا هذا لان كل شخص
كان تصوره غير مانع من الشركة بين كثيرين بان يكون الكلي واحد منها هو وان
خرجيته هو مانع من الشركة فالتشخص زايد على الطبيعة الكلية اقول والسبب
ان يبقى في المشخص زايد لتحقيق التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد
بالمشخص فيما سبق هو الشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كالطبيعي
المنوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون وصف الشخص باعتبار

الحكم

افراد الجزئي فصل من الواحد الكثير اما الواحد فهي على ما علم من الجهة
التي يقال له انه واحد المناسب انه بقي بالا ينقسم من حيثية لا ينقسم وهو
لا يكون من واحد بالشخص ولا محالة يكون امور امتكثرة لها جهة وحدة فان اما مقومة
لتلك الامور او عارضة لها ان عارضة عنها محمولة عليها او لا مقومة ولا
عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان
وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق او الانسان
والثاني قد يكون بالمحمول ان كانت جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور
كالنقطة والشيء المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع ان كانت الجهة
الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان
العارض لهما الخروج عنها واحكام حملهما عليها والثالث كثنية النفس
على البدن ونسبة الملك الى المدينة فان النفس تتعلق تعلقا خاصا بجسمه

بالبدن

يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا الملك يتعلق بمحل
بعينه وبحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيره من الابدان فهذان
التعلقان متحدان في التدبير الذي ليس حقيقيا ولا عارضا شيء من مقابلي
هو عارض للمتصل والملك وقد يكون واحد بالعدد اي لا يتخصص كزيد وهو
قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة وقد يكون بالاتصال وهو الذي
ينقسم بالقوة الى اجزاء المتشابهة في الحقيقة كالماء وقد يكون الواحد بالاتصال
لمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية
وقد يكون الواحد لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الاخر وقد لا يكون كذلك
وهو الذي لكثرة بالفعل كالثوب وقد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم
اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد اذ ينقسم
من حيث انه ينقسم هذا ان قيل لما كان التقابل من عوارض قسم الكثير فلا
يبعد ان يتصور المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له حيرة وتشابه
في ماهيته فلذا اورد هذه الاية لتبيان حقيقة التقابل وقسمه وقد
لذلك اشتبها اقول الاقرب ان يقال لما ذكر الحصر ان الكثير يقابل
الواحد لا يبعد ان تحصل للمتعلم حيرة فان مفهوم التقابل ما ذا فاورد
هذه الاية لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل العرضان فان التقابل
انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر وكانه ذهل فان بعضهم قد اعتبروا

التضاد



التضاد في الصور النوعية اليضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان اي
لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد ازا مة الموضوع او المحل مع اختلاف القوابلين
في تضاد الصور النوعية وعدمه ولا يفهم عما سياتي من اخذ الموضوع في
تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون
ذلك للاشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبران الا بالنسبة اليه

ضتين

مع جوارحه

فيه التقابل وافتنامه

المضاف لا جلها او فكل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز
ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر كالعمى وعدم العمى ايضا يجوز ان لا يكون
بين المعنويين اللذين اضيف اليهما العدمان وبسطه كعدم القيام
بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان
على شيء كعدم الحمل عما من شانه ان يكون ذا حمل وعدم قابلية البطة
ثانيا فبان وجود الملزوم بجعل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك الجعل كوجود
الحركة لجسم حيث انتفى السكون اللازم لها عنه وليس داخلا في العدم
والملكة ولا في السلب والايجاب انما المعتبر فيهما ان يكون العدم عدما للو
جود عن احد الضدين المشهورين وهما الموجودان المتعاقبان
لموضوع بحسب ان بين الوجودين والمراد بالوجود ههنا ما لا يكون السلب
جزأ من مفهومه وهو احتراز عن الوجود غير المتضايفين كالسواد والبياض
وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان
بالحقيقيين وثانيهما المتضايفان وهما موجودان بل وجودان
يتعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثهما المتقابلان
بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا
عدم ذلك الوجود لكن لا مطلقا بل بحسب ما موضوع قابل لذلك
الوجود بل الوجود كالبصر والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قبول المحل بحسب

فوقه



فوق القضية بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها
عدم اللحية عما من شانه ان يكون ذلك في الوقت صلحيا فان الصغير لا يقال
له كوسج وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية
عن الطفل او يقبر قوله له بحسب نوعه كالعمى للانسان او جنسه القريب كالعمى للقريب
او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي
هو فوق ايجاد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان وزادوا بهما
المتقابلين بالسلب والايجاب كالزوجية والفردية وذلك لعدم الحصر لا
في الوجود العيني اذ ربما امران عقليان وارد ان على البنية الكثيرة
عقلية ايضا فلا وجود لهما في الخارج اصلا وقال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين
بالايجاب والسلب اذا لم يحتملا الصدق فبسيطة كالفردية والزوجية
والا على موضوع واحد فزمان واحد وقال ايضا ان من المتقابل بالايجاب
والسلب ومعنى الايجاب وجود امر معين كان سوادا كان باعتبار وجوده
في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود امر معين كان سوادا كان
لا وجوده في نفسه اولا وجوده لغيره وفصل والمتقدم والمتاخر المتقدم
بيّن على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم
بالطبع هو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر بحسبه الخ ربما يعني المتاخر انما
وهو موجود معه او قبله لشمول العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد المتاخر بالمتقدم

والكذب مركب كقولنا زيد فرس وزيد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين بحسبهما

في ان العدم على خمسة انواع فساد

في ذلك الوقت ان يكون

قبوله

الذات بالامكان بمعنى وذلك امر وجودي موجود اذ لا فرق بين قولنا
امكانه منفي وبين قولنا لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن
ممكنا بهذا وفيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كان
عدميا لكان الممتنع ممتنعا وللمعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا الشيء
لا وجود له وعدمه لا وجود له والحق ان يقال قولنا امكانه لا معناه
انه متصف بصفة عدمية هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب
تلك الصفة العدمية عنه وكان فرق بين اتصاف الشيء بصفة عدمية وبين
سلب الاتصاف بها وقد يقال معنى قولنا امكانه لان امكانه صفة سلبية
والصفة انما تتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا هو الحادث معدوم
فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان
للحادث قبل وجوده والفارق لم ينفطن بعد للطالم حيث حكم على دعوى
عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان
صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المقامين بون بعيد اوقع فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم
لقولنا لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع
عدميان مع ان المعدوم لم يكن الممتنع يتصفان بهما وهذا هو المتفرد
هذا الكلام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان لا يكون



قائما بنفسه لانه امكان الوجود اتفاقا هو بان يضاف لما هو امكان الوجود له
الامكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون
قائما بالمحل موجودا لكن ليس هو نفس ذاك الحادث وهو ظاهر ولا امر انتفصل عنه
اذ لا معنى لقيام امكان الكتاب بالقلم المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهو كما
وما توهم من ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد
لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيتوقف هذا المقدور لانه
يمكن وهذا غير معتد به لانه تحكم وههنا بحث لانا لا نسلم ان المتعلق بالحادث
منحصر في الحادث بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما
بشيء له تعلق بالحادث وراء التعلق بالحلول والتدبير والتصرف ولو كان
له تعلق بالحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسم الا تحلا لعرض آخر
كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير جسم فان على هذين
التقديرين لا يلزم التسلسل بل يكفينا قيام الحادث بجوهر ما على الاطلاق اعراض موضوعها
ذات العقول والنفوس بل يكفينا قيامها على الاطلاق اعراض موضوعها
الجسم وغيره اذ يبطل بما ذكرنا على هذه القاعدة مثل ما يجري في العقول
جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية لان
كل حادث لا بد له من مادة فصل في القوة والفعل القوة هي التي ذكرت سابقا
التغير في آخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من هيئة

قائما

هو آخر فرجيف هو آخر هذا اللشيء يعلل ان الآخر المتغير اما ان يكون مغايرا له بالذات
بل قد يكون له مغايرا بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه ان طبقة من الامراض
النفسية فان التغاير ههنا اعتباري واما اعتبرنا الامراض النفسية بكون
احدهما والجسماني معتمدين بالذات متغايرين بالاعتبار واما الامراض البدنية
فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان
القوة قد تطلق على امكان الخصوص مع عدمه وهذا هو المعنى المقابل للفعل بهذا الخصوص
فالمناسب ههنا تقسيم العلة الى ذكر القوة فيها ان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه
وكل ما يصدر عن الاجسام فهو اما ان يكون صادرا عنها بحسب طبائعها النوعية
بان يكون كيفا وحركة وسكونا فهو صادر عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون
لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لكان تركب الاجسام
في الانبساط ايضا بسيطا والا لكان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة
ولا اكثرية فلكونها اتفاقية ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية ما يقابل
الامور التي هي قدرة المقدرة حتى وان اراد بها ما لا يكون دائما او لا اكثريا
كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال توضيحه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا تكون
دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه من ان ما يكون السبب
المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب الذي يسمى دائما والسبب
احد الوجهين الاولين يسمى ذاتيا وذلك السبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يسمى قاسرا

سيأتي

الى السبب



الى السبب الاخيرين ليس سببا اتفاقيا وذلك السبب يسمى غاية اتفاقية

في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود م

فان هو غير قوة موجودة فيه هو امر فضل عن العلة والمعلول العلة يقتضي الكل مالا وجود
غيره فظ هذا توضيح لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفوها بحيث يؤثر
يكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان المراد ان يكون لوجود غيره حاجة اليه
في الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم امكان وقد يقتضي عدم امكان
غير امر وجودي هو المحتاج اليه كعدم الباب امكان الدخول فيه فانه كاشف عن وجود فضاء
لولاه لما امكن الدخول فيه فالاولى ان يقال ان الشرط الوجود بتمامه ليعلم الانتفاء عند
فيعرف عنه بذلك فيسمى شرطا الا ان ذلك امر العدمي هو المحتاج اليه لا الوجودي
انه تكلف بل الحق ان خلية المكان في وجود آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل
والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع
فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد فانه يجب في عدم المقارن
وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة فاما ان يحتاج اليها في تحقق
وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية فهي التي يكون
جزءا من المعلول والمكون يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز

كالطين ك

واما العلة الصورية فهي التي يكون جزءا من المعلول
ويكون بحسب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل
كالصورة للكوز ص

وكعدم المعمود المانع لسقوط السقف
فانه كاشف عن وجود المفتاح يكون ص

فيه اقسام الملل الاربعة

والمراد بالعلة المادية ما يحصل الباقي والصورية ما يحصل الباقي
بالفعل من الاجزاء والمراد بالعلة الفاعلية ما يحصل الباقي
بالقوة وهي ثلاث علتان للجملة واختلافهن في قوامها كانهما علتان
للمهية ك

مختصان

مختصان

مصدر

لذا المعلول وما من افتقارها لما عداه فلا يتصور صدورها عنها فاذا لم
يكن في العلة الموجودة امر متعدد لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت
ذاتا بسيطا لا يجوز ان تكون فيها بوجه من الوجوه فلا شائبة تلك الخصوصية
اما ان يكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت العلة بحسب ذاتها خصوصية
جهلية مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والا لزم ان يكون لها
خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع شيء من المعلولين خصوصية
ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منها وقد بحث بجواز ان يكون هذا
واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة ولا يكون تلك الخصوصية
لها مع غير تلك الامور فيصدق عنها تلك الامور بأسرها لا البعض منها
دون بعض ونقول ايضا المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني
عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه قيل هذا التعبير غير جار فان المبدأ الاول
علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول لا يتناول له هذا التعبير اذ لا يصدق
عليه انه جملة الامور التي يجب انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو
خارج عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم
وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشيء
ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب
المعلول فانا اذا تصورنا شيئا ممكنا ثم يطلب له علة ولا شك انه في تلك

لا يصير

لا يصير امكانه في ذلك الفاعل مرة اخرى وقد ابدى بعض كل من الجزء الصوري و
الحادي جواز كون جزء المعلول جزء العلة التامة مع كونه صفة للمعلول
جزء العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزء العلة التامة مع
كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه لم يلزم فيه محذور ايضا لما كان الامكان
شرطا لتأثير العلة التامة فلا يوجد مؤثر بلا شرط امر في تأثيره واعلم ان المعلول
اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي غير علته الفاعلية التامة و
اجزاء لا يكون محتاجا اليها الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها
بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود في فاما ان يكون ممتنع
الوجود وهو محال او ان يكون واجبا وممكن الوجود فليفرض وجوده معها وفي زمان
وعدمه معها في زمان آخر فيحتاج في زمان الوجود على ما تحرر من قوة
الى الفعل اذ الرجحان الحاصل من العلة التامة تحسب بين الزمانين
فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجود حاصلة هف
فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا
لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهية من حيث هي لا يلزم لها الوجود
ولا العدم ولا معنى للممكن بالذات الا هذا هذا ايضا الكلام ما ينفي
الى اوائل العوام من تأثير العلة في شيء ما في وجوده كون الشيء
موجودا لا يصاف بامر العلة الفاعلية فيه لان الشيء اذا كان معدوما
ثم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم

لا يلزم

او حالة الوجود او في احد الحالتين جميعا لا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في
احد الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف واذن يفيد وجوده
حال وجوده المفاد فلا يلزم تحصيل الحاصل لكون الشئ موجودا الا بمعنى كونه
معلولا قال بعضهم من الاوائل ان المعلول يبقى ما وجد من علته لانه حال في بقائه
اليها حتى لا يلزم من عدمها عليه لكونه ولا فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة
فلذلك ترى اهم لا يستمرون عن القول بجواز العدم على البارئ تعالى حال عدمه
وجود العالم ونسبوا توهم هذه شبهة بدون من بقاء البناء بعد زوال الوجود
البناء فالمحصل اورد هذه الدلالة لازالة هذا الوهم اولا بقاء المعلول بعد فناء
العلة لم يكن العلة مؤثرة في حال وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان
العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده هف اقول من يحث اذا ثبت
ههنا بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في ان وجود لا انها مؤثرة
في حال وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء
العلة فلا مرد هذه الدلالة الوهم المذكور والذي يزيله هو ما ذكروه من
ان حد العلة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان فصل في الجوهر والعرض
كل موجود فاما ان يكون مختصا بمتحيز سار بافيه او لا يكون فاذا كان
الواقع هو القسم الاول ليس المتحيز حالا والمتحيز فيه محلا قد ذكر الكلام
فيه فقد ذكر ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه بوجه من الوجوه

فالجوهر والعرض

والا



والا لما تحقق ذلك الحلول بالضرورة فلا يخ اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال
فيستتم المحل هيولا والحال صورة او بالعكس فيستتم المحل موضوعا والحال عرضا
والمناسب لبين الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولا والصورة
او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا
واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية المتحيزة اذا وجدت في الاعيان اما ان تتصف بالوجود
الخارجي كانت لا في الموضوع فظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية هو بوجوده
موجود او عليها بل في الخارج عنه واجب الوجود ليس له وراء الوجود ماهية ويحمل
الصور العقلية للجواهر فانها وان كانت حالة كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق
عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا على مذهب من يقول
ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء والا اختلاف انما هو في الوجود وما تبعه
من الاحوال واما من قال ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء اشباحها التي لها
لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور عنده
الا اعراضا موجودة لوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها
واما العرض فهو الموجود في الموضوع فالصورة العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا
معا على الاول من المذهبين وقد التزمه صاحب حكمة العين والا لما تناسبه
بين هو الماهية المتحيزة اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ثم الجوهر ان كان
محلا لنحو الهيولا قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض حيث انه ليس

بهيولى واجب بالغير اراد ان كان محل جوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية حيث انها ليست بهيولى وان كان حالا فهو الصورة الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا فان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعى وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية وان لا فهو العقل وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكنه على سبيل التاثير فقط واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كالنفس الاصابة بالعين والسحر ليس كذلك فهذه اقسام الجنس اولا وكل جنس كان ما يحصل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية البسيطة اى آلة فيها فلا يكون مركبة والا لزم انقسامها اذ كل مركب فى الذهن تركبها فى الخارج واما اقسام العرض فتسعة بان يقال الكم او الكيف والاين والكسر والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذى يقبل المساواة واللامساواة لذاته قيل هذا التعريف دور لان المساواة هى الاتحاد فى الكم فالاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اى يمكن ان يفرض فيه اجزاء واما قولهم لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال فيه لان كل واحد منهما غير قابل للقسمة لذاته بل بغيره فلذلك وتقسم لا منفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبة لكل واحد من الجزئين نسبة





كالنقطة بالقياس الى جزئى الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس فلك الاختصاص بالنسبة الى الجزء الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئى السطح والسطح بالقياس الى اجزاء الجسم والقسم الى جزئى الزمان والحد المشترك يجب كونها فى نفسها بالفعل لا بد وجوده لانه لو لم يوجد المشترك يجب كونها حينئذ اذا فرض الى احد القسمين لم يبق به اصلا واذا فصل منه شئ ولو لا ذلك لكان احد الجزئين اخر من الحد المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى عشرة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليس جزء من الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولا يوجد اجزاء الكم المتصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة فلم يكن فيها حد مشترك بين قسمى العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمى الخط كما بعد وذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهو التمثيل باعتبار انواعه والكم المتصل وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة قدر مشترك قدر بالذات وهو المقدار كالخط والسطح والجسم التعليمى والكم المتصل غير قار الذات وهو الزمان قبل ان وجد بين اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما

والتقسيم الى ثلثة ثم

في الان بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال كان من
قبيل القار لما يجيء ان اجزاءه هناك وهو معنى كونه واجبا ثم ذلك الامر المتصل
والمتحد في المحل بحيث اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج حكم باتصاف اجزائه
اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار الذات واما الكيف فهو هيئة في شيء
لا يقتضي لذاته قسمة خارجة به اكم ولا نسبة يخرج به البواقي وهي قبول النقطة
والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم اقتضاء القسمة
احترازا عنها وتنقسم الكيفيات المخصوصة باعتبار الحاس الظاهر راسخة كالملكة
العلم وملونة اما وليست الانفعالات ولا الكيفيات نفسانية قيل او
مختصة بذوات النفوس الحيوانية بعضها انما تكون من بين الاجسام
للحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات قلت الاولى
وغيره وفسره البعض بالمختصة بذوات النفوس مطلقا وهي حالات ان
لم تكن راسخة كالكتابة في ابتداء تعلمها وملكات ان كانت راسخة
كالكتابة بعد التمرن والعلم وغير ذلك والكيفيات استعدادية ان اقتضت
من حيث الاستعداد فانها مفترقة باستعداد شديد نحو الدفع والا فبعكسه
كالصلابة وليس قوة او نحو الانفعال كاللين وليست صيغة والمشهور
ان لها نوعا ثالثا هو الاستعداد الشديد نحو العقل كالمصارعة وليس
بشيء اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة

وهي

وليس الانفعاليات وغير راسخة
كحمرة الخجل وصفرة الوجل



وهي من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يتعسر عطفها وثقلها
وهي في الحقيقة من باب الاستعداد نحو الانفعال فلم يثبت قسم ثالث فان
قيل لم اعتبرت في كل واحد من استعداد القابل لانفعال والفاعل الشدة
والترجيح فيها اصل القبول الذي نسبته البها على السواء فيكون قسما ثالثا
قلنا معنى كون الشيء قابلا للانفعال بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الانفعال
هذا من اعتبار الموصوف به ذلك الشيء ثم انه قد توجد فيه امور تفاوت بها حال
ذلك المقبول بالنسبة اليه ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور هي المسماة
بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه المقتضية
لقرب القبول وبعده من باب الاستعداد فيكون الشدة المستدعية للرجحان مغايرة
للاستعداد واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات المختصة
والحق ما ذهب اليه الحكماء بما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي سهل فيه
امور ثلثة الاول الحركة بها صلة في سطحه الذي يسكل التفرق الحاصل بدلك
تلك الحركة الثالث كونه مستعد القبول ذينك الامرين وليس الاولان
ملائمين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث وهو
الكيفيات والاستعدادية وكذا الجسم الصلب فيه امور ثلثة الاول عدم
الانفكاك وهو امر عدمي ان سهل الشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة
بالكميات المقاومة المحسوسة باللمس وليست ايضا صلابة لان الهواء

الذرع والذرق المنفوذ فيه مقاومة ولا صلابة له وكذا الزيت والقوية فيهما اتصال
ولا صلابة فيهما الا الاستعداد الشديد بخلاف الانفعال فهذا هو الصلابة
فيكون من الكيفيات الاستعدادية ولا كيفيات مختصة بالكميات المتصلة
والمنفصلة كالمثلثية والمربعية للخط والزوجية والفردية للعدد واما
الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حالة تحصل
للشيء بسبب حصوله في الزمان او الان واما الاضافة فهي حالة نسبية تكررت
كالابوة والبنوة فسر بعضهم النسبة بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال
في سبيل كون الابوة والبنوة اضافتين ان توله حيوان من نطفة حيوان
اخر نوع من نسبة يبنهما بواسطتها تعرض لاحدهما حالة نسبية هي الابوة
وللاخر وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة
وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة معقولة بالقياس الى الاول ولم يعتبروا
في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من النسبة فالاولى ان تفسر النسبة بالتكرر
في خيل النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه وكيف كان فالاولى ان يقال الجدة
ايضا فهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به اما بكله او بعضه سواء كان امرا اضافيا
كالابوة او لا وينتقل بانتقاله خرج به الاين فانه وان كان امرا نسبيا
للشيء وحاصلا بسبب المكان المحيط به الا انه بامكان لا ينتقل بانتقال
المتمكن لكون الاثنان اذا اليه الحاصلة بسبب كونه متمما ومنتقصا

واما الوضع



واما الوضع فهو نسبة حاصلة للشيء وقيل ينبغي ان يزيد للجزء ليتناول ما ينتقض التعريف بالكل
الذي هو من قوله الكيف وفيه نظر لانه لا حافظ في الشكل للاجزاء نسبتها في انفسها
فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجية بل المعتبر الجوهر في حد ذاته وحده المحيط به فلا
حاجة الى ذكره وايضا ان اريد بالجسم الطبيعي فيخرج الوضع الثالث للجسم التعليمي بل
لسائر المقادير عن التعريف وان اريد الجسم مطلقا فيدخل الشكل العارض
للتعليمي ويخرج الشكل العرضي الثابت للسائر المقادير بسبب نسبة اجزاء بعضها
الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود وقد يطلق على
حال الشيء بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط واما الى الفعل فهو حالة تحصل
للشيء بسبب تأثره من غيره كالقطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل
بسبب تأثره من غيره الظاهر ان الفعل والانفعال نفس التأثر والتأثر هيئة
اخرى يعرض للشيء بسبب التأثر والتأثير كالمتسخن ما دام يتسخن
فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان
يفعل وان يفعل لدلالتهما على التجدد والبعض واما الاربعة المترتبة
عليها فهي داخلة في الكيف الغير الثابت والعلم الحضوري وهو يشمل
على عشرة فصول وفصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من
حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان نقول ان لم يكن في الوجود
موجود واجب لذاته يلزم ضرورة ان كل موجود بالغير ما لم يكن جملته مرتبة

من احاد كل واحد منها ممكنة لذاته فيكون ممكنة لاحتياجها الى كل من اجزائها
الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فيحتاج الى العلة الى علة خارجة
ظاهر خارجة عن الجملة والعلم بديهي اذ ضروري فطري القياس وتقريره بان
يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر والا لم لها اذ علة الجملة علة لكل جزء من
اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن فحتاج الى علة فلو لم يكن علة الجميع علة الكل
من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون تلك الاولى علة للجميع
بل البعض فقط وقد يلزم ان يكون الجزء الذي هو علة الجميع علة لنفسه وهو باطل
لانه لا يلزم من امكان الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان
يكون احتياجها الى علل متعددة موجودة لاحاد الجملة مجموعها علة موجدة
للجملة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثاني علة
للاول والثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة الجملة جزءا وهو محال لان
الكل كما تبين معروض للعلية والمعلولية بحيث لا يخلو منها الا المعلول
المحض قال شارح الخواف الكلام في العدد الموجدة المستقلة بالتاثير والا
فلو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بسببها مستقلة بالتاثير
فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد بين لتوجيه هذا الكلام فيقال كل واحد
منها الى علة خارجة عن سلسلة الممكنات اولو لم يكن خارجة لزم اما الدور
او التسلسل بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي ولا يخفى عليك

انه غير

انه غير متناه للتقدم والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود
واجب الوجود على التقدير المذكور وهو المدعى ووجوده واجب فصل في ان وجود
واجب الوجود واجب الوجود نفس حقيقة مراتب الوجودات في الموجودية
بحسب التقسيم العقلي ثلث اولا الوجود بالقوة الذي يوجد غيره فهذا
الموجود له ذات وجود فلو اريد ذاته ويوجد تغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع
النظر عن وجوده امكن في نفس الامر انفكاك الوجود عنه وان شئت قلت انه يمكن
تصور انفكاكه فالمتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذا حال الماهيات الممكنة كما هو
المشهور او وطؤها الموجود بالذات بوجود هو غيره الذي يقتضي ذاته ووجوده
اقتضاء ما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود
يغايره ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى انه كذلك يعني تصور هذا الانفكاك
فالمتصور حق والتصور ممكن وهذا حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين
واعلاه الموجود بالذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود
ليس له وجود يغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك
والتصور كلاهما محال وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وان ادرت
مزيد توضيح لما صورنا فاسئل توضح الحال فانورده هو هذا المقام وهو ان ذات
المضاف لكونه مضافا تقتضي ايضا الاولى المضاف بالغير اي الذي اسند واضيف اليه غيره
كوجه الارض الذي استضاء بمقابلة الشمس فهذا مضاف وضوء يغايره

وشئ ثالث افاد بقوله المباينة الحضر بالذات بضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته
ضوءا اقتضاء الحيث يمتنع تخلفه عنه كيوم الشمس اذا فرض اقتضاؤه ضوءا فهذا
الحضر لذات وضوء اخر يغاير ذاته الثالثة الحضر بالذات بضوء يعينه كضوء الشمس
فانه حضر بذاته لا بضوء اخر لدلالته على ذاته فهذا اعم واقوى حالا تصورا فى
كون الشئ حضرا فان قيل كيف يوصف الضوء بذلك المعنى هو
الذى يقارنه الغاسة وقد وضع المضئ فى اللغة وليس كلما فيه فانا
اذا قلنا الضوء حضر بذاته لم يرد به انه قام به الضوء آخر وصار حضرا
بذلك الضوء بل اردنا به ان ما كان حاصلا لكل واحد من الحضر لغيره
والمضئ بذاته بضوء هو غيره اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء
فهو حاصل للضوء فى نفسه بسبب ذاته لا بامر زايد على ذاته بل الظهور فى
الضوء اقوى والكل فانه ظاهر بذاته ظهور الاخفى فيه اصلا ومظهر لغيره
على حسب ما يليق لان وجوده لو كان زايدا على حقيقته لكان
عارضا لها قيل الاضاءة الجزئية المستلزمة للتركيب فى ذات الواجب تع
وفيه بحث اذ التركيب الممتنع فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه حينئذ
لافتقار فى الواجب الخارجى وهو موجب للامكان واما التركيب الذهنى
للواجب فلا يلزم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج بل فى الذهن
والافتقار فى الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج فى





وجوده الخارجى الى غيره ولو كان عارضا لها لكان لوجوده من حيث هو مفتقرا الى الغير
اذ المعروض يكون ممكنا لذاته مستندا الى علة فلا بد من موثر وذلك الموثر ان
كان نفس الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجبة للشئ
يجب تقدمها بالوجود على المعلول بالوجود فان العقل حاكم بلحظ كون الشئ
موجودا امتنع ان يلحظ كونه مبدا للوجود ومفيدا له فيكون الشئ موجودا قبل
نفسه وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير
فى الوجود هذا خ وقال المحققون الوجود هو كونه عين الواجب قد انبط على انه كل
الموجودات فظهر فيها فلا يخفى عنه شئ من الاشارة بل هو حقيقتها وعينها
واما اعتبارات وتعددات ويقتضيات اعتبارية فصل
فان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون صفة
الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشيد مغايرته
لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته ح ان ذاته بحيث
عليه ما يترتب عليه ذات وصفة حصافا ظهر قال البيان كون الواجب عين
العلم والقدرة ان ذاتك ليست كافية فى انك فى الشئ عليك بل محتاج
فى ذلك الى صفة العلم التى يقوم بك بخلاف ذاته ح فانه لا يحتاج فى
انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة يقوم به بل المفهومات بانها
منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحى

في القدرة فان قادريته موقوفة على ذاتها لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا في
هذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة في
الحقيقة متغايرة بالاعتبار والاعتبار والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى
نفي الصفات مع حصول مقتضياتها ومراتبها من الذات وحدها اما الاول فلان
وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقة الكان معلولا للذات مثلا وما يتوقف
العلة عالم يجب وجوده ما يمتنع ان يوجد المعلول وذلك الوجوب
هو الوجوب بالذات ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو
واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقة الكان معلولا للذات والعلة
عالم يكن نفسه لما توجد فلو توجد المعلول التعين حاصلا قبل نفسه وهو
فصل توحد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود الكانا
مشتركين في وجوب الوجود متغايرين بامرين الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون الاول لان الامتياز لو كان عام
الحقيقة الكان وجوب الوجود كثيرا كما ضار جاء على حقيقة كل واحد منهما
وهو خلاف ما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود اقول هذا
بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر
من نفس تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك موجودين واجبي
الوجود في وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة الوجوب فلا

فيكون م

منافاة

منافاة بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة والثاني
لان كل واحد منهما يكون مركبا عما به الاشتراك وما به الامتياز وكل مركب محتاج الى
غيره اذ الجزء ليس هو الكل فيكون ممكنا لذاته بحث لا يبعد ان التركيب الموجب للامكان
هو التركيب الخارجي لا الذهني وقيل لما لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضيا
لامتناع ما يلزم التركيب واجيب بان ذلك لو جاء ان يكون التعين عارضا
وهو ممنوع ما ثبت بالبرهان اقول لعل تمكين توجيه كلام الحقق بما لا يتوجه عليه ذلك
بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهل اما جزؤها او عارضها على
التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل
واما على الثاني فمن الحقيقة والتعين وقد يقال ما سلف من ان البعض
التعين نفس حقيقة واجب الوجود ويكفي في اثبات توحيده فان البعض
اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالنظر الى
فيه نظر لان المعنى من هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة
واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت قاطر لاحتمال ان يكون هناك حقائق
مختلفة واجب الوجود من كل منها عينه فلا بد في رد ذلك من اقامة
البرهان على البرهان فصل فان الواجب لذاته واجب من جميع جهاتها
اي نفس حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما لها من الصفات
فيكون واجبا من جميع جهاتها واما قولنا ان ذاته كافية فيما لها من الصفات

لانها لو لم يكن كافية لكان ثمة امر آخر صفاته غير صفاته فيكون حصول ذلك الغير
امر وجوده علة في حصول تلك الصفة وعينه علة لامر وجوده علة لاحصالها
ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط حصول الغير
وعينه يجب لها الوجود لذاتها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها
فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها الى الصفة
من حصول غيره لحصوله بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار
حصول الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبة الحاصل من صفات
بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ
لا يلزم من عدم اعتباره او عدم ذلك الامر واذا لم يجب وجودها
ان ذات الواجب بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته هف
هذا منقوض بالشيء المجرد بان الدليل جرى على ان ذات الواجب غير
كافية في حصولها في حصولها التوقف على امور متغايرة للذات ضرورة
قيل الاولى ان الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات
توجبه ذاته وكل ما توجبه ذاته وهو واجب لحصوله اما الكبرى فظاهرة
واما الصغرى فلانها لو لم تصدق لكان وجوب وجوده بعض الصفات
لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب
وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات فيلزم كونها موجبة للبعض

الذات

لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او بيّن لانا نعقل الممتنع
الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما احكم الشك ضرورة انه
ثبوت الشئ لنفسه بين وكذا لو كان ذاتيا لها لانه الذاتي بين الثبوت
لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا كله لا يتم الا اذا كانت الماهية تتعين له با
لكنه وان وجب له التجرد لما كان وجود الباري محردا صرف وان لم يجب
شئ منها كان كل واحد منها ممكنا له فيكون له علة فيلزم افتقار واجب
الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هذه
هذه هي الكلمات الدائرة على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين
كل مفهوم مغاير للوجود كالعلم ان في نفسه عالم لكن ينضم اليه الوجود بوجه
من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها وعالم يلاحظ العقل انضمام الوجود
اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فوق كونه موجودا
في نفس الامر محتاج الى غيره هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى
غيره اذا صح للحكم الاما كيتي في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم
مغاير للموجود فهو كذلك الوجود والا شئ من الممكن بواجب فلا شئ
من المفهومات المغايرة للوجود والا ثبت بالبرهان ان الواجب
موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو وجود بذاته لا امر
مغاير لذاته ولا وجب ان يكون الواجب جزء حقيقيا قائما بذاته

ويكون



ويكون المعبر بذاته لا بامر زايد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك
او هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو فرد ذا
جزئي حقيقي ليس في امكان تعدد ولا يتم وقايم بذاته منزه عن كونه عا
رضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق المجرد عن القيد بغيره والانضمام
اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة
الا ان لها نسبة مخصوصة اليها حصلت الوجود القايم بذاته وتلك النسبة
على وجوه مختلفة والخاص شيء سوى ان طلق على ماهيتها فالوجود كذلك وان
كان الوجود جزءا حقيقيا وقال بعض الفضلا اكد ما يسمع من ان
هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين فضلا عن ان
الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان
منقسما فكان اجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة يدرك لما تحقق الفصل
الثاني لهذا الفصل هو عالم بذاته يجب ان يعقد المجرد عن المادة بالقايم
بذاته لانه الصور العقلية مجردة مع انها ليست عالمة لان ذاته حاصلة
عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد ههنا المرادف للعقل هو حصول
حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولو احضرها عند المدرك قالوا المدرك اما
جزئي ماديّ اولا والاول اما ان يكون محسوسا بالحد الخواص الظاهرة او
غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حصول المادة

فاد راكه ان حس او لا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير
التخيل الحاد فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير حادر وايا ما كان
فادراكه التعقل فالباري تع عالم بذاته هل يلزم ان يتوقع بها ما يتوهم من استحالة علم
الشيء بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا يكون الا بين الشيئين متغايرين
بالضرورة تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بالذات
لان العلم هو حضور حقيقة الشيء مجردة عند المدرك سواء كانت متغايرة بالذات
او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا لان
حضور حقيقة الشيء المغاير بالذات للمدرك عنده لا يلزم منه كذب الاحصر
كذب الايجاب والا لكان كل واحد من ان يعقل ذاته بذاته والا لكان لم ان يعقل
واحد من الناس نفسان احدهما عاقل والاخر معقول هذا بالضرورة
وقد تبين لك استحالة علم الشيء بنفسه بذاته مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين
وهو محال والجواب انه علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب ايضا
بان احد الصورتين موجودة بوجود اصيل والاخر بوجود ظلي وبذلك
يتمايزان فلا استحالة وايضا المستحيل هو ان يكون متماثلان في محل واحد لا
ان يكون احدهما في الآخر فتأمل فان الواجب لذاته عالم بالكليات
لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان
قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكر ما لفائدة

فيما ذكره

فيما ذكر له لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان تعقل ذاته
ولا يدل الا خفاء فيه فان ذاته مغايرة عن العوالي الدانية عن التعقل فهيئة
لا يجتمع الكل يعقل بها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك في جهة التعقل
وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة
فيمكن ان يقارنه آلا مجرد سائر المعقولات في النفس فان الادراك والتعقل
هو حضور صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان
يقارنه سائر المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته
ان عالنظر الى حقيقته سواء كانت في الخارج او في العقل لان صحة المقارنة المطلقة
ان يستعد اما مستقرة على المقارنة المطلقة مع المقارنة في العقل لكونها اعم من
المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها والا يلزم الدور لان تصور مقارنة الشيء
في الخارج للمجرد القائم بذاته الآبان يحصل هو في حصول الكل في المحل و
ذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون مغايرا للغير فحلوله فيه او حلوله
ثالث والمقارنة المطلقة منحصرة في هذه الثلثة واذا امتنع اثنان منها تعين
الثالث ومقارنة المعقولين في الخارج للمجرد القائم بذاته لحلولها فيه هو
التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بالمعقولات
وههنا بحثان اما اولا فلان المقارنة المطلقة مع المقارنة في الخارج ممنوعة
اشاعيم اذا كانت المقارنة في العقل المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا

فلان اللازم من المقارنة نفس الفعل صح المقارنة المطلقة فنقض هذا انما حق فيما زال يصح
لذات المجرد بحيث لا يقبل انا هذه المقارنة فنقض انما حق خاصة اعني المقارنة
العقلية فاذا وجد المجرد وانما يريد استغنت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها
الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان معية المجردة وان كانت متحدة في الذهن فهي
انما يريد انا ان وجودها متى لفلان فيما زال يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة
او الوجود انما يريد ما نفالها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذ الكلام
المجرد موجود انما يريد ما بذاته وانما ان ثبت فلان ما ذكر لما استغنى توقف صحة
المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بل العينية على استغنى تعين صحة المقارنة
المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين انا فاذ ذلك الدليل
او بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن الوجود بالامكان العام يجب
وجوده له والا لكان حالة منتظرة هف المناسب ان يجعل مدرك القياس
هناك مجردا عن المادة عكيف ان يكون عالما بالكليات ثم يضم نتيجة للقدمين
الى ما ذكره ههنا لتحصل الحظ او يوضح ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان
العام يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل هو وقوعا على
استعدادا ته لقبول الفيض فيكون زمانيا هف فان قيل لو كان المدرك
عالما بشيء وارتسم فيه صورته لكان فاعلا لتلك الصورة لانها حاصلة
لافتقارها على ما يقدم فيفتقر الى المؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره

لزم

لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وقد بين انها لا تأثر فيه وبقوله
لان القابل والذي يستفيد الشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني
لامكان تعقل كل منهما مع الآخر فيلزم التركيب لو كان فاعلا
وقابلا قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستفيدا الشيء التصور اي
الصورة ومفيدا له وهذا لان المعنى يكون مستفيدا الشيء انه لا يمنع لذاته
ان يتصوره ومعنى كونه هنا فاعلا انه مقدم بالعلية على ذلك التصور فلم
قلتم انهما متنافيان اقول السؤال والجواب لا يتطابقان فان الظاهر ان
ان العقل عن العقل هو كان الواجب قابلا او فاعلا يلزم التركيب فيه قلنا الجواب
ان نمنع انما يلزم التركيب لو كان القوة والفعل غير له وليس كذلك بل هما
قلتم للعقل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه يمكن
لهذا الجواب وجه وهو ان العلم بالشيء قسمان احدهما ليس حصوليا وهو حضور
صورة الشيء في المدرك والآخر ليس حضوريا وهو حضور الشيء نفسه عند
العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بها اليس فيه ارتسام وانطباع بل
هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلوم الحصولية
ضرورة انكشاف الشيء على الآخر لاجل حضوره عنده اقوى من انكشافه على
لاجل حصول مثاله عنده والناظر بكلامه انه يجوز ان يذهب الى ان علمه تعالى بالاشياء
واكثر نهم ذهبوا الى ان علمه تعالى بحضوري وهذا مشكل في العلم بالمعدومات واحوالها

خصوصا الممتنعات اذ لا حقايق لها ثانية حتى يكون حضورها وقد يتمثل المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة عند الباري فذلك العقل ايضا حاضرة عنده ومن اعتقد ان علم الباري بالاشياء بنفس ذاته فقد تمسك بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر او الحضور فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجهات بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه تعقل لها تعقلا تاما ان من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من تعقل العلة تعقلا تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لكان عالما بها علما تاما لكن يدرك بها الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدرك تارة انها موجودة غير معدومة وتارة تعقل انها معدومة غير موجودة فيكون لكل منهما اي الوجود والعدم صورة علمية علمية وواحد من الصور لا يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغيرا بالذات من صورة الى صورة هف لما قرر انه ليس عالم منتظمة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي ههنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم بخصوصية العلة يستلزم العلم بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا استغناء علم بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزام التغير وعلى هذا لا تناقض فان الجهات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا وقد





التجاذ الدفع لتخصيص القاعدة العقلية بسبب بان هذا التغير كما هو ادراك ارباب العلوم النظرية فانهم يخصصون قاعدتهم المروية بنفس اطرادها وذلك حقا يستقيم في العلوم العقلية كما نعلم الكسوف الجزئي بعينه بان نعلم قبله بانه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا شمالا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية للكوكب ما علمية جزئيا لان ما علمية لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود الكسوف المشخص في هذا الوقت ما لم ينضم اليه الى مشاهدة او التخيل بل الشاهدة والتخيل ايضا لا يفيد ذلك ولا لم يكن الحاصل في حين التخيل سوى ما ذكر نا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي قال صاحب المباحث المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات انه تعالى عالم بها على وجه كلي انه لا يتغير من حيث انه بعضها واقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها على سبيل واحد في الازل كحكمه الازلي بان كل حادث سيوجد في وقته الفلاني ابد الدهر وهذا لا ينافي ان يعلمها على سبيل التجدد والانكشاف بان لم يكن ذلك العلم نكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السوا فليس بالنسبة الى بعضها قريبا وبعضها بعيدا او بعضها متوسطا كذلك لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السوا فليس بالنسبة الى بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجود الآن من الازل الى الابد معلوم له كذلك في وقته وليس في علمه كان وكان وسكون بل هو دائم حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير وليس المراد ما توهم بعضهم من ان علمه يحيط بطبايع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها فصل في ان الواجب مريد كما تبين وهو ارادته

فلان الفلق ما هو معلوم عند المبدأ او هو غير خناف لمهيته فايض من ذات المبدأ او بحاله
المقتضى لعصاه ذلك الشئ مرحمه وهذا هو الاداء واما جوده فانوا هو افاده
قد ينبغي للعوض اصلا وارد عليه ان كلامه الدوا والمصلح والمزيل للمرض مفيد لا ينبغي
للعوض حيوانه ليس بجواب واجاب عنه المحقق في شرح الاشارة بان الجوهر هو
افاده ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدوا لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن
ملايم له او مضادة للمرض ثم انها يوجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد بالذات
الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افاده الدوا بالتمس للصحة وازالة المرض
وان لم يكن افاده اولية لكنه يفيد بالذات ملك الكيفيات الملايمة للطبيعة او المضادة
للمرض وهذا امر مؤثر مرغوب فيه فوجب ان يكون الدوا جوادا بالتمس البرهاني وحق
الجواب ان القصد جزء مفهوم الجواد فيتوقف الواجب لذاته اما ان يعقل لضعف
وشرف في كمال او يعقل لانه نظام الخير فوجد الاشياء على ما ينبغي لا بعوض و
يشرف المناسب ان يقال اما ان يعقل لعقده وشرف في كمال اولا والاول ممنوع
لما بينا من ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثاني حق فهو
الجواد لا يتوقف الفعل الخالي عن العوض عيب لانا نتوقف العيب ما كان خاليا
عن الفوائد المنافع والفاعل المختار مختلفة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها
ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا
وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات ومنافع

لافعاله



لافعاله القسم الثالث في الملائكة وهم العقول المجردة وقد يطلق على النفوس
الفلكية وغيرها الفصل الرابع يشتمل على اربعة فصول الفصل الاول في اثبات العقل برهانه
ان الصادر عن المبدأ الاول اما هو الواحد لانه بسيط لا يكثر فيه بوجه من الوجوه
والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او
عرضا او نفسا او عقلا لم يجز ان يكون الاول هيولى لانها مركب من الهيولى والصورة
لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة فلم يكن علة للصورة
والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة ولا جائز
ان يكون صورة لانها لا تعدم ما علقت عن الهيولى ولا يجوز ان عرضا لان محاله
وجوده قبل وجود الجوهر الذي قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز
ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته ولا
جائز ان يكون نفسا ولا فلكان فاعلا قبل وجود الجسم وهي ذوات النفس هي التي
تتعقل بواسطة الاجرام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب وفيه نظر من وجوه سنقف
يظهر عليك بعد تذكره السوابق وايضا ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات
اعتبارية كالسلوب والاضافات ويجوز ان يكون تلك الجهات شروطا لتأثيره فيتعدد اثاره كما جوزوا تعدد آثار المعلول الاول بحسب الجهات الاعتبارية
وايضا لم لا يجوز ان النفس لا يؤثر الا بالجسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعض
خوارق العادات كالمعجزة والكرامة والسحر من هذا القبيل على ما صرحوا به

لا نسلم

هذا على طريقة المشائين واما على طريقة غيرهم فلم تركب انواع المركبات الجوهرية من الهيولى والصورة والهيئات التي تتخصص بها انواعها وتتعدد اشخاصها والعرض ما لم يتصل بموضوعه لم يتصور منه فاعلية فيه فاعليته فيه بالطبع فلم يكن الهيولى اول الصوادر بالطبع لتقدمه عليها بالطبع فلم يكن الهيولى اول الصوادر

لا نسلم

فان قيل فليكون مستغنيا عن المادة في الاذات والفعل لا نعني بالعقل الا هذا قلنا العقل
هو الجوهر المستغني عن المادة في ذاته فانه صحيح فيه المحتاج في الآلة والمادة في بعض افعاله
لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون القادر الاول هو النفس ويكون
ايجاده في اول المرتبة بدون الآلة فصل في اثبات كثرة العقول
وبرهانه ان المؤثر بواسطة في الافلاك المتكثرة المعلومة وجودها
بحث هذه واختلاف حركات الكواكب المعلومة بالرصد امّا ان يكون عقلا واحدا
او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا في بعض او عقولا
متكثرة لا جايز ان يكون هو عقلا واحدا لما سبق له صدور جميع الافلاك
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني
والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحادث علة
لوجود المحوك او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه ان كان هو احسن لكونه اقرب
خيرا من الحادث الى العناصر القابلة للكون والفساد وهي احسن من الافلاك
لغير القابلة لها والاقرب الى الاخس احسن من الابعد عنه وصنعته فيه
بحث اذ ربما كان المحوك اكبر جثة بحيث يزيد على الحادث بكثير المسافة
فيكون اعظم منه حجما وان كان الحادث اطول منه قطرا والاخس الاصغر
احتمال انه يكون سببا للاشرف الاعظم لا يخفى عليك ان هذا خطابة
لا غيره بل في المقامات البرهانية لا جايز ان يكون الحادث علة لوجود

المحوك



المحوك لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوك متاخرا عن وجوب وجود الحادث لان وجوب
وجود المعلول متاخر عن وجوب وجود العلة اذا كان كذلك فعدم المحوك مع وجود
الحادث ارفع مرتبة وجوده لا يكون مستغنيا لذاته بل يكون ممكنا والامكان ووجوده
ان المحوك مع وجود الحادث لا متاخر عنه في المرتبة وقد فرضناه متاخرا هذا خلف
واذا كان عدم المحوك مع وجود الحادث في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود
الخلا ممكنا لذاته في تلك المرتبة لان وجود الخلا في داخل الحادث وعدم
المحوك في داخل الحادث متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر
في نفس الامر وفي التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب فيهما
وجود الخلا يكون ممكنا في مرتبة وجود الحادث ووجوبه كان عدم المحوك
بحيث ضروريا كان وجود الخلا ممكنا لذاته ولا يكون ممكنا في مرتبة وجود
الحادث ووجوبه كان عدم المحوك بحيث ضروريا ان وجود الخلا مستمر
لذاته لا يكون ممكنا في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف
وقد بقي لنا التلازم بين عدم المحوك ووجود الخلا لانا اذا فرضنا
عدم الحادث والمحوك معا فاحد المتلازمين اعني عدم المحوك متحقق مع
انتفاء الآخر اعني وجود الخلا اقرب فيه بحث لان عدم المحوك ووجود
الخلا ليسا بمتخالفين فيه متلازمان كما بيناه ولا حاجة لنا في اثبات التلازم
بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الحادث ليس علة لمطلق المحوك بل

كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب ح

والمعلولين وجود الخلا فلا تلازم بينهما وقد يقرر بان يكون احد المتلازمين واجبا
بالذات والآخر واجبا بالغير كالواجب وصفوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما في
مرتبة امكان الآخر فيها فان قلت كيف يجوز ان يتخالف المتلازمان في الوجوب
مع ان الواجب بالذات بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان
الانفكاك بينهما قلنا امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز تحققه
عند الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فظهر ان المؤثر في الافلاك
كثيرة قيل فيها يجوز ان يكون المؤثر في الافلاك نفسا او عرضا واجيب عن الاول
بان المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بوساطة الجسم الذي هو آلة في صدورها
عنه وان كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك هو ما ان يكون حاويا
بالنسبة اليها وهو باطل وقد سبق بطلانها بما ذكر وعن الثاني بان الفرض ضعف
من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك
لاحتاج ذلك الفرض في تأثيره الى محل قبل ذلك ان كان فلكيا او نفسا وان كان
لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكيا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب
كل واحد من الافلاك الا عرض قائم بمحل عقلي على حدته لا حتياج قيام الاعراض
المتعددة في الحقيقة بمحل واحد لاستحالة تركب العقل فيتعدد العقل بحسب تعدد
الافلاك وهو المطلوب قال هذا غاية ما كان حضر وقت ان يعارض الدليل
القائم على ان الحاوي لا يكون للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا الفلك الاطلس

وسبب



وسبب المحور العقل الثاني معا لكونهما معلولا علة واحدة وهي العقل الاول كما سبق
والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحور فيلزم التقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان ما هو المتقدم
متقدم اجاب الحكيم بان الحاوي ليس بسبب المحوي وهو العقل الثاني معا وان السبب
متقدم على المحوي لكن الحاوي ليس متقدما على المحوي لان السبب متقدم بالعلية فيصح
المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما بالعلية
والآن اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي فلكان محتاجا الى كل منهما
للعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر هف هذا انما لا سبق لبعض
الاوقات ان يكون خلا لان كل من الحاوي والمحوي حكمه لذاته في زمن عدمها وهو مستلزم
لامكان الخلا اجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما يمكنه لذاته لكنه ذلك لا يقتضي
الخلا لان الخلا لا يلزم من ذلك اذ الجرم الذي هو في حيز منهما يكون هو المحدد للجهات
على تقدير انتفائهما فيكون ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كان ما وراء
محدد الجهات وكان ما وراء المحدد ليس بخلا ولا ملا اذ لا مكان هناك
هكذا حال ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلا وانما
يلزم الخلا من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي وسبب
المحوي متلازمان فضلا عن ان يكون احدهما واجبا لذاته والآخر ممكنا وجودا في الازل
وهو ازمان الغير المستمر من جانب الماضي والابد عدما وجودا في الابد وهو ازمان
الغير المستمر من جانب المستقبل اما كونهما ازليين فلوجوه احدها وهو المذكور

يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدور عن واجب الوجود اذ لو كان
الكثرة فيه من حيث انه تصادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار
ان له بذاته امكنة الوجود لذاتها واجب الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير
وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وباعتبار
انه مبدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون ناقصا بالجهة الكثيرة اشرف
في العقل فيكون فيكون باحد هذين الاعتبارين عما هو موجود واجب الوجود
بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك
الاعظم قال الامام في الملخص انهم ضبطوا قاعدة اعتبروا في العقل الاول كونه
موجودا وجعلوه علة للعقل والامكان وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر فيه
لتعقله لوجوده وامكانه علة لتعقل وفلك وقارة اعتبروا فيه كثرة من
اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته قالوا يصدر عنه بكل
اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس
وباعتبار امكانه يصدر فلك وقارة من اربعة اوجه فزادوا واعلم بذلك
الغير وجعلوا الامكانه علة لهيولى الفلك وعلة علة لصورته واعترض عليهم
بما سبقت الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفت فان يكون الواحد مصدرا
للمعلولات والكثرة قدات الواجب ح يصلح لان يجعل مبدأ للممكنات
باعتبار ما ذكره السهروردي والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته



ههنا ان واجب الوجود مستجمع لجملة بالبد منه في تاثير في معلوله وان لكان له حالة منتظرة
هف فيه ابهام الفكر في علم العقل الاول والمناسب ان يقال الواجب بانفراده
علة تامة للمعلول الاول اذ لو افتقر الى غيره فان كان معه زمانا كان ذلك الغير
زايدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا
سابقا على ما فرضناه معلولها اولا هف والعقول تستلزم جملة بالبد منه
بة تاثير بعضها في بعض لان كلما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان
متاخرا عنها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون لهذه العقول مفارقتها
الى حوادث لا الى مادة هف ويلزم من هذا الدليل ان يكون المعلول
يجب في وجوده عند وجود العلة التامة ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان
حادثا زمانيا لكان مسبوقا بمادة لان كل حادث زماني مسبوق بمادة هف
واما كونها ابدية فظاهر لو انعدم مستمر لما انعدم امر من الامور المعتبرة
في وجوده فيكون الباري تعالى بعينه او مستمرا من العقول قابلا للتغير والحوادث
لانا نعلم ان الامور المعتبرة في وجود كل واحد من المغايرة لذات العلة اصول او لذات العلة
مقارنة لها هف فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين
العالم اجماعا قد مر ان واجب الوجود واحد وصدر عنه الا الواحد والعقل الذي

يصدر

واسطة في ذلك العلم ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب بان
السلوب والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت
الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعلقها يتوقف
على تعقل الغير فلا دور والحق انه سلب شيء عن نفس لا يتوقف على تحقق شيء
من الطرفين واما الاضافة بين شيء فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما ويمكن
ان يبين كيفية كثرة الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على
وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضنا مبدأ اول ولكن صدر عنه شيء
واحد ولكن ب فهو في اول مراتب فعله لانها ثم عن الجايز ان يصدر عنه
بتوسط ب شيء ولكن ج وعن ب وحده شيء ولكن د فيكون في باقي
المراتب شيئان لا يتقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب
بالنظر الى آ شيء آخر صار في ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم عن الجايز ان يصدر
عن آ بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده ثان وبتوسط ج د معا
ثالث وبتوسط ج د ب رابع وبتوسط ط ب و د خامس وبتوسط ب ج د
سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د معا تاسع
وعن ج وحده عاشر وعن د حادي عشر وعن ج د معا ثاني عشر ويكون هذه
كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن الشاغل بالنظر الى ما فوقه
شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي يكون فوق واحدة صار في

هذه المرتبة

هذه المرتبة اضعافا مضاعفة ثم اذا جاز في هذه المراتب جاز وجوده كثرة غير
محصورة عددا في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا لما في السلوكيات
وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر
عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدأ الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل
الفعال لكثرة فعله وتأثيره في عالم العناصر وهو يسمى بلسان الشرع جبرئيل
فيصدر عنه هيولى العناصر والصورة الجسمية والنوعية المختلفة بشرط استعداد
الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا فقد تتوقف استعداد العقل
فانه لا تغير فيه بل استعداد الهيولى بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات
يحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعدادات هيولى العناصر فمنها
حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في الهيولى فتجب
افاضة صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث يسبق
بشيء حادث يسبق المناسب الذي يسبق حدوثه حدوثا لان الحركات المعدة بل
سايرها حوادث اما ان يوجد دايما او بعد حدوث حادث اخر لا سبيل الى
الاول والا لزم دوام الحادثات وهو الباقي وهذه الحوادث اما ان
يوجد لاجتماع او على التعاقب ولا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع امور
تركب في الوجود بلا نهاية وهو محال فقيل كل حركة حركة حادثة هذا غير ظاهر
ما ذكر وقيل كل حادث عن حادث لا الى اول وهو الحق مهما ثبت ان

الحصر مذكورا ولما اتم بهم اذا اقيم الدليل على نفي حادث مهما اول الحوادث وواذا
بين ذلك فكل ما ذكر مستدرك ولو اقيم الدليل على نفي ذلك لم يسم العلة اللازمة
للحادث لا يجوز ان يكون قديما بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث فالعلة
التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث وهذا الجزء هو العلة التامة
البعيدة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فاذا الحركة الفلكية
حالة مستمرة في ذاتها مستغرقة للجزئيات الغير النهائية وصفة لا بداية وهي الواسطة
بين عالم القدم والحدوث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالاخر لان
الحادث لا يكون علة التامة بسرمد قديمة والقديم اذا كان علة تامة لشيء
لا يتخلف عنه معلوله ولا في حادث في سلسلة علله لا قديم ولا تنزل
قديم في سلسلة معلولاته لا حادث بل لا بد هناك من امر اجتمعت اجزاؤه
وعدم استمراره في حيث استمراره ليستفيد له قديم ومن حيث عدم استمراره التجدد
المتعاقب للاقوال هو سببا لتعاقب الحوادث من القديم فان قيل لم قلتم
انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود قلنا لانا اذا اخذنا
الجملتين احديهما من جديد احدهما لا الى غير النهاية والاخرى حاصلة بمرتبة واحدة
واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة بان بقابل الجزء الاول
من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى والسابق للسابق وهلم جرا
فاما ان ينطبق بعضها على غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد من الجملة

الاولى



الاولى واحد من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا بل الاول والا لكان الزائد مثل الناقص
في عدة الآحاد وهو خلف فيلزم الانقطاء فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى
زائدة عليها بلا متناه والزائد على المتناهي بمتناه يجب ان يكون متناهيا
فيلزم تناهي الجملتين فالجملة التي فرضناها غير متناهيين هذا خلف فاعتبروا
فيتبين الاجماع في الوجود والترتب لان الآحاد اذا لم يكن موجودة معا في
كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع احاد احدهما بازاء احاد الاخر
ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود
الا تعاقب الغير القارة لا في له وجودا منفصلة في الذهن وفيه ومن المعلوم انه لا يتصور
وقوع احاد احدى الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة
معا اما في الخارج او في الذهن وكذا اذا كان الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها
ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول
بازاء الاول وكون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء وهكذا الجواز ان
يقع احاد كثيرة من احداهما بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل
كل واحد من الاولى واعتبره بازاء واحد من الاخرى لكن العقل لا يدرك على التعاقب
الا النهاية له معضل لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق
ونظير الحس بل بتقطع التطبيق انقطع الوهم والعقل والتوضيح ما صورناه
لك سوى التطبيق هو حسي محسوس على التعاقب بين الحد في الاول

اذا طبقت طرف احدى الجملتين على طرف الاخرى كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احداهما بازاء جزء من الباقي وليس الحاكم في اعداد الحصر ذلك بل لابد في التطبيق من اعتبار تفاصيلها وتدقيق وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء الواحد من احاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الحكمية وان لم يكن بين آحادهما مرتب والعقل يعرض ذلك الحكم واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك العرض الى ملاحظة احاديها مفصلة بل يكفي فرض وقوع ذلك الحكم من حظها اجمالا فبرهان التطبيق على ان الامور الغير المتناهية بالقوة صحاح مطلقا سواء كان بينها ترتب ام لا هذه اية حاتمة في احوال النفس الآخرة للنفس ان طلقة وفيها ستة هدايات لازمة اولها المنكرين فاعلم فيها هداية النفس بعد خراب البدن اما ان يفنى او يبقى وعلى التقدير الاول اما ان تتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ او يبقى موجودة بلا تعلق فالسبيل الاول اذ النفس لا يقبل الفساد والا لكان فيها هيولى فتكون مركبة هذا خلف ويقبل الفساد وشيء منزلة الصورة يفيد بالعقل لان البدن بالعقل غير قابل الفساد فان البدن لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع القبول وفيه بحث اذ ليس معنى قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يبقى متحققا ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء يعدم

فالخارج



فالخارج واذا حصل ذلك الشرط في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي كان العدم الخارجي قابلا به فالعقل على هذا التقدير متصف به فرضا فتصفه به العقل لانه الخارج اذ ليس في الخارج شيء وقبول على هذا التقدير فيكون مركبة هذا قيل انا نلزم مركبا لو كان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا للامكان وجود وحدوثها كما مر جاز ايضا ان يكون محلا للامكان عدمها وفناءها وقد يجاب بان النفس ان طلقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه بتسخيره اياها في تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن في هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها على هذا التقدير يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها متعلقة بل هو محل لاستعداد تعلقها وتقررها فيه ولا توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها اعني وجودها من حيث انها متعلقة وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها وهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به لا حاجة في ذلك الى استعداده منسوبا اولا وبالذات الى وجودها في نفسها ليتمنع فيضانها بالبدن لانها من حيث وجودها في نفسها مباينة له والشرط لا يكون مستعدا

من فرضان وهو

مما ذهب اليه ابن سينا بالبديهة ومن هذه الجهة جاز ايضا ان يكون البدن محلا لامكان في النفس على انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها عباينة اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها وتدبرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد صنوبا بان عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكون هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد آخر وقد مر مستندا قياسه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها ولا يسلم ان البدن النفوس حادثة وحدوث الابدان على ما مر فيكون التشبيه في ان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن مبدئها فكل بدن يصح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها في حدوث استعداد البدن ثم لجاز ان يكون مشروطا ايضا بان لا تصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفس موجودة قد تعلق بدنها وفي حال ذلك الاستعداد فلا تفيض نفس اخرى عن المبدأ لانتفاء شرط الفيضان وهو ممنوع بالبديهة اذ لا شعور لكل واحد من الانسان من ذاته الا انه واحدة فتظهر العقول بقاء النفس بعد الموت حتى تتعلق وهي لحظ وهنا بحث لان ما ذكره ههنا قبل موقوف على بطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس

وبيانه

وبيانه على ما ذكره ههنا قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشرنا اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين آخرين بتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان يتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم والذكر هو جوهر النفس الباقي وكان التالي باطل قطعا واعترض عليه بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن مشروطا والاستواق في تدبير البدن الاخر ما نعا وطرف العدم منسيا وثانيهما انه لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة فتخطط وانت تعلم بالمشاهدة كما مر حدوث وبانه عام فهلاك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار طويلة بيانه ان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلهما فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احد نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلاهما فيتعلق ببدن واحد نفسان او هما لم يكن هناك الا نفس واحد كانت متعلقة لكلا البدنين فيلزم تعلق النفس الواحد بأكثر من بدن واحد والتوالي باطلة بالبطلان وعورض عليه بانه انما يلزم ما ذكرنا لو كان التعلق ببدن اخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جايزا اولازما ولو بعد حين فلا يجوز ان يشتغل نفوس الهالكين الكثيرين او يشتغل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكره من التعطل حينئذ لا حجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات او العالم بها لا

لعل بداية اللذة ادراك الملايم من حيث انه ملايم فايدة الحيثية ان الشئ قد يلائم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث شماله على النجاة وغير ملايم بل منافر من حيث شماله على ما يضاد الطبيعة عنه فاذا ادركه من حيث انه ملايم فقد يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم كما يجده عند الذوق عند المرة والملايم للنفس الناطقة ادراك المعلومات بان يتكمل من حيث تصوره وقد يمكن ان نبين من الحق الاول فان تعقله على ما هو عليه غير متكمل لغيره وهو انه واجب الوجود لذاته وفي حياته برئ عن النقايص فيتم تقيضاته اخيرا على الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعد من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام العلوية والجسم الكل على استقامة من السماوية والكايانات العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو عليه في نفس الامر فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الوجود كله وللنفس الناطقة بحال اخر وهو ان يستعمل العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهي الفضيلة والنجدة والحكمة التي هما اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منوطة بالقوة الشهوانية والشجاعة بالقوة الغضبية والحكمة بالقوة العقلية فاذا حصلت لها هذه الكمالات العلمية والعملية وادركها من حيث انها كمالاتها وميزتها عندها التذت بها لا محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فيكون اللذة حاصلة لها بعد الموت وانا قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد

الموت



الموت لان النفس لا يمتنع في تعقلها اياها الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت بل ينبغي ان يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية التي كانت تقيدها عن تطهرها فيكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة الحيوانية فان كمال العقل عند اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحواس ليس الا الكيفيات المخصوصة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات العقول هو ذوات الاشياء وصفاتها والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها فالبون بين ان النسبة لاحدهما فاترة الى الآخر واما ان نفس الشئ فليس بين اصدهما انه الادراك العقل واصل لكنه الشئ حاضر عريق بين الماهية واجزائها وقسمها تم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالقوة بلغت ويميز بين الخاص واللازم والمفارق وبين اللازم بواسطة وبغير واسطة واما ادراكات الحس فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون ادراك العقل اقوى وتاما من الادراك الحسي غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها ان اللذة الكاملة بالتعقلات حالة تعلق النفس بالبدن اما كان لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلايق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة كالمرض

الذى يعلب عليه رؤية الصور الا يتلذذ بالمحسوس بكونه هذا يتالم ادراك المنافى
من حيث هو منافى والمنافى للنفس الناطقة انما هو الهيئات المضادة للكمال
من الجهل المركب البسيط والخلق المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وليست
فيها الهيئات المضادة للكمال ادركت المنافى من حيث هو منافى فيعرض
لها الالم العقلى وانما يتالم قبل المفارقة لانها لما كانت مستغلة بالمحسوسات
منغمسة فى العلايق البدنية ولم يكن تعقلها صافيا عن الشوايب العارية
والظنون والاوهام الكاذبة لم يتبين لنفسها نقصانها وقوفا كمالاتها بل ربما
تختلف اعتقاداتها الكمالات كمالا ووضعت عقايد الباطلة واسالت الوصول
الى معتقداتها فاذا فارقت ضعف تعقلها وشوقت بعدت كمالاتها
وامتنع نيلها وحصول نقصانها شعورا لا ينبغى فيه التباس هذا يتالم
النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء بالاعتقادات البرهانية الجازمة
المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية والهيئات
الرديئة انفصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدس وحضرت جلال رب
العالمين فتعقل صدق الاضافة الى الصدق لتحققه او للتنبيه على
ان النفس بما له يصدق العوض والنيه عند ملك معتمد قال الله
تع الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون
فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق الجسدانية بل ينبغى فيها الهيئة

البدنية



البدنية وميلها الى الشهوات يصير بسبب تلك الهيئة والميل مجبورا عن الانفصال بالكلية
ويبقى مشتاقا الى مشتهياتها التى الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذى
لم يبق له رجاء الوصول فتتاذى بها اذى عظيما لكنه ليس هذا الالم لازما بل الالم
عارض غير لازم فيزول الالم الذى كان لاجله قال صاحب الملكوت الجهل
المركب هو الذى لا يرجى فيه النجاة بل سائر ما كان بسبب عوارض فيزول
ولا يدوم واعرض ما على النفوس دوات العقايد الباطلة الجازمة بانها
حقة واذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك الجزم فلا يزول
العقايد الباطلة الا بعد عنها وبعيد من اهل التعادة وان لم يزل فلا يكون لها شعور
بنقصانها تماما كالم يكن قبل الموت فلا يكون مشتاقة معتقدة واجيب بان النفوس
الكاملة تتمثل صور المعقولات فيها على ما هى عليه وانما يلتذ بها ما كانت
وجدان ما ادركته كانها كانت دوات ادراك فقط فصار مجموع ذلك
دوات بل وقع بذلك التذاوبها واما التى تمثلت اضداد الكمال فيها و
اعتقدت انها كمال ورجيت الوصول الى ما ادركته فانها لا تلتذ بعد
الموت بما رفيه فيبقى وهو معدوم يعتقد ان ما رجت الوصول اليه لا يزول
يخرج عنها فهذا يتالم النفوس الناطقة السوداء اظهر من شانها ادراك
الحق بسبب الجهل متعلق بقولهم المعلوم لزم لها هذا الكسب شوق
الى الكمال لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت

متعلقة بالبدن لان العلايق البدن عليها من ذلك الشوق فاذا افارقت
وظهر شوقها ظهورا تاما وليس معها سبب الكمال واليه ارالبدن وقواه يعرض
لها الالم العظيم على حظة يكاسدها عن اكتساب بها الكمال مدة
تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت صادقة لها عن الالتذاذ
من اللذة الجسمية والوهمية هداية النفس الناطقة الترام يكسب العلم
والشوق والاشتياق ايضا اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيات
البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالة كما انها
من المشوق والمصادة وكانت البلاية الزاما اوقوب في
الخلاص من فطانة سراء ازناقصة يوجب مجرد الشوق قال الشيخ الرئيس
الجنة البلوة اما اذا لم يكن خالية عن الهيات البدنية كاشتاقت في
مغيضات تلك الهيئة فسالم يعتقدان البدن الذي كانت محكمة
في تحصيل تلك المقتضيات ويبقى في كنه البيوة معقدة بسلاسل العلاق
فيكون في عصم وعذاب اليم لكنه غير دايم هذا المشهور بين الجمهور
قال اهل التناسخ انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التي
خرجت قوتها العقلي ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها
بالقوة فضايلت ظاهرة عن جميع العلايق الجسمانية وتوصلت الى
عالم القدس واما النفوس الناقصة التي بقي شيء من كمالاته بالقوة

فانها



فانها تتردد في الابدان الانسانية وسعلى من بدن الى بدن اخر حتى يبلغ
النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها ثم يبقى مجردة مظهرة عن
التعلق بالبدن وليست هذا الانتقال تناسخا ربما تنزلت من البدن الانسان
الى بدن حيوان يناسب في الاوصاف كبدن الشجاع والارنب الجبان
وليست حسنى وما قيل ربما تركت الى احد الاجسام النباتية وليس بتناسخ
وقيل الى الجمادية كالمعادن والاب يط وليس بفسخ وقيل تتعلق بعض
الاجرام السماوية للاستكمال وهذا ان اقتضاه الحكمة والمعقول
على ترتيب الحكما فليرجع الى كتابنا المسمى بنظر الواجب على طالب الحق
مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول
قدس سرهما وقوف على رهاطور عن قدره كما لكبريت الاحمر
وتوفيق الوصول اليه من الملك الاكبر فرغت من تاليفه
في شوال سنة ثمان وثمانمائة من هجرة خير البرية عليه
الصلوة والسلام والتحية تمت النتيجة الشريفة
المباركة في يوم الخامس من شهر ربيع
الاول في دار السلطنة العلية
العالية على يد افقر خلق الله المقصر
زمان بن البحر طاس عفى الله عنهما
سنة اربع وتسعين بعد الثمان

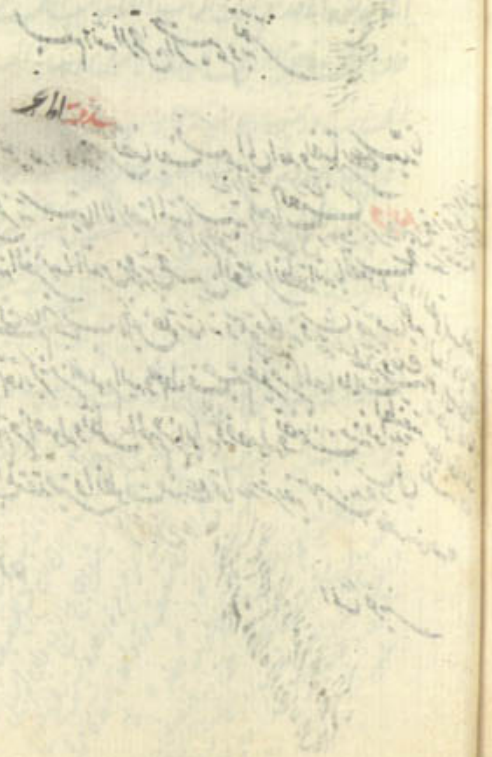

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من لا يحيط بنعمه عدد ولا يحصر من مضايف قسمه الى امد ونصلي على سيدنا
محمد النبي المجتبى وعترته سيما الاربعة المتبايعة اصحاب العباء وبعد
فان الفقير لما الهمه الغني بها الدين محمد بن حسين العاملي انطقه الله بالصواب
يوم الحساب تفحص ان علم الحساب فاخر علوشانه وسمو مكانه وكثرة مسائله
وتناقيه ودلائله وفتحها اركز من العلوم اليه وانظر في حسن غير من المعاملات
رسالة حوت الاهم من اصوله ونظمت المهم من ابوابه وفصوله وتضمنت منه فوائد لطيفة
هي خلاصة كتب المتقدمين وانطوت منه على قواعد شريفة هي زبدة رسائل
الخ المتأخرين

المتأخرين جعلتها تحفة لحضرة ملكه المحتشم ان لم اكن كعبة الحاج ومشهور الكرام
ان لم اكن مشهورا فمن ثمرة شجرة السلطنة القاهرة بدر سما الدولة الباهرة
فلك العز والجلال مطلع شمس العظمة والاقبال منبع انهار الفضل والافضال مركز
دائرة الفخر والكمال رافع اعلام شرفه جده سيد المرسلين ناشر انوار آبائه الائمة
المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين السلطان بن السلطان ابن الغالب السلطان
حسن بهادر خان لازالت حضرته العلية وسدته السنية محط رحال الامال
بالتبرع وحاله خير آل فاني لما اكتحلت بطلعته الزهراء واقتضادت بغرته الغراء فكرت
في شيء يليق ان يهدى اليه او يتأهل لان يعرض عليه فلم ار شيئا يليق من
الا اهدائه الى خدام ذلك الباب الا ما يناسب الحال من رسالة او كتاب
فان وقفت فاخر التصنيف فوفاية المأمول ونهاية المسؤول وسميتها خلاصة
الحساب ورتبتها على مقدمة وابواب ومقدمته الحاجة الى علم يستعلم به
المجهولات العددية من معلوماتها المخصوصة وموضوع العدد الحاصل في المادة كما قيل
ومن ثم عد الحساب من الرياضي وفي كلام والعدد قيل كمية يطلق على الواحد وما ائتلف
منه فخرج الواحد وقيل نصف فخرج الكسر وقد تكلف لادراج الشمول
الحاكم الكسر والحق انه ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما ان الجواهر
الفرد عند من يثبته ليس بجسم وان تألفت منه الاجسام وهو اما مطلق فيقسم
او مضاف الى ما يفوض واحد فالكسر وذلك الواحد مخرجه والمطلق ان كان

الحمد لله الذي جعل الحساب من اجل العلوم وارفعها

لا يكون التسعة اعداد صحيح فمنطق والا فاصم والمنطق ان … وراجع الى … او ينقص
عنها فوائد … تعرف العدد اصولها تسعة آحاد وعشرات
ومآت والوف … ما عداها مما لا يتناهى مركب منعطف الى الاصول وقد وضع
لها حكماء الهند الارقام التسعة المشهورة **الباب الاول** في حساب الصحاح
زيادة عدد على آخر جمع ونقصه منه تفريق وتكريره مرة تضعيف … العدد آحاد
آخر ضرب وتجزئته … بين تنصيف … آحاد … قسمة و
تحصيل ما تألف من تربيعه تجذير … وهذه الاعمال في فصول **الاول** في
الجمع ترسم العددين متحاذيين وتبدأ من اليمين بزيادة كل مرتبة على ما يحاذيها فان
حصل الاقل من عشرة ترسمه … او … عشرة … فقط …
… واحد الزائدة على … المرتبة الثانية … خلت
وكل مرتبة … عدد … الى سطر الجمع وهذه صورته وان كثرت
سطور الاعداد … رسمها متحاذية المراتب وابدأ من اليمين … لكل عشرة
واحد … وهذه صورته واعلم ان التضعيف في الحقيقة جمع المتساويين الا
انك لا تحتاج الى رسم المثل بل تجمع كل مرتبة الى مثلها … وهذه صورته
… التضعيف … من هذه الاعمال … الا انك تحتاج
الى المحو والاثبات ورسم الجداول … وهذه صورتها …
ميزان العمل … بعد اسقاط تسعة … ميزان الجمع والتضعيف …



مجموع العددين | ميزان | مجموع الاعداد | ميزان

ميزان المجموعين وتضعيف ميزان المضعف واخذ ميزان المجموع فان خالف ميزان …
فالعمل خطأ **الفصل الثاني** في التنصيف تبدأ من اليسار وتضع نصف كل مرتبة
ان كان زوجا و… من نصفه اذا كان فردا فقط للكسر خمسة … على
نصف ما في المرتبة … ان كان فيها عدد غير الواحد وان كان واحدا او
صفرا وضعت خمسة تحته فان انتهت المراتب … الكسر فضع له صورة … النصف
هكذا ولك ان تبدأ من اليمين … الجدول على هذه الصورة … ضعف
ميزان النصف واخذ ميزان المجموع فان خالف ميزان المنصف فالعمل خطأ
**الفصل الثالث** في التفريق تضعهما كما … وتبدأ من اليمين وتنقص كل
صورة … تحت الخط العرضي فان لم يبق شيء فضع صفرا
فان تعذر النقص … اخذت … واحدا من عشرات … ونقصت …
الباقي … عشرات اخذت … وهو عشرة … الى عشرات
فنقص … تسعة واعمل بالواحد ما عرفت … العمل هكذا … الابتداء
من اليسار … والامتحان بنقصان ميزان المنقوص من ميزان …
منه ان امكن والا زدت عليه تسعة ونقصت … فان خالف ميزان الباقي
فالعمل خطأ **الفصل الرابع** في الضرب وهو تحصيل عدد نسبته الى احد المضروبين
… نسبة الواحد الى المضروب الآخر ومن هنا … ان الواحد …
في الضرب … مفرد في مفرد او … في مركب او الاول … آحاد

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | ٢ |
| | | | | | | | ٣ | ٤ |
| | | | | | | ٣ | ٦ | ٦ |
| | | | | | ٥ | ١٦ | ١٢ | ٨ |
| | | | | ٦ | ٢٥ | ٢٠ | ١٥ | ١٠ |
| | | | ٧ | ٣٦ | ٣٠ | ٢٤ | ١٨ | ١٢ |
| | | ٨ | ٤٩ | ٤٤ | ٣٥ | ٢٨ | ٢١ | ١٤ |
| | ٩ | ٦٤ | ٥٦ | ٤٨ | ٤٠ | ٣٢ | ٢٤ | ١٦ |
| ٨١ | ٧٢ | ٦٣ | ٥٤ | ٤٥ | ٣٦ | ٢٧ | ١٨ | ٩ |

او في غيرها او غيرها في غيرها اما الاول فهذا الشكل يتكفل به واما الاخيران فردفيهما
غير الآحاد والمستقيمها حفظها واضرب الآحاد في الآحاد وحفظ الحاصل
ثم اجمع مرات المضروبين والبسط الحاصل فما حصل فهو المرتبة الاخيرة
نصف مضروب الشفتين في الاربعين تبسط الاثنى عشر مرات اذ
المرات لبيع وان ثلثة مرتبة الآت ونصف الاربعين في
ستة عشر تبسط العشرين الوفا واذ المرات خمس واما ثانية مئون وان ثلث
فاذا حاصل المركب المطلوب اثنى عشر الف الاول فاضرب المئون في تسعة
واجمع الحاصل والمضرب قواعد المطبعة تتعين على ما يأتي مطلب شريفة
فيما بين الخمسة والعشرة تبسط احد المضروبين عشرات وتسقط من الحاصل
وفضل العشرة على المضروب الآخر ثمانية وتسعة تنقص عن التسعين مضروب
التسعة في الاثنين بقي اثنان وسبعون قاعدة اخرى تجمع المضروبين وتبسط
ما فوق العشرة عشرات وتزيد على حاصل مضروب فضل العشرة على احدهما فوق فضلها
على الآخر مثالها ثمانية في تسعة زدنا على حاصل ضرب الاثنين في الثلثة الفرد بين
قاعدة في ضرب الآحاد فيما بين العشرة والعشرين تجمع المضروبين وتبسط الزايد
على العشرة عشرات تجمع ما تنقص حاصل مضروب ما بين المفرد والعشرة في
الآحاد والكسر مع المركب من لهما تتبع قل اربعة عشر تنقص من المائة والعشرين
مضروب الاثنين في الاربعة قاعدة وضرب ما بين العشرة والعشرين

بعضه

بعضه في بعض تزيد آحاد احدهما على مجموع الآخر وتبسط المجتمع عشرات ثم
تضيف اليه مضروب الآحاد في الآحاد مثالها اثنى عشر في ثلثة عشر زدنا على الآحاد
والخمسين ستة قاعدة كل عدد يضرب في خمسة او خمسين او خمسمائة فابسط
نصفه عشرات او مائات او الوفا وخذ للكسر نصف ما اخذت للصحيح مثالها
ستة عشر في خمسة اجوبة ثمانون او ستمائة عشر في خمسين والجواب ثمانمائة
خمسون قاعدة في ضرب ما بين العشرة والعشرين فيما بين العشرين والمائة
تضرب آحادا قلها في عدة تكرار العشرة وتزيد ما حصل على اكثرهما وتبسط
المجتمع عشرات وتزيد عليه مضروب الآحاد في الآحاد وما لهما اثنى عشر في ستة
وعشرين زدت الاربعة على الستة والعشرين وبسطت الثلثين عشرات
وتممت العلى حصل ثلثمائة واثنى عشر قاعدة كل عدد يضرب في خمسة عشر او في
وخمسين او في الف وخمس مائة فزد عليه نصفه وابسط الحاصل عشرات
او مائات او الوفا وخذ للكسر نصف ما اخذت للصحيح مثالها اربعة
وعشرون في خمسة عشر اجوبة ثلثمائة وستون او خمسة وعشرون في
مائة وخمسين اجوبة ثلثة الاف وسبعمائة وخمسون قاعدة في ضرب
ما بين العشرين والمائة فما آحاد ثوب عشرة بعضه في بعض تزيد آحاد
احدهما على الآخر وتضرب المجتمع في عدة تكرار العشرة وتبسط الحاصل
عشرات وتزيد عليه مضروب الآحاد في الآحاد وما لهما ثلثة الحاصل من الضرب

بعضه

وعشرون الاربعة وثلثين فردها الثمانية والستين تسعة واضيف الى سبعة
وسبعين اثنى عشر **قاعدة** كل عددين متفاضلين نصف مجموعهما مفردا مجموعهما
وتضرب نصف المجتمع في نفسه وتسقط من الحاصل مضروب نصف التفاضل
بينهما في نفسه مثالها اربعة وعشرون في ستة وثلثين فاسقط من الثمانية
مضروب نصف التفاضل في نفسه عنى ستة وثلثين تبقى ثمان مائة واربعة
وستون **قاعدة** قد يسهل القرب بان تنسب احد المفردين الى اول اعداد
مرتبة فوقه وما خذ تلك النسبة من الآخر وتبسط من جنس المنسوب اليه
والكسر بحسبه مثالها خمسة وعشرون في اثنى عشر تنسب الاول الى الثانية
بالربع فما خذ ربع الاثنى عشر وتبسط مائة واوفى ثلثة عشر فربعها ثلثة
وربع فاضرب ثلثمائة وخمسة وعشرون **قاعدة** قد يسهل القرب بان تضعف
احد المفردين مرة فصاعدا وتنصف الآخر بعدة ذلك وتضرب
ماصار اليه احدهما منهما صار اليه الآخر منهما كعشرة وعشرون في ستة عشر
فلو ضعفت الاول مرتين ونصفت الثاني لكان فرضي في القرب
الى الآخر ضرب الثمانية في مائة وهي اظهر **تنبيه** فان تكثرت المراتب وتعذب
العمل فاستعن بالقسمة فان كان ضرب جنود في مركب فاضرب احدهما في ضرب
المفرد بصورته في المرتبة الاولى وارسم آحاد الحاصل تحتهما و
احفظ العشرات وابعد بهما لتزيد ما على حاصل ضرب ما بعد ما تحت المرتبة الاولى

فارسيها

ان كان

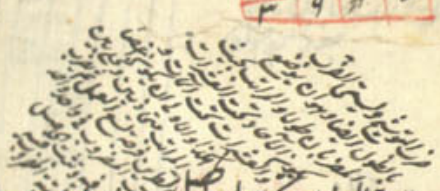

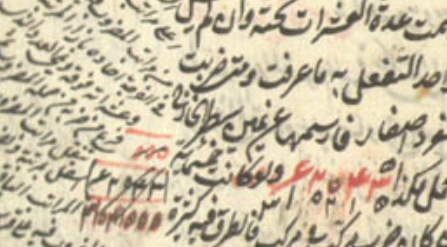

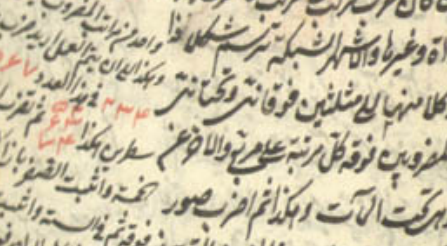

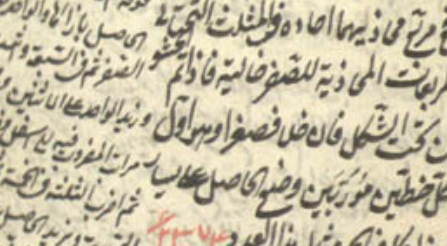

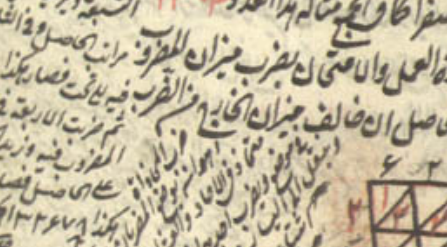

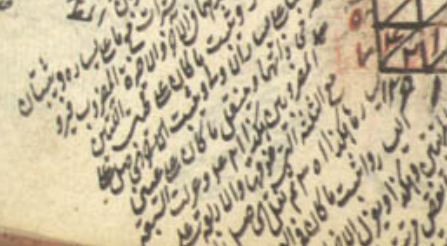

## الفصل الخامس في القسمة

وهي طلب عدد نسبته إلى الواحد كنسبة المقسوم إلى المقسوم عليه فهي عكس الضرب والعمل فيها أن تطلب عددا إذا ضربته في المقسوم عليه ساوى أصل المقسوم أو نقص عنه بأقل من المقسوم عليه فإن ساواه فالمفروض هو الخارج في القسمة وإن نقص عنه كذلك فالمفروض ذلك الأقل والمقسوم عليه في أصل النسبة هو ذلك العدد هو الخارج وإن كثرت الأعداد فإنا نرسم جدولا سطوره بعدة مراتب المقسوم وضعه فلا لها والمقسوم عليه عن يمينه وتحته بحيث يكون في آخره آخر المقسوم عليه عن يمين المقسوم ثم تطلب أكثر عدد من الآحاد يمكن ضربه في واحد واحد من مراتب المقسوم عليه وتنقص الحاصل مما يحاذيه من المقسوم وتضع ما يسأره إن كان شيئا واضعا للكتابة تحت خط فاصل فإذا وجدته وضعته فوق الجدول مما يليه من الأول فمراتب المقسوم عليه وعملت به ما عرفت ثم تنقل المقسوم عليه إلى اليمين بمرتبة أو مما بعد من المقسوم إليه بعد خط عرضي ثم تطلب أعظم عدد آخر كما قبل وتضعه عن يمين الأول وتعمل به ما عرفت فإن لم يوجد فضع صفرا وانقل المقسوم عليه كما مر وهكذا إلى أن تصل أول المقسوم مما يليه من الأول المقسوم عليه فيكون الموضوع فوق الجدول هو خارج القسمة فإن بقي من المقسوم شيء فهو كسر يخرج من المقسوم عليه عن يمين الخارج فتلزم مثاله هذا العدد ٢١٤٧٥٢٤١ على هذا العدد ٥٣ فخارج القسمة ٤٠٣٥٩٦٥ وهذه صورته

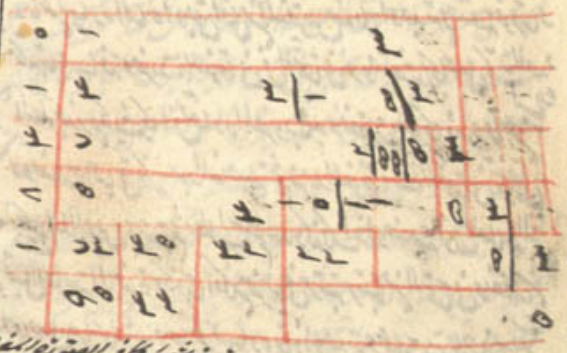

## الفصل السادس

الأبابلية الجذر المفروض في نفسه يسمى جذرا ومربعه جولة وما كان العدد المفروض في نفسه أصلا لجميع الأعداد التي حاصلة من تلك المنازل يسمى جذرا ومربعه جولة

صورته

والأصح أن يقرب ميزان الجذر في ميزان المقسوم عليه وزيادة ميزان الباقي إن كان على حاصل ضرب ميزان المجذور في ميزان المقسوم وعمل على خط

## الفصل السادس

الأبابلية الجذر المفروض في نفسه يسمى جذرا ومربعه جولة وما كان العدد المفروض في نفسه أصلا لجميع الأعداد التي حاصلة من تلك المنازل يسمى جذرا ومربعه جولة

صورته



والأصح أن يقرب ميزان الجذر في ميزان المقسوم عليه وزيادة ميزان الباقي إن كان على حاصل ضرب ميزان المجذور في ميزان المقسوم وعمل على خط

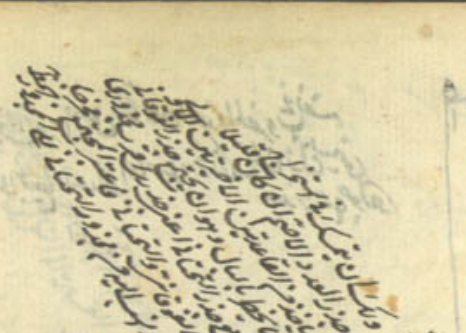

وما عن يساره افناه او بقي اقل من المقسوم منه فاذا وجدته وضعته فوقها و
كحتها بمسافة وضربت الفوقاني في التحتاني و وضعت الحاصل تحت العدد
المطلوب جذره بحيث يكون آحاده المقروب فيه ونقصت حاصل ذينه وما عن يساره
ووضعت الباقي تحته بعد الفاصلة ثم تزيد الفوقاني على التحتاني وتنقل
الجميع الى اليمين بمرتبة ثم تطلب اعظم عدد كذلك اذا وضعته فوق العلامة الاخيرة
قبل العلامة الاخيرة وكحتها الملكي تضربه في مرتبة مرتبة من التحتاني وتنقص
الحاصل من ذينه وما عن يساره فاذا وجدته وعملت به ما عرفت زدت
الفوقاني على التحتاني ونقلت ما في السطر التحتاني الى اليمين بمرتبة وان
لم يوجد فضع فوق العلامة وكحتها صفرا وانقل وهكذا الى ان يتم العمل فما
فوق الجدول هو الجذر فان لم يبق شيء كنت الخطوط الفواصل فالعدد
منطق وان بقي فاضم وتلك البقية كسر مخرجها ما يحصل من زيادة
ما فوق العلامة الاولى واحد على التحتاني مثاله اردت جذر هذا العدد

علمنا ما قلناه صار هكذا فبقي كنت الخطوط الفواصل ثمانية فهي كسر مخرجها

الى اصل

الى حاصل من زيادة ما فوق العلامة الاولى واحد على التحتاني من عشر ٧١٧ و
الاضعاف بضرب ميزان الخارج في نفسه وزيادة ميزان المبقي ان كان على
الحاصل فميزان المجموع ان خالف ميزان العدد فالعمل خطأ الباب الثامن
في حساب الكسور وفيه ثلاث مقدمات وستة فصول المقدمة الاولى
كل عددين غير الواحد اما متساويان فتماثلان والا فان افنى اقلهما الاكثر
فمتداخلان والا فان عدتهما ثالث فمتوافقان والكبير الذي يعد فوقه و
فعتهما والا فمتباينان والتماثل بين وتعرف المتوافقين بقسمة الاكثر
فان لم يبق شيء فمتداخلان وان بقي فسمه المقسوم عليه على الباقي وهكذا
الى ان لا يبقى شيء فالعددان متوافقان والمقسوم عليه الاخير هو
المشهور وقيل هما او يبقى واحد فمتباينان ثم الكسر اما منطوق وهو الكسور التسع
او اصم ولا يمكن تعبيره عنه الا بالجزء وكل منهما اما مفرد كالثلث وجزء
من احد عشر او مكرر كالثلثين وجزئين من احد عشر او مضاف كنصف و
السدس وجزء من احد عشر وجزء من ثلثة عشر او معطوف كنصف و
الثلث وجزء من احد عشر وجزء من ثلث عشر واذا سمت الكسر فان كان
معه صحيح فارسمه فوقه والكسر تحته فوق المخرج والا فضع صفرا على حاله و
في المعطوف ترسمون الواو وفي الاصم المضاف من فالواحد و
الثلث ثم هكذا ½ ونصف خمسة اسداس هكذا ⅚ والخمسان وثلثة

ارباع هكذا ٣ ٢ ١ ٤ وجزء احد عشر مخرجه احد عشر هكذا ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

**المقدمة الثانية** مخرج الكسر اقل عدد يصح منه فمخرج المفرد ظاهر وهو بعينه مخرج المكرر ومخرج المضاف صحيح مضروب مخرج بعض مفرداته في بعضها فان امكن المعبر فاعتبر مخرج كسرين منه فان تباينا فاضرب احدهما في الآخر او توافقا فوفق احدهما في الآخر وان تداخلا فاكتف بالاكثر ثم اعتبر الحاصل مع مخرج الكسر الثالث واعمل ما عرفت وهكذا فالحاصل هو المطلوب فمخرج الكسور في تقرب الاثنين في الثلثة للمتباينين والحاصل في نصف الاربعة للموافق والحاصل في الخمسة للمتباينين والستة داخلة في الحاصل فاكتف به واضربه في السبعة للمتباينين والحاصل في ربع الثمانية والحاصل في ثلث التسعة للموافق والعشرة داخلة في الحاصل وهو الفان وخمسمائة وعشرون فاكتف به وهو المطلوب **تتمة** ولك ان تعتبر مخرج كل واحد على انفراده فما كان منها داخلا في غيره فاسقطه واكتف بالاكثر وما كان موافقا فاستبدل بوفقه واعمل بالوفق كذلك لتحصل المخارج الباقية لان المتباينين فاضرب بعضها في بعض والحاصل هو المطلوب ففي المثال تسقط الاثنين والثلثة والاربعة والخمسة لدخولها في الواحد والستة توافق الثمانية بالنصف فاستبدل بها نصفها وهو داخل في التسعة فاسقط والثمانية توافق العشرة بالنصف فاضرب خمسة في الثمانية والحاصل

في السبعة

على السدس اثنان كما يشهد به تعريف القسمة باقرو عليك استخراج الباقي

الاشكلة **الفصل الخامس** في استخراج جذر الكسور ان كان مع الكسر صحيح جنس
يرجع الكل كسورا ثم ان كان الكسر والمخرج منطقين قسمت جذر الكسر على جذر
المخرج او نسبته منه فجذر ستة وربع اثنان ونصف وجذر ربع نصف
ثلثان وان لم يكونا منطقين ضربت الكسر في المخرج واخذت جذر الحاصل
بالتقريب وقسمته على المخرج فمتى تجذير ثلثة ونصف تقرب بسبعة في اثنين
وتاخذ جذر الحاصل بالتقريب وهو ثلثة وخمسة اسباع وقسمته على
اثنين المخرج واحد وستة اسباع **الفصل السادس** في تحويل الكسر
مخرج الى مخرج واضرب عدد الكسر في المخرج المحول اليه وقسم الحاصل على مخرجه
فالخارج هو الكسر المطلوب من المخرج المحول اليه فلو قيل خمسة اسباع كم ثمنا
قسمت اربعين على سبعة تخرج خمسة اثمان وخمسة اسباع ثمن ولو قيل
كم سدسا فالجواب اربعة اسدس وسبعا سدس الاسباع خمسة

**الباب الثالث** في استخراج المجهولات بالاربعة المتناسبة

وهي ثانية اولها الى ثالثها كثانية تالثها الى رابعها ويلزمها
مساواة مسطح الطرفين لمسطح الوسطين كما برهن عليه فاذا جهل
احد الطرفين او الوسطين فاقسم مسطح الوسطين على الطرف
المعلوم او احد الوسطين فاقسم مسطح الطرفين على الوسط

المعلوم فالخطأ هو الغلط والسؤال اما ان يتعلق بالزيادة والنقصان
او بالمعاملات فالاول نحو اذا زيد عليه بعضه صار ثلثه مثل و
الطريق ان تأخذ مخرج الكسر وليس للأخذ وتتصرف فيه حسب السؤال فما
انتهت اليه يسير الواسط فتحصل حكم المعلومات ثلث الاخذ والواسطة
والمعلوم وهو ما اعطاه السائل بعوله صار كذا ونسبته الى الاخذ وهو
الاول الى الواسط وهو الثاني نسبة المجهول وهو الثالث الى المعلوم
وهو الزابع فاضرب الماخذ في المعلوم وقسم الحاصل على الواسط فالخارج
المجهول وهو في المثال اثنان وخمسان واما الثاني فكما لو قيل خمسة
ارطال ثلثة دراهم رطلان بكم فالخمسة ارطال السعر والثلثة
الثمن والرطلان المثمن والمسؤول عنه الثمن ونسبته السعر الى
كنسبة المثمن الى الثمن فالمجهول الزابع فاضرب الواسطين
وهو ستة على الاول وهو خمسة ويوقيل كم رطلا يدرهم فالمجهول
المثمن وهو الثالث فاقسم مضطرب الطرفين وهو عشرة على الثاني
وهو ثلثة وخرج اخذ قولهم نضرب اخر السؤال في غير حرف وتقسم
الى اصل على جنسه وهذا باب عظيم النفع فاحتفظ به الباب الثاني
في استخراج المجهولات بحب الخطأين تفرض المجهول ما شئت و
تسميه المفروض الاول وتتصرف فيه حسب السؤال فان طابق

الرد عليه ما اورده تلميذ الزوال

نهو



نهو المطلوب فان خطئ بزيادة او نقصان صرح
فاذا وقع في احد الخطأين زيادة وفي الاخر نقصان فاضرب الخطأ الاول في المفروض الثاني
نهو الخطأ الاول ثم تفرض اخر وهو المفروض الثاني فان اخطأ حصل الخطأ الثاني ثم اضرب المفروض الاول في الخطأ الثاني والمفروض الثاني في الخطأ الاول وهو المحفوظ الثاني فان كان الخطأان من جنس واحد فاقسم الفضل بين المفروضين على الفضل بين الخطأين وان اختلف جنس المحفوظين عن جنس الخطأين ليخرج المجهول فلو قيل اي عدد زيد عليه ثلثاه ودرهم حصل عشرة فان فرضته تسعة فاخطأ الاول ستة زايدة واوسته فاخطأ الثاني واحد زايد فالمحفوظ الاول تسعة والثاني ستة وثلثون والفضل بين المفروضين اثنان وهو الفضل بين الخطأين فاقسم احد المحفوظين على الاثنين يخرج ثمانية عشر وهو المطلوب ولو قيل اي عدد زيد عليه اربعة وعلى اي اصل تثلثة اخاب ونقص من المجموع خمسة ودراهم عدا والاول فلو فرضته اربعة اخطأت بواحد ناقص او ثمانية فثلثة زايدة والخارج قسمة مجموع المحفوظين على مجموع الخطأين خمسة وهو المطلوب

الباب الثاني في استخراج المجهولات بالعمل بالعكس وقد تسمى بالتحليل و
التعاكس وهو العمل بعكس ما اعطاه السائل فان ضعف فتضعف او
زاد فانقص او ضرب فاقسم او جذر فربع او عكس فاعكس مبتدئا من
آخر السؤال ليخرج الجواب فلو قيل اي ضرب ونقص وزيد على اصل

ثلثة دراهم وقسم المجموع على عشرة وضرب الخارج في عشرة حصل المطلوب فاقسمها الخارج
على العشرة واضرب الخمسة في ثلثة والنقص من الحاصل ثلثة وضم نصف الاثنين
والعشرين اثنين وجذر الخمسة جواب وان قيل اي عدد زيد عليه نصفه و
اربعة دراهم وصار ما حصل كذلك بلغ عشرين فانقص الاربعة ثم ثلث
الستة عشر لانه النصف المزيد يبقى عشرة وثلثان ثم انقص منه
اربعة ومن الباقي ثلثة يبقى اربعة واربعة وهو الجواب الباب السادس
في المساحة وفيه مقدمة وثلثة فصول المقدمة المساحة استعلام ما في الكم
المتصل القار من امثال الواحد الخطي او السطحي او الجسمي ان كان
خطا او امثال مربعه كذلك ان كان سطحيا او امثال مكعبه كذلك ان
كان جسما فالخط ذو الامتداد الواحد فمنه مستقيم وهو اقصر الواصلات بين
نقطتين وهو المراد اذا اطلق وسماه العشرة مشهورة ولا يحيط
منه بسطح وغير المستقيم منه بركاري فهو موصوف وغير بركاري ولا يكون لنا
عنه والسطح ذو الامتدادين فقط ومستوية ما تقع الخطوط المفروضة عليه
في اي جهة عليه فان احاط به واحد بركاري فدائرة والخط المنصف
لها قطر وغير المنصف وتر للاخر من القوسين وقاعدة للاخر من القطعتين
او قوس من دائرة ونصف قطرها ملتقيين عند مركزها فقطاع وهو
اكبر اصغر او قوسان كل منهما الى الجهة غير عظم من نصف دائرتين فهلالي

اوعظم

او اعظم فنعلي او مختلف التحديب ويالك كل اصغر من النصف فاهليجي او اعظم
فنعلي او ثلثة مستقيمة فمثلث ومن الاضلاع او الساقين او مختلف قائم
الزاوية ومنفرجها وحاد الزوايا او اربعة متساوية فمربع ان قامت الزوايا وال فمعين
وغير المتساوية فمربع الساوي المتقابلين مستطيل ان قامت والا فشبيه المعين
وما عداها منحرفات وقد يخص بعضها باسم كذي الزنقة والزنقتين وغيرها او اكثر
من اربعة فكثير الاضلاع فان است قيل مخمس ومسدس وهكذا والا فهو فذو
خمسة اضلاع وذو ستة وهكذا الى العشرة فيقال ذو احد عشر قاعدة و
اثني عشر وهكذا فيها وقد يخص البعض باسم كالمدرج والمطبل وذي الشرف
والشبيه والجسم ذو الامتدادات الثلثة فان احاط به سطح فهي الكرة
نقطة داخلة اليه كرة ومنصفها من المادة عظيمة والا فصغيرة او ستة
مربعات متساوية فمكعب او دائرتان متساويتان متوازيتان وسطح اوصل
بينهما بحيث لو ادير خط مستقيم واصل بين محيطيهما عليهما ماسه بكله في كل الدورة
فاسطوانة وهما قاعدتاها والواصل بين مركزيهما سهمها فان كان عمودا على القاعدتين
فالاسطوانة قائمة والا فمائلة او دائرة وسطح صنوبري مرتفع في محيطها مضايقا لها الى
نقطة بحيث لو ادير مستقيم واصل بينهما ماسه بكله في كل الدورة فمخروط قائم او مائل

وهو قاعدة والواصل بين مركزها والنقطة تسمى وان قطع بمستويات يازاها فما يلي سطحها المخروط فاصل وقاعدة
المخروط والاسطوانة ان كانت مضلعة فكل منها مضلع مشابهها فمنه اكثر اصطلاحات المساحة

في هذا الفن **الفصل الاول** في مساحة السطوح المستقيمة الاضلاع اما المثلث فبقيام الزاوية
منه تضرب احد المحيطين بها في نصف الآخر وخرجها تقرب العمود المخرج منها على وتر
في نصف الوتر او بالعكس وحاد الزوايا تقربه مخرجا من احدها على وتر الكل ويعرف بانه اذا
المثلثة بتربيع اطول الاضلاع فان ساوى الحاصل مربعي الباقيين فبقيام الزاوية او زاد فحادها
او نقص فبالعكس وقد يتوجه العمود بجعل الاطول قاعدة وضرب مجموع الاقصرين في تفاضلهما وقسمة
الحاصل على الاطول ونقص الخارج من نصفه فنصف الباقي هو بعد موقع العمود عن طرف القطر الاطول
منه فنضف الى الزاوية فهو العمود فاضربه في نصف القاعدة تحصل المساحة وفي طرق مساحة
سائر الاضلاع ضرب مربع ربع محيط مربعا في ثمانية ابدا الجذر الحاصل جواب المربع واما المسبع
فاضرب احد اضلاعه في نفسه والمستطيل في مجاوره والمعين بنصف احد قطريه في كل
الآخر وباقي ذوات الاربعة تقسم بمثلثين فتجمع الكل حتى مساحة المجموع وليعض طرق
خاصة لبعضها اتركناه واما كثير الاضلاع فالمشهور فيه ان يفرض له مركز ويقسم الى مثلثات بخطوط
نصف قطره في نصف محيطها فالحاصل جواب وقطره الواصل بين متقابلين فتقابليه
ما عداها يقسم بمثلثات وتجمع وهو يعم الكل وليعض طرق كذوات الاربعة

**الفصل الثاني** في مساحة بقية السطوح اما الدايرة فتطبق خيط على محيطها
واضرب نصف قطرها في نصف او الق



الى خرج من قطرها في نصفه سبعة ونصف سبعة او اضرب مربع القطر في احد عشر واقسم
الحاصل على اربعة عشر وان ضربت القطر في ثلثة وسبع حصل المحيط او قسمت
المحيط عليه خرج القطر واما قطعا فاضرب نصف القطر في نصف القوس
واما قطعا فحصل مركزها وتجعلها قطعين ليحصل مثلث فانقصه
من القطاع الاصغر ليبقى مساحة الصغرا وزده على الاعظم ليحصل مساحة
الكبرى واما الهلالي والنصف فحصل طرفيها وانقص مساحة القطعة الصغرى
من الكبرى واما الهلالي والشبيه بالقسي فاقسمها قطعتين واما سطح الكرة
فاضرب قطرها في محيط عظيمتها او مربع قطرها في اربعة وانقص من الحاصل
سبعة ونصف سبعة ومساحة سطح قطعتها كما يساوي مساحة دايرة نصف
قطرها كما يساوي خطا وصلا بين قطب القطعة ومحيط قاعدتها واما سطح
الاسطوانة المستديرة والقايمة فاضرب الواصل بين قاعدتيها الموازي
لسهمها في محيط القاعدة واما سطح المخروط المستدير القايم فاضرب
الواصل بين رأسه ومحيط قاعدته في نصف محيطها وعالم يذكر من
السطوح يستعان عليه باذكر **الفصل الثالث** في مساحة الاجسام
اما الكرة فاضرب نصف قطرها في ثلث سطحها او الق من مكعب القطر
سبعة ونصف سبعة وخذ اثلث ذلك واما قطعتها فاضرب
نصف قطر الكرة في ثلث سطح القطعة واما الاسطوانة مطلقا

او مضلوعها

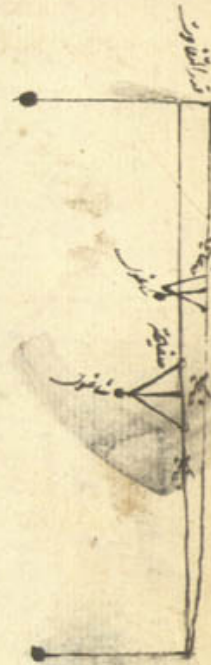

فاضرب ارتفاعها في مساحة قاعدتها واما المخروط التام مطلقا فاضرب ارتفاعه
وقسم الحاصل في ثلث مساحة قاعدته واما المخروط الناقص المستدير
فاضرب قطر قاعدته العظمى في ارتفاعه وقسم الحاصل على التفاوت بين
قطر القاعدتين لحاصل ارتفاعه لو كان تاما والتفاضل بين
ارتفاعي التام والناقص ارتفاع المخروط الاصغر المتمم له فاضرب
ثلثه في مساحة القاعدة الصغرى لحاصل تمام مساحته فاسقطها
من مساحة التام واما المضلع فاضرب ضلعا من قاعدته العظمى في ارتفاعه
وقسم الحاصل على التفاضل بين احد اضلاعها وآخر من الصغرى لحاصل مساحة التام
وكمل العمل وبراهين جميع هذه الاعمال مفصلة في كتابنا الكبير المسمى بمحك
وفقنا الله تعالى لاتمامه **الباب الثاني** فيما يتبع المساحات من وزن الاراضي
لاجرا القنوات ومعرفة ارتفاع المرتفعات وعروض انهارها واعماق
الانهار وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في وزن الاراضي لاجرا القنوات
اعلم ان من اراد مساواة ما بين وبين طرف قاعدتها عرضا ان و
في موضع العود منها خيطا مثقلا واسكنهما في منتصف خيط ووضع على خشبتين طرفيه
متوقفتين متساويتين معدلتين بالشاقولين واجعل بيدي رجلين منها
بمقدار الخيط وقد جرت العادة بكون الخيط خمسة عشر ذراعا بذراع اليد
وكل من الخشبتين خمسة اشبار وانظر الى الارض فان انطبق خيطك على
زاوية الصفيحة فالموضعان متساويان والا فزل الخيط عن راس الخشبة



الى ان يحصل الانطباق ومقدار النزول هو الزيادة ثم انقل احد الرجلين
الى الجهة التي تريد وزنها وتحفظ كلا من الصعود والنزول على حدة وتسلك
القليل من الكثير فالباقي تفاوت المكانين فان تساويا شرعا او
الاسهل او امتنع وان كثيت فاعمل بنقوطك واسكنهما في الخيط واستعن عليه
واستغن عن [illegible] والصفيحة **طريق آخر** قف على البر الاول وضع عصاة
الاسطرلاب على خط المشرق والمغرب واخذ آخر قصبة يسارا وطولها عشرة
وتوجه الى الجهة التي تريد سوق الماء اليها ناصبا لها الى ان يرى راسها من الثقبتين
فهناك يجري الماء على وجه الارض وان بعدت المسافة بحيث لا يرى راسها
فاشتغل فيه سرا حاذرا عمل ذلك ليلا **الفصل الثاني** في معرفة ارتفاع
المرتفعات ان احكن الوصول الى سقط حجرها وكانت في ارض مستوية
فانصب شاخصا وقف بحيث ترى شعاع الشمس على راس الشاخص ثم
مع خيط موقفك الى اصله واضرب الحبل في فضل الشاخص على قامتك
وقسم الحاصل على ما بين موقفك وراس الشاخص وزد قامتك على الخارج
وهو المطلوب **طريق آخر** ضع على الارض مرآة بحيث ترى راس المرتفع فيها واضرب
ما بينها وبين اصله في قامتك وقسم الحاصل على ما بينها وبين موقفك
فالخارج هو ارتفاع **طريق آخر** انصب شاخصا واستعلم نسبة ظل المرتفع اليه **طريق آخر** استعلم قدر الظل وارتفاع
فهو بعينه نسبة ظل المرتفع اليه

الواو وما آخر

فهو قد الموضع **طريق آخر** ضع شظية الارتفاع على حده وقف بحيث ترى راس
المرتفع من الثقبتين ثم اصبح من موقفك الحاصل وقد وقاستك على اى حاصل وتجمع
هو الغلط وبراهين هذه الاعمال مثبتة فى كتابنا الكبرى على الطريق ان خيرهان
لطيف الصبغ الواحد اوردته فى تعليقاتى على قاعدة الاسطرلاب
واما مان يكلف الوصول الى مسقط حجره كالجبال فانظر راسه من الثقبتين ولا
حظ الشظية التى تحاذيه على اى محفوظ الظل وقعت وعلم موقفك اوادرك
الى ان تزيد او تنقص قدم اصبع ثم تقدم او تاخر الى ان تبصر راسه مرة اخر
ثم اصبح ما بين موقفيك واضرب سبعة او ثمن عشر بحسب الظل فى حاصل
ضرب قدر قامتك هو الغلط **الفصل الثالث** فى معرفة عروض الانهار و
اعماق الآبار اما الاول فقف على شاطئ النهر وانظر جانبه الآخر من
ثقبتى العضادة ثم ادر الى ان ترى شيأ من الارض منهما والاسطرلاب
على وضعه قايما بين موقفك وذلك الشئ ايسار عرض النهر واما الثانى
فالبئر على البئر ما يكون بمنزلة قطر تدويره والى ثقبتى شئ قائم منتصف
القطر بعد اعلاه ليصل الماء البئر بطبعه ثم انظر المشرق من ثقبتى العضادة
كجبهتك ثم احفظ الشئ حقا طعا للغلط اليه واضرب ما بين العلامة و
نقطة التقاطع فى قامتك وقسم الحاصل على ما بين النقطة وموقفك
فالخارج عمق البئر **الباب الثامن** فى استخراج المجهولات بطريق الجبر

والمقابلة

والباقي ظاهر

وان كان استثنا وليس المستثنى منه زايدا والمستثنى ناقصا وضرب الزايد في المستثنى زايد والمختلفين ناقص فاضرب الاجناس بعضها في بعض واستثن الناقص من الزايد فضروب عشرة اعداد وعشر في عشرة اعداد الاشيا مائة الا مالا فضروب جميع اعداد الاشيا في سبعة اعداد الاشيين خمسة وثلثون عددا ومال الا اثنين عشر شيا وضروب اربعة اموال في ستة اعداد الاشيين في ثلثة اشيا مالا خمسة اعداد اثنا عشر كعبا وثمانية وعشرون شيا الا ستة وعشرين مالا وثلثين عددا

## الفصل الثاني في المسايل

الست الجبرية استخراج المجهولات بالجبر والمقابلة بحيث اذا نظر تأفه وحدس حساب واعمال فكر فيما اعطاه الت على وصرف الذهن فيما يؤدي الى المطلوب

والمقابلة رد الاعداد المنكسرة والصحيحة الى الصحيحة المجردة

والجبر استكمال الناقص بزيادة مثله او مثليه او اكثر

والمقابلة اسقاط المشترك من الطرفين

والمعادلة رد الاعداد المختلفة الى المتساوية

والشيء الجذر

والمال مربع الشيء

والكعب ما يحصل من ضرب المال في الشيء

والمال المال مربع المال

والمال الكعب ما يحصل من ضرب المال في الكعب

والكعب الكعب مربع الكعب

والشيء المنسوب الى العدد ما يحصل من ضرب الشيء في العدد

والمال المنسوب الى العدد ما يحصل من ضرب المال في العدد

والكعب المنسوب الى العدد ما يحصل من ضرب الكعب في العدد

والمال المال المنسوب الى العدد ما يحصل من ضرب المال المال في العدد

والمال الكعب المنسوب الى العدد ما يحصل من ضرب المال الكعب في العدد

والكعب الكعب المنسوب الى العدد ما يحصل من ضرب الكعب الكعب في العدد

والمفروض ما يعلم من العدد

والمجهول ما يطلب من العدد

والمقسوم ما يقسم

والمقسوم عليه ما يقسم عليه

والمقسوم عليه يسمى جذرا لكل ما يحصل من ضربه في نفسه او في غيره

والمقسوم عليه يسمى جذرا لمال المقسوم اذا ضرب في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لكعب المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لمال المال المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لمال الكعب المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لكعب الكعب المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

فالجذر في القسمة الاول

والمال في القسمة الثاني

والكعب في القسمة الثالث

والمال المال في القسمة الرابع

والمال الكعب في القسمة الخامس

والكعب الكعب في القسمة السادس

والمقسوم عليه يسمى جذرا لكل ما يحصل من ضربه في نفسه او في غيره

والمقسوم عليه يسمى جذرا لمال المقسوم اذا ضرب في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لكعب المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لمال المال المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لمال الكعب المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

والمقسوم عليه يسمى جذرا لكعب الكعب المقسوم اذا ضرب في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه ثم ضرب الحاصل في نفسه حصل المقسوم

فالجذر في القسمة الاول

والمال في القسمة الثاني

والكعب في القسمة الثالث

والمال المال في القسمة الرابع

والمال الكعب في القسمة الخامس

والكعب الكعب في القسمة السادس

مثالها

## باب الالف ونصف مالزيد فوض مالزيد شيا فالضروب هي

مثالها اقرز يد بالف ونصف مالعمرو ولعمرو الف الا نصف شي فلزيد الف وخمسمايه الا ربع شي يعدل شيا وبعد الجبر الف وخمسمايه يعدل شيا وربعا فلزيد الف وخمسمايه شيا تعدل اموالا قاسم عدد الاموال فاضرب عدد الاشيا الجهول مثالها اولا وانتهي كما ذكرنا ايهما وكانت دنانير

باب اخذ الواحد دينارا والآخر دينارين والآخر ثلثة وهكذا بتزايد واحد فاشترك الحاكم مالاخذوه وقسمه بينهم بالسوية فاصاب كل واحد سبعة فكم الاولاد والدنانير فوض الدنانير شيا وخذ طرفيه عشرة واحدا وشيا واضربه في نصف الشيء يحصل نصف مال ونصف شي وهو عدد الدنانير اذ مضروب الواحد في اي عدد فمن نصف العدد ديسا وبعد الجبر الاعداد الموازية من الواحد الى نصف العدد فاقسم عدد الدنانير على عشرة وهو عدد الجماعة لانهم سبعة كما قال السايل فاضرب السبعة في الشيء وهو المقسوم عليه تحصل سبعة تعدل نصف مال ونصف شي وبعد الجبر والمقابلة مال يعدل ثلثة عشر شيا فالشي ثلثة عشر وهي عدد الاولاد فاضربها في سبعة فالدنانير احد وتسعون ولك استخراج اجزايه واعتبارها بالخطا كان تفرض الاولاد ستة فالخطا الاول اربعة ناقصة ثم سبعة فالثاني اثنان كذلك فالمحفوظ الاول عشرة والثاني ستة وثلثون والفضل بينهما ستة وعشرون وبين الخطائين اثنان وعلى طريق الجبر والمقابلة تضعف مذ بر القسمة واي حاصل الاولاد اعدد الاولاد

Cambridge University Library

عدد يعدل امرأن فاقسم على عدد واحد الخارج هو الشيء المجهول مثالها اقر لزيد بأكثر
من عشرة وبأقل من عشرين فالعشرة والتسعة هما الحدان اللذان مجموعهما عشرون ومسطحهما ستة وتسعون فاقسم أحدهما عشرة
وشيئا والآخر عشرة الأشياء بمسطحها وهو مائة الا مالا يعدل ستة وتسعين
وبعد الجبر والمقابلة يعدل المال اربعة فالشيء اثنان فاحد العددين ثمانية والآخر
اثنا عشر وهو المقر به **الأول** من المقرات عدد يعدل أشياء وامواله فكل المال
واحد ان كان اقل منه ورد شيء ان كان اكثر وحول العدد وهو الأشياء لا
تملك النسبة بقسمة عدد كل على عدد الأموال ثم ربع نصف عدد الأشياء وزد
على العدد وانقص من جذر المجموع نصف عدد الأشياء يبقى عدد المجهول مثالها اقر
لزيد من العشرة بما يجمع مربعه ومضروبه في نصف باقيها اثنى عشر فاقرض شيئا فالباقي
عشرة الا شيئا يضرب في شيء ومضروب الشيء في خمسة اشياء الا
نصف شيء يعدل اثنى عشر فاجبر بنصف شيء الخ

والعدد والمقر الأشياء هو المقر به المسألة الثانية
اشياء يعدل عددا وامواله
فبعد التكميل او الرد تزيد او ترد نصف عدد الأشياء فالمجهول الشيء المجهول مثالها عدد
ينقص من مربعه وزيد الباقي على الجذر تحصل عشرة تنقص من جذرها الأشياء فيبقى مال الا شيئا يعدل
وكملت العدل صار مالين الا شيئا يعدل عشرة وبعد الجبر والرد مال يعدل خمسة
اعداد ونصف شيء ورد نصف عدد الأشياء مضافا الى الخمسة ونصف
ثمن جذره اثنان وربع تزيد عليه ربعا فيحصل اثنان ونصف وهو المط
**الباب التاسع** في قواعد شريفة وفوائد لطيفة لا بد للحاسب منها ولا غنا
له عنها ومنتظمة في اللمحة على ثنتي عشرة **الأولى** وهو تاسع في طرق الفاتر اذا
اردت مضروب عدد في نفسه وفي جميع ما كان من الاعداد قبله على واحد واضرب
المجموع في ربع العدد ونصف الحاصل هو المط مثالها اردنا مضروب التسعة في
مربع العشرة في احد وثمانين فالاربعمائة وخمسة هي المط **الثانية** اذا اردت
جمع الافراد على النظم الطبيعي فزد الواحد على الفرد الاخير وربع نصف المجتمع
مثالها جمع الافراد من الواحد الى التسعة فالجواب خمسة وعشرون **الثالثة**
جمع الازواج من الافراد تقرب نصف الزوج الاخير منها بواحد مثالها من
الاثنين الى العشرة فربعا الخمسة وانت **الرابعة** جمع المرتبات المتوالية تزيد
واحدا على ضعف العدد الاخير وتقرب الثلث المجتمع في مجموع تلك الاعداد مثالها
مربعات الواحد الى الستة زدنا على مضعفها واحدا وثلث الحاصل ربعة
وثلث فاضربه في مجموع تلك الاعداد وهو احد وعشرون فالاحد والتسعون

الزيادة والنقصان في الاشياء
المستثنى من العدد وردت الاثنين
الى الواحد وردت العشرة وشيئا
الى خمسة ونصف شيء واحد اذا حصل
ما قاله السيد

الخامسة جمع المكعبات المتوالية تربيع مجموع تلك الاعداد المتوالية من الواحد مثالها مكعبات الواحد والاثنين والثلثة ربعنا الاحد والعشرين فالاربعمائة واحد واربعون جواب السادسة اذا اردت مسطح جذري عددين منطقين او صمتين او مختلفين فاضرب احدهما في الآخر وجذر الحاصل جواب مثالها مسطح جذري الخمسة والعشرين فجذر المائة جواب السابعة اذا اردت قسمة جذر عدد على جذر آخر فاقسم احد العددين على الآخر وجذر الخارج جواب مثالها جذر مائة على جذر خمسة وعشرين فجذر الاربعة جواب الثامنة اذا اردت تحصيل عدد تام وهو الذي واجزاؤه اذا جمعت الاجزاء العادة له فاجمع اعدادا متوالية من الواحد على النصف عدد تلك الاجزاء ان كان لايعدة غير الواحد فاضربه في آخرها فالحاصل تام مثالها جمعنا الواحد والاثنين والاربعة وضربنا السبعة في الاربعة فالثمانية والعشرون عدد تام التاسعة اذا اردت تحصيل جذر وربع نسبته الى جذره كنسبة عدد معين الى آخر فاقسم الاول على الثاني وخذ وربع الخارج من العدد وخذ لها جذرا ونسبته الى جذره كنسبة الاثني عشر الى الاربعة فالجواب بقسمة الاثني عشر على الاربعة تسعة ولو قيل كنسبة الاثنين الى التسعة فالجواب واحد وسبعة اتساع لان جذره واحد وثلث العاشرة كل عدد ضرب في آخر ثم قسم عليه او ضرب الحاصل في مضروب التسعة

الخامس



الخارج حصل ما ورجع ذلك العدد وهنا لها ضربنا مضروب التسعة في الثلثة في الخارج من قسمتها عليها حصل احد وثمانون الحادي عشرة التفاضل بين كل مرتبتين ليساوي مضروب جذر يهما في تفاضل الجذرين مثالها التفاضل بين مربعة عشر ومربعة ثلثين وعشرون وجذراهما عشرة وتفاضلهما اثنان الثانية عشرة كل عددين قسم كل منهما على الآخر وضرب احد الخارجين في الآخر فالحاصل واحد ابدا مثالها الخارج من قسمة الاثني عشر على الثمانية واحد ونصف وبالعكس ثلثان وسطحهما واحد الباب العاشر في مسائل متفرقة بطرق مختلفة تشحذ بها من الطالب وتحرثه في استخراج المطالب مسئلة عدد ضعف عدد وزيد عليه واحد وضرب الحاصل في ثلثة وزيد عليه اثنان وضرب المبلغ في اربعة وزيد عليه ثلثة بلغ خمسة وتسعين فما العدد المذكور وعشرين شيئا وثلثة وعشرين عددا احد خمسة وتسعين وبعد اسقاط المشترك فالباقي يعدل اثنين وسبعين وهما الاول من المفردات وضاعف القسمة ثلثة وهما لط وبالخطائين فرضناه اثنين فاخطأنا باربعة وعشرين ناقصة ثم خمسة وثمانية واربعين زائدة فالمحفوظ الاول ستة وتسعون والثاني مائة وعشرون فسمهما خطأ على مجموع الخطأين بخرج ثلثة وبالتحليل يتقصا من خمسة وتسعين ثلثة وتسعون للعمل اذا ان قسمنا احدا وعشرين على ثلثة ونقصنا من السبعة واحدا او نصفا الباقي مسئلة

ان قيل قسم العشرة بقسمين يكون الفضل بينهما خمسة فبالجبر افرض الاقل
شيئا والاكثر شيئ وخمسة ومجموعهما شيئان وخمسة تعدل عشرة فاسقط
بعد المقابلة اثنان ونصف وبالخطا بين فرضنا الاقل ثلثة فالخطا الاول
واحد ناقص ثم اربعة فالخطا الثاني ثلثة ناقصة والفضل بين المحفوظين
خمسة وبين الخطائين اثنان وبالتحليل لما كان الفضل بين كل عدد وضعف
الفضل بين نصفه وبين كل منهما فاذا اردت نصف هذا الفضل على النصف
تبلغ سبعة ونصفا او نقصته منه يبق اثنان ونصف مسئلة مال زدنا عليه
خمسة وخمسة دراهم ونقصنا من المبلغ عشرة وخمسة دراهم ثم بين شيئ فالجبر
افرض المال شيئا والنقص من شيئ ومحض شيئ وخمسة دراهم تعدلها بين اربعة
اخماس شيئ وثلثة دراهم وثلث واذا انقصت منه خمسة لم بين شيئ الموصول
خمسة وبعد اسقاط المشترك اربعة اخماس شيئ يعدل درهما ثلثين فاقسم
واحدا وثلثين على اربعة اخماس يخ اثنان ونصف سدس وهو الخطا وبالخطا بين
ان فرضنا خمسة فالخطا الاول اثنان وثلث زايدا واثنين فالخطا الثاني
ثلث خمس ناقص فالمحفوظ الاول ثلث واثنا عشر اربعة وثلثين والثاني خمسة
مجموعهما على الخطائين اعني اثنين وثلثا وثلث خمس اثنان وخمسان
ونصف سدس وبالتحليل هذا نقصه التي لا بد بعد القائها شيئ ورد عليها
نصفها لانه الثلث المنقوص ثم النقص رد عليها نصفها لانه الثلث

المنقوص



المنقوص ثم النقص من المجموع خمسة وخمسا الباقي سدسه اذ هو خمس مزيد مسئلة حوض
ارسل فيه اربعة انابيب يملاه احدها في يوم والبواقي بزيادة يوم فمن كم يملاه
فالاربعة المتناسبة لاربعة ايام الاربع يملاه في يوم مثل الحوض ونصف سدسه
فالنسبة بينهما كنسبة الزمان المطلق الحوض فالمجهول احد الوسطين فاقسم
واحدا على اثنين ونصف سدس يخ خمسين وخمس خمس اذ المنسوب اثنى عشر
ونصف سدس وبوجه آخر الاربعة تملاه في يوم حوضا وهو خمسة وعشرون
جزأ حاملة الاول اثنى عشر واصل كل جزأ في جزأ من اليوم فمن الاول اثنى عشر
جزأ من خمسة وعشرين جزأ من يوم فان قيل وطلق ايضا في اسفله بالوجه
ثمانية ايام فلاربعة الاربعة تملاه في يوم مثل حوض فالاربعة فعلها فيه مثل
مثل ذلك الحوض وثلثة وعشرين جزأ من اربعة وعشرين جزأ من فعله يوم واحد
الى ذلك كنسبة الزمان المطلق الحوض فاقسم مربع الطرفين اعني الاوسط بالاربعة
وعشرين جزأ من سبعة واربعين جزأ من يوم وعلى الوجه الآخر الاربعة تملاه في يوم
حوضا وسبعة واربعون جزأ حاملة الاول اربعة وعشرون والباقي ظ
مسئلة سمكة ثلثها في الطين وربعها في الماء وخمس منها ثلثة اشبار كم
شبارا فالاربعة المتناسبة اسقط احد الكسرين من مخرجها يبق خمسة فنسبة
الاثنى عشر اليها كنسبة المجهول الى الثلثة وهي ربع خمسة مربع الطرفين على
الوسط سبعة وخمس هو المطلوب والحيز ظ لانك تعادل شيئا الا ثلثة وربعه

اعني ربع شيء وسدسه ثلثه ثم تقسمها على الكسر الذي في باب مرو بالخطا بين اظهرها تك
تفرضها اثنى عشر ثم اربعة وعشرين فيكون الفضل بين المحفوظين ستة و
ثلثين وبين الخطائين خمسة وبالتحليل تزيد على الثلثة مثلها وخمسها لان
الثلث واحد من كل عدد يساوي ما بقي وفوق ويقيس على ذلك امثاله فتنظر النسبة
بين الكسور الملقاة وبين ما بقي من المخرج المشترك وتزيد على العدد الذي عطف
السائل بمقتضى تلك النسبة وهذا العمل الاخير خواص هذه الرسالة مسئلة
رجلان حضرا بين يدي دابة فقال احدهما للآخر ان اعطيتني ثلث ما معك على ما معي تم
لي شهرها وقال الآخر ان اعطيتني ربع ما معك على ما معي تم لي شهرها فكم مع كل منهما
حكم الثمن فباجبر نفرض ما مع الاول شيئا وما مع الثاني ثلثة لاجل الثلث
فان اخذ الاول منها درهما كان معه ثلثة دراهم ومع الثاني درهم وهو الثمن وان اخذ
الثاني ما له كان معه ثلث دراهم وربع شيء يعدل شيئا ودرهما وبعد
المقابلة درهمان يعدلان ثلثة ارباع شيء فالشيء اربعة دراهم وثلث درهم
وهو ما في الثلثة المذكورة فالثمن ثلثة دراهم وثلث درهم فاذا صححت بالكسور
كان مع الاول ثمانية ومع الثاني تسعة والثمن احد عشر وهذه المسئلة سيالة و
لكسورها واما لها طريق سهل ليس من الطرق المشهورة هو ان تنقص من
مسطح مخرجي الكسرين واحدا ابدا ابقى من الباقي ثم احد الكسرين واحدا
يبقى مع احدهما ثم الآخر يبقى ما مع الآخر فنقص المثال ينقص مخرج الاثنى عشر

واحدا



واحدا ثم اربعة ثم ثلثة ليبقى لكل من المجهولات الثلثة مسئلة ثلثة اقدام حملوه احدها
باربعة ارطال عسلا والآخر بخمسة خلا والآخر بستة ما صبت في اناء واحد وضرب
سكنجبينا ثم صلت الاقدام منه فكم في كل منها فاخرج الاوزان الثلثة واقسم ما حصل
على المحفوظة فالخارج ما فيه من النوع المفروض فيه فتضرب الاربعة في نفسها وتقسم كما مر
فمن الربع ثمانية اسباع رطل عسلا ثم في الخمسة تك ففيه رطل وتسع خلا ثم في الستة
تك ففيه رطلان ما والكل اربعة ثم تضرب الخمسة في نفسها والاربعة والستة و
يفعل ما مر تكن في الخمسة خمسة اسباع رطل وثلثة اسباع ونصف وتسع خلا ورطل وتسع عسلا و
رطلان ونصف ما والكل خمسة ثم تفعل ذلك بالستة تكن في الستة ثلثة ارباع رطل
عسلا ورطلان ونصف خلا واربعة ارطال ونصف ما والكل تسعة مسئلة
قيل لشخص كم مضى من الليل فقال ما مضى بسبع ربع ما بقي فكم مضى وكم بقي فباجبر نفرض
الماضي شيئا فالباقي سبعة الا ربع شيء فثلث الماضي يعدل ثلثة الا ربع شيء و
بعد الجبر ثلث الماضي وربعه يعدل ثلثة فالخارج من القسمة خمسة وسبع وهو الساعات
الماضية فالباقي ست وستة اسباع ساعة وبالاربعة المناسبة تحصل
الماضي شيئا والباقي اربع ساعات لاجل الربع فثلث الشيء يساوي ساعة فالشيء
الماضي ثلث ساعات والكل اربع فنسبة الثلث الى الستة كنسبة المجهول الى
اثنى عشر وقس مسطح الطرفين على الوسط يخرج خمسة وسبع مسئلة رجل مر كوز
في غرض وامر ابنه ان يعدو الى الغرض خمسة ازرع مال كل منهما طرفة عين ان راسه

سلع الامكان البعد بين مطلعين مختلفين الخ وهو ضعف ملاقات راسه عشرة ازيدكم طول
الرمح فما الجزء الغايب في الخ شيئا كان في الخمسة وشئ فلا يب انه بعد الميل
وتر قايمة احد ضلعيها العشرة والاخر كتر الغايب منه عن الشئ فزد الرمح على
وعشرين وما لا عشرة اشيا اسا وطرح العشرة والشئ اعني عائلة وما لا يكن
العروس وبسط احاط المشترك بشئ عشرة شيا احاوله خمسة وسبعون وكملها
في القسمة بسبعة ونصف وهو القدر الغايب في الخ فاترك اثني عشر ذراعا ونصف
والاستخراج في هذه المسئلة ونظايرها طرق اخر تطلب من براهينها في كتبنا هذا ان
وفقنا الله تعالى لاتمامه خاتمة قد وقع للمكي اكرمه الله في هذا الفن تحايل
صرف في حلها افكارهم ووجهوا اليه انظارهم ويوصل الى كشف
نقابها بكل حيلة وتوسل ان رفع حجابها بكل وسيلة فما استطاعوا اليه سبيلا
ولا وجدوا عليها مرشدا ودليلا فهي باقية على عدم الانحلال من قديم الزمان
مستصعبة على سايرالاذهان الى هذا الآن وقد ذكر على الفن بعضها في
مصنفاتهم واوردوا شطرا منها في مولفاتهم كتحقيق اشتمال هذا الفن على
المستصعبات الابيات والذي عالمنه يعتذر عن عدم التعرض في اكثر ابيات وتحذيرا
للمحسبين من الزام العجز عن ايراد عليهم منها وصار الى الطلب بالوقوف
على حلها والكشف عنها وانا اوردت في هذه الرسالة سبعة منها على سبيل
الانموذج قد امنا رهم وقفنا آثارهم وهي هذه عشرة مقسومة بقسمين اذا
زيد على كل جذره وضرب المجتمع في المجتمع حصل عدد مفروض مجذورا ان زدنا عليه

عشرة



عشرة كان للمجتمع جذرا وان نقصنا منه كان للباقي جذرا ١ او زيد عشرة الاجذرا
مالعرو ولعمرو بخمسة الاجذرا مالزيد ٢ عدد مكعب قسم بقسمين مكعبين ٣ عشرة
مقسومة بقسمين اذا قسمن كلا منهما على الآخر وجمعا الخارجين كان المجتمع
مساويا لاحد قسمي العشرة ٤ ثلثة مربعات متناسبة مجموعها مربع ٥ مجذورين
اذا زيد على جذره ودرهمان او نقص منه جذره ودرهمان كان للمجتمع والباقي
جذرهذا واعلم ايتها الناظر العزيز الطالب لنفايس المطالب اني لما اوردت تلك
في هذه الرسالة الوجيزة مثل الجوهرة الثمينة من نفايس عرايس قوانين الحساب
عالم الجبر الى الآن في رسالة ولا كتاب فاعرف قدرها ولا ترخص مهرها واو
اصغها عن خليل اهلها واشعرها الا الحريص على ان يكون بعلها واول شد لها
لكشف النقاب عن الطلب لعلها يكون معلقا كالدرة في اعناق الكلاب فان
كثيرا من مطالبها جوار بالصيانة والكتمان حقيق بان يستتر عن اكثر هذا
الزمان فاحفظ وصيتي اليك والله حفيظ عليك تمت الرسالة

الشريفة بعون الله وحسن توفيقه
في يوم السبت ثامن شهر جمادي الثاني
على يد المذنب المسمى عبد الرزاق بن
محمد بن الطالش في بلدة اصفهان
في سنة اربع وتسعين بعد الالف
سنه ١٠٩٤
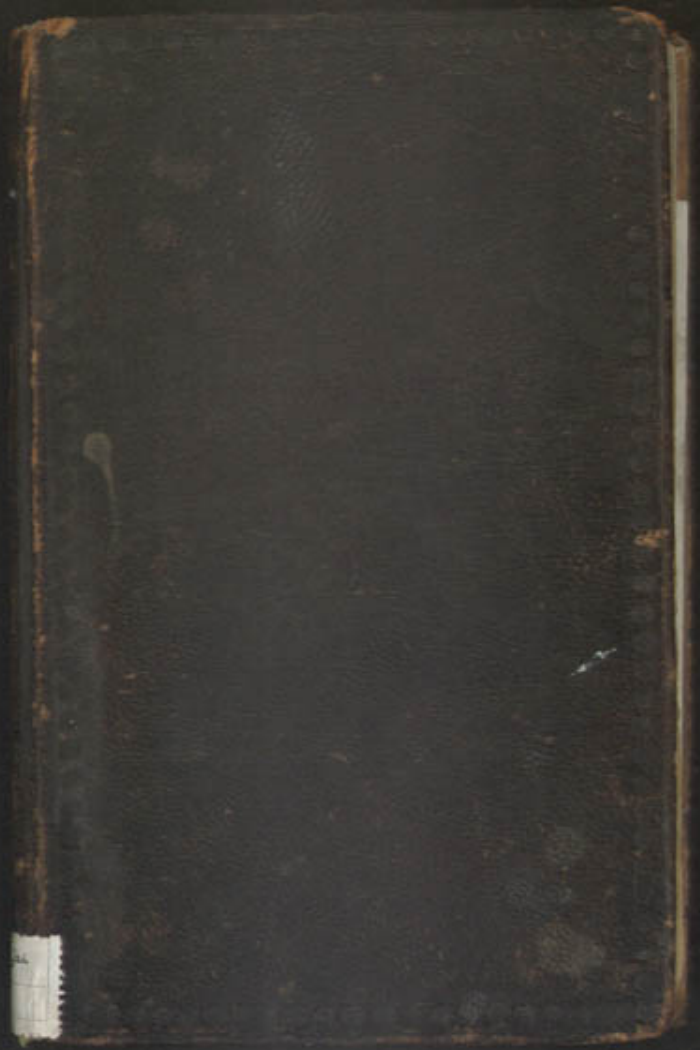
مركز تحقيقات مجلس شوراى اسلامى
اهدايى
محمد على كريم زاده
١٣٧٧